

CL 82/REP

تقرير

# مجلس منظمة الأغذية والزراعة

الدورة الثانية والثمانون

روما ، ١١/٢٢ - ١٢/٣ - ١٩٨٢

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

١٩٨٢

روما



## الدول الأعضاء

(في ٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١)

ليبيا	سيراليون	بيان	اثيوبيا
ليبيا	سيشيل	تايلند	الأرجنتين
ليسوتو	شيلى	ترنيداد	الأردن
المالطة	الصومال	تروياغو	اسبانيا
مالى	الصين	تشاد	استراليا
ماليزيا	العراق	تشيكوسلوفاكيا	اسرائيل
المجر	عمان	تنزانيا	أوغنستان
مدغشقر	غابون	تونغو	اوادور
مصر	غامبيا	تونغا	البانيا
المغرب	غانا	تونس	المانيا الاتحادية
المكسيك	غرينادا	جامايكا	الامارات العربية
ملاوي	غواتيمala	الجزائر	المتحدة
ملديف	غيانا	جزر القمر	اندونيسيا
ال المملكة العربية السعودية	غيانيا	جمهورية افريقيا الوسطى	أنغولا
ال المملكة المتحدة	غينيا الاستوائية	الجمهورية الدومينيكية	اوروجواي
منغوليا	غينيا-بيساو	جمهورية كوريا	أوغندا
موريانيا	فرونسا	الديمقراطية الشعبية	ایران
موريشيوس	الفلبين	جيبوتي	ايرلندا
موزambique	فنزويلا	الدانمرك	ايسلندا
الترويج	فنلندا	دومينيكا	ايطاليا
المسا	فولتا العليا	رواندا	بابوا غينيا الجديدة
ناميبيا	فيتنام	رومانيا	باراغواي
نيبال	فيجي	زائير	بانستان
النيجر	قبرص	زامبيا	باناما
نيجيريا	قطر	زمبابوى	البحرين
نيكاراغوا	لاب فيردى	ساحل العاج	البرازيل
نيوزيلندا	الكامرون	ساموا	بريد وس
هaiti	كمبوديا الديمقراطية	سانكت فنسنت وغرینادين	البرتغال
الهند	لندن	سانت لوسيا	بلجيكا
هندوراس	لوبى	ساو تومى وبرىشى	بلغاريا
مولدا	لوكسماركيا	سرى لادا	بنغلاديش
الولايات المتحدة الأمريكية	لوكومبيا	السلفادور	بهاما
اليابان	الكونغو	السنغال	بهوتان
اليمن	جمهورية كوريا	سوازيلندا	بوتسوانا
اليمن الديمقراطية	الكويت	السودان	بورما
يوجوسلافيا	لبنان	سورية	بوروندى
اليونان	للسبرغ	سورينام	بولندا

لمواجهة نقص المحاصيل وحالات الطوارىء . ولذا تدعو الحاجة الى أن تتخذ الجهات المترعة خطوات حتى يصبح الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارىء قائما على أساس مخطط منتظم ومتعدد الأطراف بصورة كاملة ، مع استكمال الرقم المستهدف له وهو ٥٠٠٠ طن من الحبوب فى عام ١٩٨٦

١٣ - وعما يدعوه الى القلق بوجه خاص استمرار المشاكل الغذائية فى إفريقيا جنوب الصحراء . وقد درست هذه المشاكل وحددت الاستراتيجيات الالازمة لمواجهتها فى الخطة الغذائية الإقليمية لأفريقيا الستى أعدتها المنظمة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والتى استكملت فى خطة عمل لا غوس ، والستى ناقش المؤتمر الأقليمي الثانى عشر الذى عقدته المنظمة فى اقليم افريقيا المسائل المتعلقة بتتنفيذها مناقشة واسعة . وأعرب المجلس عن تأييده لتوصيات هذا المؤتمر ، ووجه اهتماما خاصا الى ضرورة مساهمة المنظمة فى توسيع نطاق تدريب القوى العاملة الالازمة لادارة الموارد بصورة ملائمة وغير ذلك من جوانب تنفيذ عمل خطة لا غوس .

١٤ - وأشار أيضا الى أن نصيب الفرد من الامدادات الغذائية لا يبعث على الرضى فى بعض بلدان آسيا رغم زيادة الانتاج . وروى أنه من المرجح أن يؤدي تغيير نعط الامدادات الغذائية بزيادة انتاج البقول والبذور الزيتية والبطاطس إلى تخفيف الضغط على انتاج الحبوب ، وأن ذلك قد يقلل من الحاجة إلى استيراد الحبوب ويوفر في الوقت ذاته نمطاً غذائياً ومتذوباً أكثر تنوعاً .

١٥ - وقد نجم عن تباين الأداء الأقليمي في انتاج الأغذية في ١٩٨٦ مزيد من المشاكل فيما يخص حجم المخزونات العالمية من الحبوب وتركيبها وتوزيعها . ويلاحظ ان هذه المخزونات بلغت نحو ٢٠٪ من الاستهلاك الظاهر وبذلك سوف تتجاوز الحد الأدنى للأمن . ولكن هذه المخزونات موجودة بصورة متزايدة لدى البلدان المصدرة الرئيسية ، كما أن الجانب الأكبر منها مؤلف من الحبوب الخشنة التي لا تستهلك مباشرة كأغذية على نطاق واسع . وقد نجمت عن ذلك صحوبات واجهتها مراقب التخزين في البلدان المتقدمة ، كما نتجت عنه ضغوط نزولية على الأسعار . وقد وصلت أسعار الحبوب إلى مستويات منخفضة إلى حد قد يؤدي إلى انخفاض الانتاج وبذلك يهدد الامدادات في المستقبل ، كما أن زيادة تركيز المخزونات يؤثر في الأمان الغذائي العالمي . وحيث المجلس على ضرورة اياً اهتمام كبير لنشاء مخزونات كافية من الحبوب في البلدان النامية المستوردة ، لما حث على تقديم المساعدة الالازمة لهذه البلدان لهذا الغرض . وأدان المجلس أن الوقت مناسب لتقديم تلك المساعدات نظراً لتوافر الامدادات في الوقت الحالي .

١٦ - وأبرز المجلس أنه على الرغم من زيادة مخزونات الحبوب وإنشاء التسهيلات الاجتماعية التي أعدت صندوق النقد الدولي بشأن الأغذية ، لم يظهر تحسن كاف في أوضاع الأمان الغذائي العالمي . وحيث المجلس على استئناف المفاوضات الرامية لعقد اتفاقية دولية جديدة للقمح باعتبار ذلك خطوة أساسية لتعزيز حالة امدادات الأغذية واستقرارها .

١٧ - ورحب المجلس بالمسح الشامل للموارد واستخدام المستلزمات المذكورين في الوثيقة CL 82/2 ، وطلب أن يعُد مثل هذا التحليل بصورة منتظمة ويدرج في "حالة الأغذية والزراعة" وقد أبلغ المجلس بأن المنظمة لا تستطيع الحصول على البيانات على المستوى القطري إلا بصورة محدودة وغير منتظمة ، فهو لا تحصل مثلاً على بيانات منتظمة عن البذور المحسنة والمعيادات ومساحة الأراضي المروية وعاصف الطاف المستخدمة في المزارع . والمطلوب من البلدان النامية بصورة خاصة أن تجمع هذه البيانات وتقدمها إلى المنظمة . وإلى أن يتم ذلك فإن "حالة الأغذية والزراعة" ستتناول هذا الموضوع مرة كل بضع سنوات .

١٨ - وأكد المجلس أهمية ايلاء مزيد من الاهتمام لسياسات الأسعار سواء المتعلقة بالانتاج للتسويق أو أسعار المستلزمات المشتراة . وأكد المجلس ضرورة وضع نظم للأسعار والحوالف تدفع إلى تحقيق مزيد من انتاج الأغذية دون الاضرار بالمستهلكين من ذوى الدخل المنخفض أو أصحاب الحيات الصغيرة الحدية . ورحب المجلس بمبادرة المدير العام بشأن اجراء دراسة شاملة تتناول سياسات الأسعار الزراعية وعلاقتها بالانتاج الزراعي واستهلاك الأغذية والتجارة فيها مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية .

١٩ - وأكد المجلس أهمية تخصيص المزيد من الموارد للبحوث الزراعية في البلدان النامية بخاصة تسهيل نشاطاتها في توسيع انتاج الأغذية والزراعة ، إلى جانب تحقيق الأهداف الأخرى مثل زيادة فرص العمل واتاحة مزيد من العدالة في فرص حصول الفقرا على المستلزمات والخدمات . وأكد المجلس أن الأولوية في برامج هذه البحوث يجب أن تكون لاحتياجات الحالية والمحتملة للاسر الفلاحية التي تعانى من نقص فرص العمل في المناطق المحرومة . وأكد المجلس على ضرورة وضع شبكات البحوث التطبيقية بحيث تكون جزءاً متكاملاً مع شبكات نشر المعلومات وتوفير المدخلات والقروض والتسويق . وأشار في هذا الصدد إلى الأمثلة قريبة العهد للتعاون في ميدان البحوث بين البلدان في بعض الأقاليم . ودعا المجلس البلدان العتقدمة إلى مواصلة دعمها لبذل مزيد من الجهد الفعال لاقتاسم المعارف التي حققتها في ميادين الزراعة والعلم والتقنولوجيا وكذلك خبراتها في هذه المجالات ، وأكد ضرورة اجراء قدر أكبر من التنسيق بين برامج البحوث الزراعية الدولية والقطبية . وأوصى المجلس بضرورة أن تعزز المنظمة دورها في تشجيع البحوث الزراعية لا سيما ضمن برامجها على المدى المتوسط .

٢٠ - كما اعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء ما قد تتعرض له البيئة الطبيعية من آثار سلبية ، زيادة السكان والتلوّح في انتاج الأغذية . وقد ضربت الأمثلة على حالات تعرية التربة واجهادها على نطاق واسع حيث يجري تثبيط انتاج الأغذية ومحاصيل التصدير . كذلك أعرب المجلس عن قلق مماثل بشأن ازالة الغابات في المناطق الريفية القديمة أو المناطق التي تم توطينها مؤخراً . وقد أبرز في هذا الشأن دور المنظمة في التهوض بالأساليب السلبية لادارة الغابات لتجنب التدهور البيئي . كذلك أكد المجلس أهمية اقامة البنية الأساسية المنتجة في الغابات لا سيما لانتاج خطب الوقود وتوفير فرص العمالة في

المناطق الريفية . كما أسلت من توجيهه مزيد من العناية في المستقبل لمشكلات واسعة مثل نضوب مصادر الأسمدة، وإنقاذ الحيونات البرية، وضرورة المحافظة على التوازن الإيكولوجي ونوعية البيئة .

١ـ وقد انعكست دوريات التعاون الدولي من أجل التنمية بوجه خاص في فتور تدفق المساعدات الإنمائية للزراعة ، إذ تشير التقديرات إلى أن الالتزامات الرسمية للزراعة (بمعناها الضيق) بلغت نحو ٧ مليون دولار في ١٩٨١ . وهو مبلغ لا يستهان به في وقت يسود فيه الركود وإن كان يمثل مسح ذلك تباطؤاً في حركة الدفع التي تتحقق أثناء السبعينيات ، كما أنه يقل بكثير عن تقديرات الاحتياجات . وقد جاء هذا الرقم على خلاف اجماع الرأي الذي أعربت عنه مؤتمرات القمة الأخيرة وغيرها من الاجتماعات بضرورة زيادة المساعدات الإنمائية مع اعطاء الأولوية للزراعة . وقد أعرب المجلس عن قلقه بوجه خاص إزاء انخفاض المساعدات المتعددة الأطراف بل وزاد انخفاضاً أكبر في المساعدات الثنائية المقدمة للزراعة ، وحتى الدول المتبرعة على المحافظة على معدل نحو مساعداتها الإنمائية كما كان فيما مضى ، حتى في أوقات الشدة التي تواجه ميزانياتها .

٢ـ كما لاحظ المجلس بقلق بالغ تدهور أوضاع تجارة السلع الزراعية في البلدان النامية بوجه خاص وكان من رأى كثير من الأعضاء أن هذا التدهور يرجع بوجه خاص إلى تزايد الحماية واغلاقات التصدير . ولا يحظى المجلس من أنه، لأول مرة في السنوات الأخيرة، انخفضت القيمة الاجمالية للتجارة في السلع الزراعية في ١٩٨١ - بنسبة ١٪ بالنسبة للعالم ككل وبما يربو على ٤٪ بالنسبة للبلدان النامية . كذلك انخفضت أسعار طائفه واسعة من السلع الزراعية انخفاضاً ملحوظاً وتدورت القوة الشرائية للصادرات الزراعية للبلدان النامية بوجه خاص فبلغت أقل مستوياتها لها منذ أوائل السبعينيات . وقد تبين أن تفشي الركود الاقتصادي هو من العوامل التي أدت إلى تدهور الدخول وإنكماش الطلب على الصادرات الزراعية . ولا يحظى المجلس بقلق خاص النزوح نحو المغاراة فرض السياسات الحماائية في وجه الواردات الزراعية في بعض الدول الصناعية . ووجه المجلس انتقاده لاستخدام الأذليّة كسلاح سياسي ، فخلق العراقيل أمام حرية التجارة لمن يعودى إلا إلى أطاعة الجهود الإنمائية وعرقلة الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة في السلع الزراعية ، وهو أمر يجب أن ينال ما يستحق من أولوية عاجلة . وقد أدرك المجلس أن الصعوبات الناشئة من البطالة وتدور الدخل الزراعي في البلدان المتقدمة تسبب لها قلقاً له ما يبرره . وقد رأى المجلس في الوقت ذاته أن وسائل تثبيت الأسعار والدخول ، على خلاف السياسات الحماائية للتجارة ، تخدم في المدى البعيد مصالح كلاً من مجموعة الدول . كذلك أعرب المجلس عن خيبة أمله لأن اتفاقات المساعدة الجديدة وغيرها من الترتيبات الإضافية لتيسير التجارة بين الشمال والجنوب لم تحرز أي تقدم . وأعرب المجلس عن أمله في أن يؤدي الاجتماع الوزاري للجات إلى وضع مشكلات التجارة في السلع الزراعية داخل إطار المفاوضات متعددة الأطراف ، مع توجيه العناية الواجبة للصعبيات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في تنسيط صادراتها الزراعية . وفضلاً عن ذلك وجّه أعضاء آخرون الانتهاء إلى أن قطاع الزراعة يختلف من حيث طبيعته عن قطاعات الاقتصاد الأخرى .

٤٣ - ولا حظ المجلس بارتياح التحسن النسبي في انتاج الأسماك ، لا سيما زيادة نصيب البلدان النامية في تجارة المنتجات السمكية . وعلى الرغم من مصادفة بعض الصعوبات الخاصة بالتكيف مع النظام الجديد للبحار من قبل معظم الدول التي تهتم بصيد الأسماك ، فقد كانت هناك حالات تبحث فيها المشروعات المشتركة واتفاقات الصيد بين الدول في تقليل هذه المشكلات الى أدنى حد ممكن .

٤٤ - واشارة الى الفقرة ٤٠ من الوثيقة CL 82/2 ، أحبط المجلس علما انه بين ٢١٨ و٢٦٤ أفادت التقارير بظهور ٢٦ اصابة بمرض الحمى القلاعية في الدانمارك من النوع <sup>١</sup> . وقد أمكن مكافحة هذا المرض بـ واستعماله باختصار تدابير مشددة ، من بينها ذبح جميع الحيوانات المشتبه فيها في الحيازات التي أصابتها العدوى دون الالتجاء الى استخدام الأصبصال . وقد أعلن أن الدانمارك أصبحت خالية من هذا المرض في ١٩٨٢/٦/٤ .

٤٥ - وأعرب بعض الاعضاء عن اعتقادهم بأن الوثيقة CL 82/2 غير كاملة، لأنها لا توضح الاجراءات المحددة التي يتعين على المجلس اتخاذها لحل مشكلة نقص الأغذية القائمة في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا . غير أنه قد م ~~رس~~ ~~يبي~~ ~~بأن~~ " حالة الأغذية والزراعة " إنما هي وثيقة تحليلية تركز على السياسات وأن مجلس المنظمة وموئملها قد حدد اتجاهها وشكلها الحاليين، وأنها لا تستهدف مناقشة برامج عمل محددة للأقاليم أو البلدان ، فإن هناك وثائق أخرى تبني هذا الغرض ، كما هو موضح على سبيل المثال في الفقرة ١٣ التي تشير الى التحليلات والبرامج الرامية الى التخفيف من حدة الوضع الغذائي والزراعي في افريقيا .

تقرير الدورة السابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي (١) (١٩٨٢/٤/٧ - ٣٢/٣١ روما)

مدى التقدم في تنفيذ خطة العمل لتعزيز  
الأمن الغذائي العالمي

٤٦ - درس المجلس تقرير الدورة السابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات ، ووافق عليه .

٤٧ - ووافق المجلس على تقييم اللجنة لحالة الأمن الغذائي العالمي . واطلع على العديد من النشاطات الدولية المهمة التي تساعد على تعزيز الأمن الغذائي العالمي بما في ذلك النظام العالمي للإعلام والاذنار العلبي ، والاحتياطى الدولى من أغذية الطوارىء ، والاتفاقية الموسعة للمعونة الغذائية ، وتسهيلات التعويضات الموسعة فى صندوق النقد الدولى ، وخطط معونات الأمن الغذائي ، وبرنامج تلافى خسائر الأغذية ، والاحتياطى الاقليمى لرابطة اقطار جنوب شرق آسيا .

٤٨ - غير أن المجلس أكد أن التقدم كان محدوداً على المستوى الشامل . فالتحسين العام الذي شهدته مؤخراً أوضاع المدادات العالمية من الحبوب لم يحل دون تدهور الأمن الغذائي في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض ، كما لم يتحقق الرقم المستهدف للمعونات الغذائية من الحبوب ، وظل مستوى الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ غير كاف ولا مضمون . وتدعى الحاجة إلىبذل الجهود من جديد لتنسيق العمل في هذا المجال .

٤٩ - ولهذا رحب المجلس باقتراح المدير العام الذي يدعو لجنة الأمن الغذائي إلى إعادة تقييم مفهوم الأمن الغذائي العالمي ودور اللجنة المذكورة ضمن الإطار العريض لنشاطات مختلف المؤسسات الدولية المعنية بالأمن الغذائي . ورأى المجلس أن هذه المبادرة تجيء في الوقت المناسب ، وأنها تابعة من القلق العميق لضائقة التقدم الذي تحقق منذ عام ١٩٧٤ بالمقارنة مع ضخامة مشكلة الأمن الغذائي العالمي . كما أن هذه المبادرة تستجيب لمشاعر القلق التي تساور الحكومات إزاء استمرار صعوبات الأمن الغذائي والتداخل الظاهر بين أعمال مختلف المحافظين المعنية بهذه المسائلوازدواجهية جهودها وتتطلع الحكومات إلى التقرير الذي يعد المدير العام والذي سيثون الأساس الذي سترتكز عليه لجنة الأمن الغذائي في عملية التقييم المقترحة ، وتحث المجلسين على اعداده قبل موعد انعقاد الدورة المقبلة للجنة الأمن الغذائي بفترة تسمح للحكومات بدراسته مثل هذا التقرير بما دراسته وافية ، كما طلب أن يضع التقرير نصب عينيه معالجة المسائل العلمية . واتفق المجلس على أن اللجنة هي المحفل الاستشاري المناسب للحكومات لتحليل المشكلة بجميع جوانبها ولا تخاذ التوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي . ورأى أن منظمة الأغذية والزراعة ينبغي أن تواصل دورها في تنسيق جهود الأمن الغذائي .

٥٠ - وأكد المجلس من جديد أن زيادة الانتاج الغذائي ، ولا سيما في البلدان النامية ، هو السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل ، وأعرب عن قلقه من بطء نمو الانتاج الغذائي فمس العديد من البلدان النامية ، ولا سيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي لا يزال بعضها يعاني من عجز غذائي خطير . وأكد المجلس الحاجة إلى سياسات قطرية مناسبة في ميادين الأسعار والتسويق والتوزيع ، وإلى اطاحة الحصول على المدخلات الزراعية بأسعار معقولة ، وإلى حدوث تحسن عام في الاقتصاد العالمي ، وإلى ضمان عائدات مجزية للنشاط الزراعي ، كما رأى أن الاستراتيجيات الغذائية قد تكون إطاراً مناسباً لتحقيق الهدف الأساسي للأمن الغذائي . وأشار المجلس إلى أن توسيع الانتاج الغذائي لن يكون كافياً في حد ذاته إذ ينبغي أن يصحبه أيضاً توزيع عادل .

٥١ - رحب المجلس بعزم اللجنة على أن تبحث في دورتها المقبلة العقبات التي تواجه انتاج الأغذية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في أفريقيا . وقد أعلم المجلس بأن الأمانة تعد حالياً تقريراً

موقعنا بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي يتضمن تحليلًا للدراسات الموجودة ، مع مراعاة ما تقوم به المنظمات الأخرى من أعمال ، وتوضيح حالات نقص المعلومات مع تحديد المشكلات التي تعيق انتاج الأغذية في هذه البلدان . وستستند اللجنة الى هذا التحليل الموعود فيما قد تصدره من توصيات أو ماركة — رره من أعمال المتابعة المناسبة .

٣٢— وقد أعلام المجلس ، في هذا الشأن ، بأن خطة عمل لاغوس توفر برنامجاً واسعاً لإقليم إفريقيا — بأسره ، كما لاحظ أن المؤتمر الإقليمي للمنظمة في إفريقيا الذي عقد مؤخراً قد ناقش سير العمل في تنفيذ هذه الخطة . وقد أعرب المجلس عن تقديره للجهد الخاص الذي قامت به الحكومة الإيطالية لتقديم المساعدات للجنة الحكومية المشتركة بين البلدان لمكافحة الجفاف في منطقة السهل دعماً منها لجهود هذه البلدان في انتاج الأغذية .

٣٣— اعترف المجلس بأنه في حالة عدم وجود اتفاقية دولية جديدة للحبوب ، تتضمن أحكاماً خاصة بالأمن الغذائي واستقرار الأسواق ، من الضروري زيادة دعم الجهود القطرية لإقامة مخزونات للأمن الغذائي طبقاً لخطة العمل الخاصة بالأمن الغذائي العالمي .

٣٤— وطن الرغم من أن المخزونات المرحلّة من الحبوب قد أصبحت وفيرة الآن على مستوى العالم ، فإن العديد من البلدان النامية لم ينجح بعد في تنفيذ برامج الأمن الغذائي بها . وقد اعترف المجلس بـأن معظم هذه البلدان لن يستطيع اقامة مخزونات للأمن الغذائي وتدبير الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ومرافق التخزين دون زيادة المعونات الخارجية التي تحصل عليها .

٣٥— وأعرب المجلس عن تقديره ، في هذا الصدد ، للدور الذي تقوم به خطة معونات الأمن الغذائي في المنظمة ، وأعرب عن مشاركته اللجنة في قلقها بسبب قلة الموارد المتاحة للخطة . ودعا المجلس إلى زيادة الدعم المقدم إلى مشروعات الأمن الغذائي ، سواءً الدعم متعدد الأطراف من طريق خطة معونات الأمن الغذائي في المنظمة أو الدعم المقدم على أساس ثنائية . واتفق المجلس مع ما توصلت إليه اللجنة من أن خطة معونات الأمن الغذائي يجب أن تتركز على تمويل المعونات الفنية العاجلة والمشروعات الاستثمارية الصغيرة ، على أن تتوّل المشروعات الاستثمارية الكبيرة من البرامج الثنائية أساساً أو من موسسات التمويل متعددة الأطراف .

٣٦— أكد المجلس أيضاً على ضرورة زيادة الموارد لدعم برنامج العمل لتلافي خسائر الأغذية .

٣٧— وأيد المجلس الأسلوب المتبعة على المستويين الإقليميين وشبه الإقليميين لتعزيز الأمن الغذائي ، بما في ذلك إقامة البنية الأساسية وزيادة الإنتاج ، وانشاء أنظمة الإنذار المبكر . وأكد على ضرورة أن تكون هذه الأسلوب عنصراً مكملاً للجهود التي تبذل على المستويات القطرية والعالمية وليس بدلاً منها . وأشار إلى اجتماع الخبراء بشأن خطة الاحتياطي من الغذاء لمجموعة السبع والسبعين الذي توصل إلى نتائج من

ببيها أن الاحتياطيات التي تحتفظ بها البلدان هي أساس العمل التعاوني الموجه نحو اقامة شبكة من مشروعات الامن الغذائي الاقليمية وشبكة الاقليمية التي تبدأ من بداية متواضعة .

٣٨ - ولا حظ المجلس ضرورة توفير التدريب في مجال ادارة شبكات الأغذية ورحب بالعرض الذي تقدمت به بعض البلدان الأعضاء لتوفير المساعدات الفنية وتقدم خبراتها في مجال امدادات الأغذية بغض تعزيز الآمن الغذائي على المستويين شبه الاقليمي والاقليمي .

٣٩ - ووافق المجلس على أن معونات الأغذية ستظل عصراً هاماً من عناصر الامن الغذائي إلى أن تتحقق الجهود القطرية الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية في سد الثغرة الغذائية أو إلى أن تصبح اقتصادات البلدان النامية من القوة بحيث تتمكن من شراء احتياجاتها تجاريًا من السوق العالمية .

٤٠ - واعترف المجلس بأن العناصر الرئيسية للأمن الغذائي العالمي تشمل امكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الأسعار لتمكن تلك البلدان من الحصول على عائدات مستقرة ومتามية .

#### مراجعة وتحديث الخطوط التوجيهية (١) واهداف المعاومة الزراعية الدولية

٤١ - كان مؤتمر المنظمة في دورته العشرين قد وافق على مراجعة الخطوط التوجيهية للمعاومة الزراعية الدولية وتنقيحها في ضوء التطورات التي حدثت منذ اقرارها عام ١٩٧٥ .

٤٢ - وقد احرزت المشاورات الحكومية التي عقدت في مارس / آذار ١٩٨١ تقدماً حاسماً في اتفاق على صياغة الخطوط التوجيهية المقيدة والمستكملة، كما جاءت في الوثيقة CL 82/29 . ولم يتسع التوصل إلى اتفاق في الرأى بشأن جميع الخطوط التوجيهية .

٤٣ - وقد عين المجلس خلال هذه الدورة مجموعة اتصال تتكون من الثامنون وكولومبيا وفرنسا (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) واليابان وبليزيلندا والنرويج والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية وبيوغوسلافيا لاستعراض تقرير المشاورات الحكومية ولتسعى للتوصل إلى اتفاق حول الخطوط التوجيهية التي لم يتحقق اتفاق في الرأى بشأنها . وقد امتنعت الولايات المتحدة عن الاشتراك في مجموعة الاتصال التي وضع التنصي الشامل في الفقرات التالية وأما الملاحظات التي يتضمنها النص عن موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بكل خط من الخطوط التوجيهية فهي ترجع إلى التحفظات التي أبدتها ممثل الولايات المتحدة في المشاورات الحكومية التي عقدت في مارس ١٩٨١ .

(١) الوثائق CL 82/29, CL 82/LIM/4, CL 82/LIM/4 Corr.1; CL 82/PV/16; CL 82/PV/19

٤٤— ولا حظ المجلس مع التقد بوان مجموعة الاتصال قد توصلت الى اتفاق في الرأي بشأن الخطوط التوجيهية، وان كان أحد أجزاء الخط التوجيهي العاشر يتطلب إعادة النظر فيه بمعرفة الموتمر في ضوء النطـورات التي حدثت بالنسبة ل الاحتياطي الدولى من أغذية الطوارئ .

٤٥— قرر المجلس ان يقدم مشروع الخطوط التوجيهية (الواردة في المرفق "هـ" من هذا التقرير) الى الدورة الثانية والعشرين للموتمر مباشرة ل دراسته وقراره، اذا رأى ذلك، على أن تتضمن مقدمة الوثيقة التي ستعرض على المـوـتمر بياناً موجزاً عن تاريخ مشروع الخطوط التوجيهية الملحقة كما تتضمن طلب المجلس بـأن يراعي المـوـتمر المقترنات التالية :

— يمكن ادراج العبارة التالية في الخط التوجيهي الأول "للترويج لإقامة نظام اقتصادى دولة جدى" باعتبار ذلك الهدف الأساس للمواعنة الزراعية الدولية .

— امكانية إعادة النظر في الخط التوجيهي السادس سبع ضوء النتائج التي قد تتحقق بالنسبة للتجارة في محافل الأمم المتحدة المتخصصة ، وخاصة الجات والأونكتاد .

## أوجه نشاط المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي

(١) تقرير الدورة السادسة للجنة الغابات (روما ٣-٧/٥/١٩٨٢)

٦- أكد المجلس من جديد تأييده لاستراتيجية التنمية التي أقرتها لجنة الغابات في دورتها السادسة، وهي الاستراتيجية التي تعمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين الوظائف الوقائية والانتاجية والاجتماعية للنظام الحرجي. وأكد المجلس أن نجاح قرارات التنمية وفعاليتها يتوقفان على إشراك السكان الشراكا كاملاً في صنع القرار.

٧- وأكد المجلس أن الدور الإنمائي للغابات له أهميته في حماية البيئة وفي الزراعة وتوفير الأعلاف والأخشاب والوقود وكذلك توفير فرص العمالة والدخل للمجتمعات المحلية. وشدد المجلس على أهمية رفع المستوى التعليمي للسكان المحليين لكن يستفيدوا من هذه المنافع. وأبدى اهتمام بتنمية قدرات المرأة لكن تسهم في عملية التنمية وتستفيد من منافعها. وأوصى المجلس المنظمة بأن تواصل استعداد الأولوية للدراسات المتعلقة بالغابات على مستوى القرية لكن تكون أساساً لتحقيق تفهم أفضل لها وتبادل الخبرات المتعلقة بها.

٨- وأقر المجلس الدور المهم الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز وعي الجماهير عموماً وصانعي السياسات بالروابط الحيوية بين الغابات وسائر القطاعات التي تدعم حياة الإنسان مثل الطاقة والبيئة والتنمية الريفية. وأثنى على نشرة UNASYLVA باعتبارها وسيلة لنشر الأفكار المتعلقة بقطاع الغابات. وشدد المجلس على ضرورة التكامل بين الغابات والزراعة وكذلك أهمية تقييم الأراضي مما يؤدي إلى تخصيص الأرض بصورة سليمة لاستخدام الأمثل لفترة طويلة.

٩- أعرب المجلس عن قلقه لا سمعوا الاستفزاز السريع للغابات الاستوائية الذي أشارت إليه نتائج تقييم الموارد الحرجية الاستوائية الذي أجرته المنظمة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأقر المجلس توصية لجنة الغابات بالعمل بشكل منتظم على تحديد هذه الدراسة وتحسين مستواها وتوسيع نطاقها.

١٠- واعترف المجلس بأن السبب الرئيس لتدهور الغابات من جانب السكان الذين يعيشون في تلك الغابات هو الفقر الذي يرزحون تحته والجوع الذي يعانون منه و حاجتهم الملحة للأرض لزراعة الأغذية وجمع الخشب لاستخدامه كوقود. واعترف بأن الزراعة المتنقلة هي من الأشكال الرئيسية للتدهور رغم أن سوء إدارة الاستغلال التجاري للأخشاب قد ساهم أيضاً في تدمير الغابات في بعض المناطق. وأقر المجلس أيضاً بأن تصحيح هذه الاتجاهات المدمرة يتوقف في المقام الأول على القدرة على التخفيف من حدة الفقر والجوع المتفشرين بين السكان المحليين. وأوصى المجلس المنظمة بضرورة دعم البحوث الخاصة بطرق تغيير الزراعة المتنقلة إلى أشكال أكثر استقراراً سواً كانت من أشكال الزراعة أو الزراعة المختلطة بالغابات.

و دعم البحوث الخاصة بسبيل نشر الوعي بين المجموعات المحلية و تحفيزها على تطبيق أساليب تضمن صيانة الغابات . وأكد المجلس أهمية الدعم الذى يقدمه برنامج الأغذية العالمي لمشروعات تنمية الغابات التي تتضمن استثمارات من أجل الانتاج في المستقبل مع توفير الأغذية والدخول في الحاضر العاشر .

٥١ - وأعطيت أولوية متقدمة للهويات بمعجالات البحوث والتدريب وتحقيق الادارة السليمة في الغابات الاستوائية . وشدد المجلس على ضرورة أن يكون اتخاذ القرارات المتعلقة بالادارة من اختصاص البلدان التي تقع فيها الغابات دون غيرها ، وان تعطى الأولوية لتنمية طاقات البحوث والتدريب داخل الأقطار ذاتها . وثمة أهمية كبيرة أيضًا لتبادل المعارف والخبرات فيما بين البلدان . وأكد المجلس دور المنظمة في دعم هذا التبادل .

**٥٢ - وأوصى المجلس باعطائه المشاكل التي تواجهها الغابات الاستوائية أولوية متقدمة في برنامج مصلحة الغابات في المنظمة . ويتبعين تحقيق ذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبصورة خاصة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو . وأوصى المجلس باعتماد تشكيل لجنة تنمية الغابات في المناطق الاستوائية لكن تتحمل مسؤولية مواصلة استعراض الاجراءات التي تتخذ على المستوى الدولي بخصوص الغابات الاستوائية .**

٥٣— لاحظ المجلس القلق السائد من تأثيرات تلوث الجو وبصورة خاصة لا مطار الحمضية ولا سيما في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية . وأعرب المجلس عن تأييده لما تقوم به هيئات الغابات في أوروبا وأمريكا الشمالية من دراسة متواصلة لهذه المشاكل وأثنى عليها . لاحظ المجلس بقلق اتساع نطاق اصابة الغابات الصنوبرية في بولندا بفراشة الراهبة كما أعرب عن قلقه للأخطار الجسيمة التي يمكن أن تتعرض لها الغابات في البلدان المجاورة ، وأوصى المجلس وبصورة أن تتعاون البلدان الأوروبية لمكافحة هذا الوباء وأن تقدم المنظمة دعمها لهذه الجهود .

٥٤ - وأثنى المجلس على عمل المنظمة في دعم مورث الأم المتحدة لموارد الطاقة الجديدة والمتتجدة ، وخصوصا نشرها لخريطة حطب الوقود في العالم ، ونشاطاتها في مجال الأنظمة الريفية للطاقة وفضلات الأشجار والكتلة الحيوية كمصدر متجدد للطاقة للاستخدام المنزلي في الريف ولا مدادات الطاقة الصناعية . ونظرًا للأهمية الضخمة الكامنة في الغابات والأشجار، أيد المجلس بقوة الأولوية التي منحتها لجنة الغابات لبرامج المنظمة في هذا المجال .

٥٥ - ورحب المجلس بتعريف مفهوم الصناعة الحرجية الملازمة الذي لا يقتصر على حجم الصناعة بل يراعي الوضع المحلي والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الموضع . وأكمل الأهمية الكاملة للصناعات الحرجية بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية . وأشار إلى مثال صناعة اللب والورق ، التي يمكنها باعتمادها على الخشب والمواد الخام التي تنتج محلياً ، أن تسهم في توفير امدادات الورق المحلية ، وزيادة عائدات التصدير و توفير فرص العمالة . وأيد المجلس موافقة المنظمة العمل في

ميادين التنمية والتدريب في هذه المجالات • وأيد المجلس، بصورة خاصة ، توصية لجنة الغابات بأن تعقد المنظمة ندوات عن الصناعات الملاعة ، ورحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة اندونيسيا لاستضافة احدى هذه الندوات •

٥٦ - وأعرب المجلس عن تأييده للأولوية التي أعطتها لجنة الغابات للبحوث • وأكد بشدة الأولوية التي يحظى بها التدريب ودعم المؤسسات المحلية وتنمية الخبرات المحلية واستخدامها كما أكد المجلس بوجه خاص على أهمية التعاون الوثيق بين البلدان وامتدح التغيير في اقامة روابط بين الغابات والاختصاصات الأخرى مثل علوم المحيط الجوي والتكنولوجيا الحيوية وأوصى المنظمة بأن تطلع بدور قيادي في اقامة هذه الروابط وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى •

٥٧ - وأيد المجلس مجالات الأولوية التي أعطيت للبحوث والتدريب بما حدّتها لجنة الغابات ، وإن كان قد أكد بوجه خاص على غابات المجتمعات المحلية في المناطق الاستوائية والقليلة وشبه القاحلة • وأوصى المجلس بمواصلة العمل في مجالات الادارة والاقتصاد ومشكلات الأسعار والتسويق •

٥٨ - وأوصى المجلس بأن تتضمن الدورة القادمة للجنة الغابات تقييمًا شاملًا ومحدداً للتقدم الذي يتحقق في مجال تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتنمية قطاع الغابات • وأقر المجلس آراء اللجنة فيما يتعلق باختيار أولويات البرامج وأكّد الأولوية المتقدمة لبرنامج الغابات في البرنامج العام للمنظمة •

٥٩ - واقترح المجلس مواضيع إضافية يمكن طرحها على المؤتمرات العالميين التاسع للغابات لدراستها في المكسيك :

- الكتلة الحيوية الحرجية كمصدر بديل للطاقة •
- الغابات في خدمة التنمية والبقاء •

٦٠ - وفي ضوء الاعتبارات السابقة ، وافق المجلس على تقرير الدورة السادسة لجنة الغابات •

#### برنامج الأغذية العالمي :

- التقرير السنوي السابع لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة  
لبرنامج الأغذية العالمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية  
والزراعة (١)

٦١ - قدم المدير التنفيذي تقرير لجنة الذي أصدرته في دورتها الثالثة عشرة التي عقدت في أبريل / نيسان ١٩٨٢ ، فاستذكر أهم الأحداث بالنسبة لبرنامج في ١٩٨١ وهي : شحن ما

(١) الوثائق : CL 82/PV/17 ; CL 82/PV/7 ; CL 82/PV/6 ; CL 82/15 .

يتجاوز ١٥ مليون طن من الأغذية ، والالتزام بتقديم معونات إنمائية بلغت قيمتها ٥٤٣ مليون دولار، زادت فيما بعد خلال عام ١٩٨٦ إلى ٥٩١ مليون دولار، وتقديم نحو ٨٠ في المائة من الالتزامات لمشروعات التنمية الزراعية والريفية، والالتزام بتوجيه أكثر من ٨٠ في المائة من الموارد لبلدان العجز الغذائي والدخل المنخفض مع توجيه ٣٥٪ منها لأقل البلدان نمواً، وتركيز نصف الالتزامات السنوية على بلدان إفريقيا، وتقديم معونات للطوارئ قيمتها ١٧٨ مليون دولار (وصلت في ١٩٨٢ إلى ١٤٨ مليون دولار)، وتجاوزت التبرعات الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ، الرقم المستهدف له لأول مرة مذاشأه فبلغت رقماً قياسياً قدره ٦٣٢ ألف طن، وإن كانت التبرعات في ١٩٨٢ وصلت حتى الآن إلى ٤٠٠٠٠ طن فقط، وأشار أيضاً إلى شراء ٣٠٠٠٠ طن من الذرة من زمبابوي بمساعدة قدرتها ١٦ من الوكالات والحكومات المتبرعة من أجل استخدامها في مشروعات البرنامج في ١٥ بلد إفريقيا.

٦٦ - أما التعهدات للفترة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، التي كانت قد وصلت في آخر ١٩٨١ إلى نحو ٢٢ في المائة من المبلغ المستهدف وهو ١٠٠٠ مليون دولار، فقد وصلت الآن إلى ٨٢ في المائة من الرقم المستهدف . وأن التعهدات للفترة المالية ١٩٨٢ - ١٩٨٤ قد وصلت بالفعل إلى النسبة ذاتها - ٨٣ في المائة - من الرقم المستهدف وهو ١٢٠٠ مليون دولار مما يدل على ثقة المجتمع الدولي في البرنامج، وأشار المدير التنفيذي في هذا الصدد إلى انخفاض مستوى التكاليف الإدارية للبرنامج ، والناتج عنه ما يلزم به من الدراسته الدقيقة والتقدير المتشدد للمشروعات التي يساندها .

٦٣ - وتحدث المدير التنفيذي عن المستقبل فقال إن عام ١٩٨٣ سيشهد الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على إنشاء البرنامج ، وإن تلك ستكون مناسبة للتفكير والبحث فيما تحقق في مجال المعونة الغذائية خلال عقدين من الزمان ، وأن الفائض العالمي الحاضر يمكن أن يسمح بزيادة المعونة الغذائية التي لا تزال أدنى من الرقم المستهدف بكثير، وبالبالغ ١٠ ملايين طن سنوياً ، وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه عدد البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تواجه مشكلة زيادة الواردات الغذائية بينما تتدنى موازن مدفوعاتها .

٦٤ - وفي الختام شدد المدير التنفيذي على أنه يجب أن يكون للمعونة الغذائية أثر ملحوظ على انتاج الأغذية في البلدان المستفيدة ، وأن منهج البرنامج القائم على مساعدة مشروعات الشذوذ مقابل العمل لا يتجلب فقط بالآثار مثبتة بل ويشعج كذلك على زيادة انتاج الأغذية وخلق فرص العمل .

٦٥ - وأعرب المجلس عن تأييده الجماعي الكامل للبرنامج وأهدافه وإنجازاته وعن دعمه للأولويات التي حددتها البرنامج لا سيما بشأن تركيز موارده على بلدان العجز الغذائي والدخل المنخفض، وعلى المشروعات الهدامة إلى التنمية الزراعية والريفية، واعترف المجلس باحتياجات البلدان الإفريقية التي تتخلف فيها معدلات انتاج الأغذية عن ما كانت عليه وحث البرنامج على الاستمرار في المستوى الحالي لالتزاماته في تلك القارة . وأشار المجلس أيضاً على تخصيص البرنامج نسبة كبيرة من مساعداته لأقل البلدان نمواً .

٦٦ - غير أن عدداً من مندوبين إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي أعربوا عن قلقهم للهبوط المستمر في مستوى المعونة المقدمة لهذا الإقليم ، وألحوا في ألا تكون حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي هي العامل الوحيد في تخصيص معونة البرنامج إذ يمكن أن يكون من العوامل الأساسية في تخصيص تلك المعونات ، جهوب الفقر المنتشرة في الإقليم ، وكذلك مدى التزام الحكومات المعنية باستخدام المعونة الغذائية بطريقة مستمرة ٠ وأوصوا بشدة بأن يحصل لهذا الإقليم مستوى أعلى نسبياً من المعونة بخفة المحافظة على الصفة العالمية للبرنامج ٠ وأبدى بعض الأعضاء أسفه لنقص تمثيل الإقليم بين موظفي البرنامج وألحوا في تعزيز مزيد من الوظيفين من أبناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٠

٦٧ - وبينما أعرب المجلس عن ارتياحه للمستوى الحالى للتعهدات للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ الذى وصل حتى الآن إلى ٨٢٪ من الرقم المستهدف وهو ١٦٠٠ مليون دولار، ألا أن عدم تحقيق الرقم المستهدف للتعهدات للفترة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ كان مثاراً للقلق ٠ وأبلغ المراقب عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية المجلس بالقرار الذى اتخذه المجموعة بتقديم كمية إضافية تبلغ ٢٣ ألف طن من الحبوب للمعونة الغذائية عام ١٩٨٤ ، وبذلك يزيد إجمالي التعهدات المقدمة عن هذه السنة إلى مليون طن من الحبوب، وسيخصص جزء من هذه المساعدة الإضافية لاستخدامه من خلال القروات متعددة الأطراف ومنها برنامج الأغذية العالمي الذى سيقدم كمية ٢٠٠٠ طن من خالله ٠ وغير المجلس عن تقديم لاعلان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك تقديم التعهدات الأخرى التي قدمت خلال موتمر التعهدات وبعد من كل من الولايات المتحدة، وكندا، وفرنسا، وممثل النرويج الذى تحدث باسم البلدان الاسكتلندية، واستراليا التي أنهى ممثلها إلى المجلس أن بلادهم قررت زيادة مستوى مساهماتها عام ١٩٨٣ أو للفترة المالية ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ٠ وغير المجلس عن أمله. فيأن توسيع التبرعات الجهات المتبرعة التقليدية والجديدة لا إلى تحقيق الرقم المستهدف فهو ٢٠٠١ مليون دولار فحسب بل وإلى تجاوز هذا الرقم ٠ وكان هناك تعبير عن الحاجة إلى زيادة مستوى التبرعات التقليدية، نظراً لما تتضمنه الأشحة العامة للبرنامج من أن يصل على مستوى النقد والخدمات إلى ثلث مجموع التبرعات ٠

٦٨ - وامتدح المجلس كثيراً أداؤا الاحتياط الدولى من أغذية الطوارئ فى ١٩٨١ ، وأعرب عن أمله فى أن تستمر المساهمات مثل مستوى عام ١٩٨١ بيدأن العدد من الأعضاء أعرب عن قلقه لأن موارد الاحتياط الدولى لم تبلغ فى ١٩٨٢ الرقم المستهدف لها وهو ٥٠٠٠٠٠ طن ٠ وأعرب عدة أعضاء عن اعتقادهم بأن ترتيبات عقد مواعظ مشترك لتقييم التعهدات إلى البرنامج والاحتياط الدولى من أغذية الطوارئ تبعث على التفاؤل هذا العام ، على الرغم من أن قرار عقد هذا المواعظ قد اتخاذ دون اعطاء مهلة كافية للاستعداد ٠ وذكر أعضاء آخرون أن هذا الإجراء الجديد لم يثبت نجاحه، وأنه لابد من مراقبة فعليته في المستقبل ٠ وكان هناك تأييد اجتماعي لضرورة زيادة تدعيم الاحتياطي الدولى من أغذية الطوارئ بهدف التكين من التباوء مسبقاً بعواوده وضمان استمراريتها ٠ وأوصى بعض الأعضاء بوضع

الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ بأتمامه تحت تصرف البرنامج . وأكد أحد الأعضاء على ضرورة اشراك مختلف الحكومات في اتخاذ القرارات بشأن مخصصات الطوارئ ، في حين أوضح آخرون أن التدابير التي تتخذ حالياً كافية في حد ذاتها ، وعارضوا هذا الاقتراح لأنّه قد يوخر عملية الموافقة وقد يزج بالعوامل السياسية في تقديم المساعدات الإنسانية . وفي الوقت الذي أعرب فيه المجلس عن ارتياحه بصفة عامة لعمليات الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي ، فإنه شجع الاتجاه نحو زيادة المساهمات في الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ ، مما يتيح توافر موارد البرنامج للنشاطات الإنمائية . وقد ظلّ المجلس ، بناءً على طلبه ، وثيقة تتضمن معلومات إضافية مستوفاة حتى اليوم عن تعهدات مختلف البلدان لموارد كل من برنامج الأغذية العالمي والاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ .

٦٩- كذلك أعرب المجلس عن تأييده للصفقات الثلاثية ، وشجع البرنامج على أن يكرر في أماكن أخرى عملية شراء الذرة التي أنجزت بنجاح في زمبابوي . وأثنى أيضاً على زيادة المشتريات من البلدان النامية إذ أن هذه المشتريات تشجع على زيادة الانتاج بضمانت أسعار مجزية للمتاجر . وأكد بعض الأعضاء ضرورة اتباع سياسة الاعتماد على الذات في البلدان النامية مما يلغي في النهاية الحاجة إلى المعونة ، وما من شك في أن الأمثلة التي تعكسها الصفقات الثلاثية والشراء من البلدان النامية ، بما في ذلك زيادة استخدام السفن التابعة لتلك البلدان ، سوف تسهم في تحقيق هدف الاعتماد على الذات .

٧٠- وفيما يتعلق ببيع سلع البرنامج لدفع تكاليف النقل الداخلي والتخزين والتناول ، رأى بعض الأعضاء أن هذه الممارسة يجب أن تقتصر على عدد محدود من البلدان ، إلى أن يتم الانتهاء من اعداد دراسة في هذا الشأن . وقد أعرب بعض الأعضاء الآخرين في هذا الصدد عن ضرورة اتباع سياسة مرونة بشأن العيوب ما قد يحسن تصميم المشروعات وبيسير تنفيذها . وقد أبرزت الحاجة إلى توفير بنود غير غذائية في بعض مشروعات البرنامج ، وأعرب بعض الأعضاء عن رغبتهم في الاستمرار في تقديم تلك المساعدات . وقد امتدح بعض الأعضاء المشروعات التي تهدف إلى اشراك المرأة في التنمية .

٧١- وقد أعرب المدير التنفيذي في اجابته على تعليقات الأعضاء ، عن ارتياحه الكبير وتقديره لكلمات التشجيع التي أدلّى بها المجلس لبرنامج الأغذية العالمي ، وأكد أن البرنامج سوف يراعى بكل دقة جميع الاقتراحات القيمة التي قدمها المجلس . وفيما يتعلق بالصفقة العالمية في مساعدات البرنامج أوضح المدير التنفيذي أنه ستستند أولوية متقدمة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وفقاً لقرارلجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجهما ، وإن كان هذا لا يعني حرمان البلدان من فئة الدخل المتوسط من مساعدات البرنامج . ولقد حدث عدم التوازن الإقليمي لأن بعض الأقاليم تضم عدداً أقل من البلدان ذات الدخل المنخفض وإن كان اقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد ظلّ مساعدات كبيرة من البرنامج . وذكر المدير التنفيذي المجلس أن قرارات اللجنة والخطوط التوجيهية للمعونة الغذائية ومعاييره

لا تنص على تقديم المساعدات على أساس اقليمي ، وفي حين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ليس هو المعيار الوحيدة، فإن الطابع العالمي للبرنامج لا ينبع أن يفسر بأنه تقديم المساعدات إلى البلدان بصرف النظر عن مستوى الدخل فيها .

١١- انتخاب خمسة أعضاء للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها

٢٦- انتخب المجلس الدول الخمس التالية اسماؤها أعضاء في لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجهما، لفترة ثلاث سنوات (من ١١/١١/١٩٨٣ إلى ١٢/١٢/١٩٨٥): كوبا، وفرنسا، وجمهورية العانيا والاتحادية، ونيجيريا، وزامبيا.

**العلاقات والمشاورات بين الوكالات في المسائل ذات الاهتمام المشترك**

التطورات الحديثة في منظومة الأمم المتحدة والتي تهم منظمة الأغذية والزراعة (٢)

٢٣— أسف المجلس لأن التقدم نحو بدء المفاوضات العالمية كان ضئيلاً وأعرب عن أمله في أن توُدِّي دورة الجمعية العامة السابعة والثلاثون الجارية الان إلى فتح الطريق لإقامة حوار مثمر بين الشمال والجنوب بما يساهم في بدء المفاوضات العالمية.

٢٥ - وأما عن حالات الطوارئ فقد أبدى المجلس ارتياحه لأن لجنة التنسيق الإدارية اتخذت قراراً بشأن "دور كل من الجهاز الرائد والمنظمات والأجهزة المشاركة عند وقوع الكوارث الاستثنائية أو المعقّدة" ولا حظ المجلس أن هذا القرار لاق قبولاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته أثناة صيف عام ١٩٨٦، وأعرب مجلس المنظمة عن تأييده للتدابير المقترحة من أجل اختيار الوكالة الرائدة

(1) الوثائق CL 82/16; CL 82/PV/10, CL 82/PV/17

(٢) الوثائق CL 82/7 ; CL 82/17 -Sup.1 , CL 82/17 - Corr.1 (English only) ; CL 82/PV/8  
CL 82/PV/18.

في مثل هذه الأحوال . وأضاف المجلس ان للمنظمة دورها القيادي في حالات الطوارىء التي تصيب الأغذية والزراعة وقد رأى الأعضاء أنه ينبغي أن تتوافق للدبلوماسية العام حرية العمل والمرنة الالزمان لضمان الاستجابة لطلبات معونات الطوارىء بسرعة وفعالية من جانب منظمة الأغذية والزراعة كلما دعت اليها الحاجة وحيثما ثابتت مطلوبة .

٦٦ . وقدم ممثل مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية معلومات عن نتائج مواعيده تقدم التمهيدات للبرامج المذكورة ، وهو المؤعدير الذي عقد أخيراً والذى كانت نتيجته التمهيد بتقديم ٦٦٠ مليون دولار لعام ١٩٨٣ . وهذا المبلغ يقل بالآرقام المطلقة ، عن مبلغ ٦٩٧ مليون دولار الذي قدم عام ١٩٧٩ ويقل بالآرقام الحقيقة عن مبلغ ٣٠٧ ملايين دولار الذي قدم منذ عشرة أعوام تقريباً ، أي في عام ١٩٧٣ . والنتيجة هي أن البرنامج سيضطر إلى خفض التسلیم من آفاق التخطيط الاشتراكى إلى نسبة ٥٠٪ من الآرقام المعتمدة أصلاً . وأعرب المجلس عن قلق شديد بسبب اوضاع الموارد لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، خصوصاً وأن من المؤكد أنها ستحدث تأثيراً ضاراً بتسليم البرامج الميدانية التي تتطلع بها المنظمة .

٦٧ . ولا حظ المجلس أن الجمعية العامة دعت المنظمات الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إلى زيادة الاستعانت بقدرات البلدان النامية في مجال توريد المواد والمعادات ، وتوفير التدريب والخدمات ، وعن طريق الاستعانت بالمقاولين المحليين فيها واستخدام الموظفين المحليين . وامتدح المجلس المدير العام للتدابير التي اتخذت في هذا المجال وشجعه على تكثيف جهوده في هذا المجال .

٦٨ . وبالنظر إلى وضع الموارد ، رأت بعض الوفود أن تنسيق النشاطات التي تبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة أصبح أمراً معاكراً عليه في أي وقت مضى . واسترعت وفود أخرى الانتباه إلى حاجة الحكومات نفسها إلى تنسيق نشاطاتها بما يمكنها من تجنب زيادة تعدد الأجهزة الدولية المختصة بنفس الموضوع ، وهو وضع يؤدي بذاته إلى صعوبة التنسيق .

٦٩ . وكان هناك تأييد عام للتدابير التي اتخذها المدير العام استجابة لقرارى الجمعية العامة رقمي ٢٥ / ٨١ و ٣٦ / ٩٩ ، والخاصة بزيادة الموارد المخصصة للنشاطات العملية واتخاذ مختلف التدابير لتحقيق أقصى فعالية ممكنة في تنفيذ البرامج الميدانية . ومع ذلك فقد أعرب أحد الأعضاء عن اهتمامه بتنقية تقرير من الأمانة عن التقدم في تنفيذ القراراتين ٣٦ / ١٩٩ و ٨١ / ٣٥ وكانت هناك وجهة نظر تدعى إلى ضرورة تعزيز دور القيادي الذي تتطلع به المنظمة في ميدان الأغذية والزراعة .

٧٠ . وأعرب بعض الأعضاء عن رغبتهم في أن تتضمن الوثيقة المعروضة على المجلس بشأن هذا البند مساقلاً بعض المعلومات عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، حيثما تنشأ ضرورة لذلك .

٧١ . ولا حظ المجلس بارتياح أن السيد أدوارد وست تأييد المدير العام للمنظمة عين رئيساً للجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (النشاطات التنفيذية) لعدة عام .

٨٢ . وفيما يتعلّق بجوانب التنمية الريفية المشتركة بين الوكالات ، أعرب المجلس عن سروره للتقدم الذي جاء في التقرير، وأيد استمرار المنظمة في اضطلاع بدور الوكالة الرائدة في فريق المهمات التابع للجنة التنسيق الإدارية . ولا حظ المجلس أن هذا الفريق يتولى في الوقت الحاضر اعداد الخطوط التوجيهية لتصميم أنظمة الرصد والتقييم واستخدامها في إدارة التنمية الريفية . وأخذ المجلس علماً بأن لجنة التنسيق الإدارية قد أصدرت في دورتها الأخيرة بياناً عن " الاتصالات الارشادية لخدمة التنمية " يستهدف توعية الحكومات الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بأهمية استخدام وسائل الإعلام الجماهيري الحديثة في البلدان النامية في دعم جهود التنمية .

٨٣ . ولا حظ المجلس بارتياح أن موتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد أُسفر عن اقرار اتفاقية في أبريل / نيسان ١٩٨٢ . وفي هذا الصدد رحب المجلس بقراره موّخراً لجنة التنسيق الإدارية وتعهد فيه أعضاء منظمة الأمم المتحدة بدعم المنظمة في الأفعال التحضيرية للموتمر العالمي لإدارة الشروءة السمكيـق وتنميـته المقرر عقدـه في ١٩٨٤ .

٨٤ . وأعرب المجلس عن أسفه لانخفاض مستوى التمويل للأعمال متابعة موتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية عن المستوى العرضي بكثير . وأبرز المجلس ضرورة زيادة مساعدة المنظمة في أعمال المشروعات المقترحة . ولا حظ المجلس أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية على وشك البدء في برنامج جديد للبحوث يتناول الزراعة الاستوائية بوجه خاص ويختلف ٤٠ مليون وحدة من وحدات الحساب الأوروبية . ولا حظ المجلس باهتمام أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية سوف تدعو المنظمة إلى الاشتراك في اللجان الإدارية والاستشارية لتنفيذ هذا البرنامج .

٨٥ . أعرب المجلس عن وجهة نظره بضرورة اضطلاع المنظمة بدور نشط في متابعة أعمال موتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة . وأخذ علماً بأن مجموعة العمل المشتركة بين المصالح بشأن البيئة والطاقة، التي أنشأها المدعي العام، قامت بتنسيق مساعدة المنظمة في متابعة أعمال هذا الموتمر .

٨٦ . وفيما يتعلّق بموتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نمواً ، الذي عقد في ١٩٨١ ، أعرب المجلس عن أمله في أن تستمر المنظمة في اعطاء أولوية اهتمامها بهذه البلدان ، كما جاء في برنامج العمل الراهن الجديد للثمانينات .

٨٧ . وأخذ المجلس علماً بنتائج الدورة الخاصة التي عقدـها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال ببعضي "عشـر سـنـوات على موـتمر ستوكهـولـم" وبالـمـجاـلاتـ العـدـيدـ التيـ يـقـومـ فيهاـ تـعاـونـ نـشـطـ بيـنـ هـذـاـ البرـنـامـجـ والمـنظـمةـ فـمـخـتـلـفـ جـوـانـبـ الـبـيـئـةـ الـتـيـ تـتـصـلـ بـالـزـرـاعـةـ وـالـغـابـاتـ وـمـصـاـيدـ الـأـسـماـكـ . وـقـدـ اـعـتـرـفـ المـجـلـسـ بـأـهـمـيـةـ حـمـاـيـةـ الـبـيـئـةـ لـضـمانـ سـلـامـةـ الـقـطـاعـ الزـرـاعـيـ ، وـأـيـدـ تـأـيـيدـاـ تـاماـ اـسـتـعـارـ التـعاـونـ بيـنـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـبـيـئـةـ وـالـمـنظـمةـ .

٨٨ - لاحظ واحد من الأعضاء أن أعمال الجمعية العالمية للمسنين التي عقدت مؤخراً لها أهمية خاصة في البلدان التي يتزايد فيها عدد الأشخاص المسنين في المناطق الريفية، وأعرب عن رأيه بضرورة تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان في هذا المجال.

#### - تقارير وحدة التفتيش المشتركة<sup>(١)</sup>

٨٩ - بحث المجلس التقارير الثمانية لوحدة التفتيش المشتركة الدرجة في الفقرات من ٩١ إلى ٩٠ (فيما يلي)، بالإضافة إلى وجهات النظر التي أعربت عنها لجنة البرنامج والمالية. وأعرب المجلس عن تقديره ل النوعية التقارير ولمدى صلتها بالموضوعات التي تعنى بها المنظمة، وكذلك للشمول الذي اتسمت به تحليلات لجنة البرنامج والمالية لتلك التقارير من حيث آثارها على المنظمة.

٩٠ - وأثناء المناقشة أعرب عدد معين من الأعضاء عن قلقه إزاء حجم وثائق وحدة التفتيش المشتركة، وما يترتب على ذلك من تكاليف لطباعتها وتوزيعها، وكذلك لما تستغرقه من وقت المجلس وقت لجنة البرنامج والمالية أيضاً وقد أبدوا ذواتهم عدة اقتراحات للتخفيف من عمل المجلس وللجانبين المختصتين في هذا الشأن. واقتراح بصفة خاصة أن ينظر في إعداد ملخصات تشمل التوصيات والمقطفات التي تهم المنظمة مباشرة من كل تقرير تعداد وحدة التفتيش المشتركة، بالإضافة إلى النصوص الكاملة مع تعليقات المدير العام عليها وتعرض على المجلس وعلى اللجنتين. كذلك اقترح أن ت تعرض على المجلس تقارير دورية عن متابعة تلك التوصيات. وقد طلب المجلس إلى لجنة البرنامج والمالية بحث هذه المسألة في دورتهما القادمة وتقديم توصياتهما إلى المجلس.

#### (أ) التقرير الثالث عشر عن أوجه نشاط وحدة التفتيش المشتركة (بولييو / تموز ١٩٨٠ - يونيو/حزيران ١٩٨١)<sup>(٢)</sup>

٩١ - أخذ المجلس علماً بهذا التقرير.

#### (ب) مراقبة الوثائق والحد منها في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>

٩٢ - أيد المجلس بوجه عام توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأكد اتفاقها مع وجهات نظر لجنته البرنامج والمالية. وأعرب المجلس عن ارتياحه لأساليب المنظمة واجراءاتها في مراقبة الوثائق والحد منها، واستعراض هذا الموضوع دورياً من جانب لجنة البرنامج والمالية. وهذا المجلس المدير العام على التدابير الفعالة التي تذهب للحد من طول وثائق الاجتماعات ولضمان التركيز على المسائل التي تستحق العناية.

(١) الوثيقان CL 82/PV/9 ; CL 82/PV/17 .

(٢) الوثائق CL 82/6 ; CL 82/3, para. 119 ; CL 82/4, para. 95 ; CL 82/PV/17 .

(٣) الوثائق CL 82/7 ; CL 82/3 , paras. 120 - 122 ; CL 82/4 , paras. 96-98 ; CL 82/PV/17 .

(ج) حالة التقييم الداخلي في منظمات الأمم المتحدة ، والتقرير الثاني(١) عن التنفيذ في منظمة الأمم المتحدة

٩٣ - لاحظ المجلس باربياً أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة امتدح المنظمة كثيراً في دعمها لنظام التقييم الداخلي ، ولأن معظم توصياته قد نفذتها المنظمة بالفعل منذ وقت طويل . وأعرب المجلس عن سروره بوجه خاص إزاء التقدم في التقييم الذاتي وفي الاستعراضات المتمعة لنشاطات البرنامج العادي والبرامج الميدانية . ومع ترحيب المجلس بهذا التقدم ، فقد اقترح الاستعانة بالخبرات الخارجية في أعمال التقييم بالمنظمة . وأكد عدد من الأعضاء أهمية استرجاع دروس التقييم والاستفادة منها في البرمجة ، وأهمية تدريب العاملين على التقييم ، ومتتابعة نتائجه . وافق المجلس على أنه ينبغي أن تستمرة المنظمة في القيام بدورها القيادي في منظومة الأمم المتحدة في مجال التقييم الداخلي وأن تعمل على تحسين هذا الدور ، وأن تستخدم مواردها في التقييم على أساس التفاقي وحكيماً حتى تضمن استمرار فعالية التكاليف .

(د) أساليب تحديد الاحتياجات من الموظفين (٢)

٩٤ - وافق المجلس بوجه عام على الملاحظات التي أبدتها لجنة البرنامج والمالية ، واعترف بأن المنظمة قد أرسست جيداً الأساليب والإجراءات التي تحرر احتراماً تاماً الاحتياجات الفائية للأجهزة الرئيسية للحصول على المعلومات . إذ لا بد أن يخضع توحيد الإجراءات في منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات مختلف برامج الوكالات المتخصصة وكذلك لشتى احتياجات أجهزتها الرئيسية .

٩٥ - وأقر المجلس غالبية وجهات النظر التي أبدتها لجنة البرنامج والمالية بأنه لا تلزم معلومات إضافية عن تكاليف عناصر البرنامج وتقديرات عبء العمل ، إذ أن المؤتمر كان قد أعرب بوضوح في دورته الحادية والعشرين عن تقديره لعرض برنامج العمل والميزانية ، وأيد شكله الحالي . بيد أن بعض الأعضاء رأى أنه قد يكون من المفيد توفير مزيد من المعلومات على التحوالى أو صن به تقرير وحدة التفتيش المشتركة .

(ه) خدمات الادارة والتنظيم في منظمة الأمم المتحدة (٣)

٩٦ - وافق المجلس على الآراء التي أبدتها لجنة البرنامج والمالية ، والتي امتدحت عمل قسم الخدمات الادارية ولا حظ أن عدداً كبيراً من توصيات وحدة التفتيش المشتركة تشكل بالفعل جزءاً من مهام القسم ويجرى تنفيذه فعلاً .

• CL 82/13; CL 82/3, paras.129 - 132; CL 82/4, paras.99-102; CL 82/PV/17 (١) الوثائق

• CL 82/9 ; CL 82/3 , paras.123 and 124 , CL 82/4 , paras.103-105 ; CL 82/PV /17 (٢) الوثائق

• CL 82/12 ; CL 82/3 , paras.125-128 ; CL 82/4 , paras.106-109 ; CL 82/PV/17 (٣) الوثائق

(و) تطبيق منظومة الأمم المتحدة لخطة عمل "ماردل بلاتا"  
لتنمية موارد المياه وادارتها (١)

- ٩٧- وافق المجلس على آراء لجنتي البرنامج والمالية، وشدد بوجه خاص على أهمية التنسيق بين المنظمات الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بما يجري تنفيذه من مختلف النشاطات الخاصة بالمياه ، وضرورة وجود قدر مناسب من التنسيق بين نشاطات التخطيط القطري لاستخدام موارد المياه .
- ٩٨- ولا حظ المجلس بارتياح أن موتمر الأمم المتحدة للمياه قد أقر بالكامل الأعمال التي تتضطلع بها المنظمة في مجال موارد المياه منذ فترة طويلة ، وذلك قبل العقاد هذا الموتمر بوقت طويل واستعرض الانتباه الى ضرورة توفير الموارد الكافية للوفاء بالمتطلبات المتزايدة لتقديم المساعدة الى الدول الأعضاء وتعزيز الدور الهام الذي تتضطلع به المنظمة في هذا المجال .

(ز) برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٨٦ (٢)

- ٩٩- أخذ المجلس علما بخطط الوحدة لعام ١٩٨٦ .

(ح) التنسيق في ميدان نشاطات الاعلام الجماهيري (٣)

- ١٠٠- أبدى المجلس موافقته بوجه عام على آراء لجنتي البرنامج والمالية . وأقر أنه إذا كان تنسيق نشاطات الاعلام الجماهيري في منظومة الأمم المتحدة أمراً مرغوباً فيه ، فإنه يتعمّن مواصلته على أساس واقعي ، مع المراقبة الواجبة لسياسات كل وكالة وبرامجهما واحتياجاتها . وعلى ذلك ، أقر المجلس وجهة نظر لجنة التنسيق الإدارية بأنه "يمكن تحقيق الهدف المشترك على نحو أفضل عن طريق مجموعة متنوعة من التدابير" . ودعا بعض الأعضاء المدير العام الى النظر في امكانية المساهمة في "محفل التنمية" . بينما أنه أشار الى ضرورة أن يتم ذلك في الحدود التي تسمح بها الموارد المتاحة ، بشرط أن يوجد "محفل التنمية" اهتماماً مناسباً الى قضايا الأغذية والزراعة والأعمال التي تتضطلع بها المنظمة .

متابعة أعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٤)

- ١٠١- استعرض المجلس ما حققه المنظمة من تقدم في متابعة أعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، على أساس الوثيقة CL 82/18 . وأبرز المجلس أهمية برنامج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي اذ أنه بمثابة إطار يمكن أن تستعرض من خلاله جميع برامج التنمية الزراعية . وأكّد المجلس على ما حققه المنظمة من تقدم كبير في تنفيذ برنامج العمل خلال السنوات الثلاث التي انقضت

(١) الوثائق: CL 82/23 ; CL 82/3 , paras. 133-135 ; CL 82/4 , paras. 110-112 ; CL 82/PV/17

(٢) الوثائق: CL 82/26 ; CL 82/4, paras. 113and 114 ; CL 82/PV/17

(٣) الوثائق: CL 82/27 , CL 82/11 , paras. 1.85-1.91 and 280 - 2.83 ; CL 82/PV/17

(٤) الوثائق: CL 82/18; CL 82/PV/10; CL 82/PV/11 ; CL 82/PV/18

منذ انعقاد المؤتمر العالمي ° وأعرب عن تأييده القوى للبرنامج من حيث طابعه ومحتواه واتجاهه بوجه عام ، وكذلك من حيث خطوطه التفصيلية الموضحة في الوثيقة 18 / CL 82 °

١٠٢ - أكد المجلس أهمية العمل على المستوى القطري ، وأعرب عن تأييده لخطوط العمل التي تتبعها المنظمة سواً فيما يتعلق بتشجيع العمل القطري أو في توفير الدعم الفني وتوفير الموارد اللازمة °

١٠٣ - كما أعرب المجلس عن تأييده لبعثات متابعة أعمال المؤتمر العالمي التي زودت الحكومات من خلال مناقشة المسائل الرئيسية معها، بعد خلات تساعدها في استعراض سياساتها وبرامجها المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر العالمي ° وقد قامت هذه البعثات بزيارة تسعة بلدان ، وتعتمد زيارة ثلاثة بلدان أخرى في الشهور القليلة المقبلة °

١٠٤ - ورأى بعض الأعضاء أنه ينبغي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الجوانب الرئيسية التي اهتم بها المؤتمر العالمي والتي تتناول مسائل الانتاج والتوزيع والتي كانت حجر الزاوية في برنامج العمل الصادر عن المؤتمر، وبين الاستراتيجيات القطرية للأغذية °

١٠٥ - وأكد المجلس أهمية وجود أجهزة قطرية رفيعة المستوى للتسيق في مجالات تنفيذ الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ° فلهذه الأجهزة فائدتها فيما يتعلق برسم السياسات وكذلك في التسيق بين مختلف التخصصات التي تتناول التنمية الريفية على المستوى القطري ° كما أنها تعتبر إطاراً لتسيق مجموعات منظومة الأمم المتحدة في التنمية الريفية على المستوى القطري ° وقد ذكر كثير من البلدان أنها أنشأت مثل هذه اللجان القطرية للتسيق °

١٠٦ - وعند نظر المجلس في المجالات المختلفة لمتابعة أعمال المؤتمر العالمي ، أكد أهمية الإصلاح الزراعي باعتباره أساساً للتنمية الريفية ° فالناظرة التأكيلوجية الخالصة غير ملائمة لمواجهة جوانب الاختلال الهيكلي والجهادي التي تمنع وصول منافع التنمية الريفية إلى فقراء الريف ° وتوفير فرص كافية لفقراء الريف لحيازة الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي شرط ضروري لضمان استقادة فقراء الريف من التنمية الريفية ° وقد قدم كثير من الأعضاء تقارير عن تدابير الإصلاح الزراعي التي أخذت بها بلدانهم لتوزيع الأراضي وغيرها من الأصول على فقراء الريف °

١٠٧ - وأبدى المجلس تأييده القوى للاهتمام بالمشاركة الشعبية وبمحفوبي البرامج التي تتفذ في هذا المجال وباتجاهها ° كما أبرز الشروط السياسية والإدارية الازمة لهذه المشاركة مثل الأخذ بالاعتار والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي ° وأكد المجلس دور المنظمات الشعبية والجمعيات التعاووية في تحقيق هذه المشاركة °

١٠٨ - وأكد المجلس أهمية معاونة المنظمات غير الحكومية في متابعة أعمال المؤتمر العالمي ، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية ° ورحب المجلس بمشاركة المنظمات غير الحكومية على المستويين القطري

والمحل ، وكذلك مشاركة المنظمات غير الحكومية القطرية والدولية ، في تحديد وتنفيذ المشروعات المعتمدة على الجهود الذاتية . وأعرب عن أمله في أن تزداد هذه المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية .

١٠٩ - وأولى المجلس أولوية قصوى لمشاركة النساء في التنمية وادماجهن فى عملياتها . وأيد المجلس الخطوط الأساسية للنشاطات البرنامجية التي اقترحتها المنظمة . ورأى أن الخطوط التوجيهية وقواعد المراجعة التي أعدت ذات نوع بالغ في جميع مراحل صياغة المشروعات ومتابعتها ، للتأكد من أن الموضوعات التي تهم المرأة قد أدّت محققاً في نشاطات التنمية . وأبرز المجلس أهمية توفير فرص التدريب والاستخدام للنساء على جميع المستويات .

١١٠ - وكذلك أكد المجلس أهمية التعليم والتدريب والارشاد للمزارعين على مختلف المستويات . وأعرب عن تأييده للتوجيهات وخطوط العمل الواردة في الوثيقة ٤٢/١٨ ودعا المجلس إلى توجيه اهتمام خاص إلى تقديم المساعدة لرفع مستوى التدريب العالي على جميع أوجه التنمية الريفية في إفريقيا ، وذلك وفقاً للتوجيهات المحددة الصادرة عن مؤتمر المنظمة الأقليمي لافريقيا ( مدينة الجزائر ، سبتمبر ١٩٨٢ ) وأبرز أهمية مشاركة مركز التنمية الريفية المتكاملة في إفريقيا في هذا الجهد المكثف للتدريب .

١١١ - وأشار المجلس اشارة خاصة إلى مشاكل الزراعة المتنقلة في إفريقيا ، ولا حظ أن المنظمة قد أجرت بالفعل عدداً من الدراسات واتخذت بعض الخطوات بشأن استخدام الأراضي وصيانتها فيما يتعلق بالزراعة المتنقلة ، وكذلك بشأن الجواب التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الزراعة . وسوف توزع هذه الدراسات على الحكومات ل دراستها .

١١٢ - وأولى المجلس اهتماماً خاصاً بمتابعة الصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتقييمهما في مختلف البلدان ، بما يبطوئ عليه ذلك من وضع مسوّيات اجتماعية واقتصادية ملائمة . ويجب أن تكون هذه المسوّيات بسيطة وموثوقة ومرنة وعملية . ونظراً لقلة البيانات المتاحة وعدم دقتها فقد رأى المجلس أن هذا العمل يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع مساعدة البلدان في تطوير الأحصاءات بطريقة منتظمة .

١١٣ - ورحب المجلس بالعمل الذي أنجز لمساعدة البلدان في إعداد التقارير التي ستقدم إلى مؤتمر المنظمة في عام ١٩٨٣ ، ولا سيما توزيع استهارة موحدة تفصيلية يوضع التقرير على أساسها ، وإعداد الدراسات القطرية المتعمقة واقامة شبكة للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية تساعد في إعداد التقارير في المستقبل . ودعا المجلس جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بصورة كاملة في برنامج المتابعة والتقييم وتحث البلدان النامية بوجه خاص على إعداد تقارير قطرية وتقديمها لتمكين المنظمة من إعداد تقرير شامل وتحليلي يقدم إلى مؤتمر المنظمة في عام ١٩٨٣ .

١١٤ - وأيد المجلس المبادرات التي اتخذتها المنظمة على المستوى الأقليمي ، وأيد على الأخص المشاورات التي جرت بين البلدان في مختلف الأقاليم والتي وفرت التوجيه ووضحت أولويات العمل القطري ، ورأى المجلس أن هذه المشاورات ينبغي أن تستمر .

١١٥— ورحب المجلس بانشاء المراكز الاقليمية للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وأيد بقوه برامج المنظمة التي تهدف الى تقديم المساعدة ابان انشاء هذه المراكز وبداية تشغيلها . وأوصى المجلس ذلـك بـأن تستمر المنظمة في تقديم الدعم الفنى لهذه المراكز حتى تستطيع أن تقف على أقدامها . وحث على الاستمرار بانشاء المراكز الاقليمية في أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى ، ودعا جميع الحكومات الأعضاء المهمة بالأمر إلى الاشتراك في المراكز الاقليمية والمساهمة الفعالة في برامج هذه المراكز وميزانياتها . وقد عرضت مصر ترشيحها لاستضافة المركز الاقليمي للشرق الأدنى ، وأعرب المجلس عن الأمل في أن يقوم تعاون مناسب بيـه وبين المؤسسات الاقليمية القائمة . ذلـك سجل المجلس تقديره للحكومة اليابانية على تبرعها بمبلغ ١٦٥ ألف دولار لميزانية مؤـنـة التنمية الريفية المتـامـلة لاـقـيمـ آـسـياـ والمـحيـطـ الـهـادـىـ ، وـحـثـ الجـهـاتـ المـتـبـرـعةـ الآخـرىـ عـلـىـ تـقـدـيمـ دـعـمـ مـمـاثـلـ .

١١٦— لاحظ المجلس أن أقل من نصف الموارد من خارج الميزانية المشار إليها في تص قرار المؤتمـر ٩٧/٧ قد قدم بالفعل . وفي حين عبر المجلس عن تقديره لمساهمات البلدان الاسكندرافية ، حيث جميع الجهات المتـبـرـعةـ المحـتمـلةـ علىـ المـساـهمـةـ بـالـموـارـدـ الـاضـافـيـةـ منـ خـارـجـ المـيزـانـيـةـ بماـ يـلـزـمـ لـدـعـمـ هـذـاـ البرـنـامـجـ الـهـامـ .

١١٧— ورحب المجلس بالجهود والموارد التي تستهدف تشجيع التعاون بين الوكالات الذي تروجـهـ المنـظـمةـ بـوصـفـهاـ الوـكـالـةـ الـتـىـ تـضـطـلـعـ بـالـدـورـ الـقـيـادـىـ فـيـ نـشـاطـاتـ الـاصـلاحـ الزـرـاعـيـ وـالـتـنـمـيـةـ الـرـيفـيـةـ فـيـ منـظـومةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ . ولاـحظـ أـنـ عـدـدـاـ مـنـ الـوـكـالـاتـ الـأـخـرىـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ يـهـتـمـ بـالـاشـتـراكـ فـيـ هـذـهـ الـجـهـودـ بـصـورـةـ متـزاـيدـةـ مـنـ خـالـلـ فـرـيقـ الـمـهـمـاتـ التـابـعـ لـلـجـنةـ التـنـسـيقـ الـادـارـيـ الـمعـنـىـ بـالـتـنـمـيـةـ الـرـيفـيـةـ ، وـيـحـضـورـ الـاجـتمـاعـاتـ المشـترـكةـ بـيـنـ الـوـكـالـاتـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـاقـليـمـيـ وـبـالـاشـتـراكـ فـيـ بـعـثـاتـ الـمـوـئـمـرـ الـعـالـمـيـ لـلـاصـلاحـ الزـرـاعـيـ وـالـتـنـمـيـةـ الـرـيفـيـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـقـطـرـىـ .

### (١) تقرير عن مدى تقديم الأنشطة المتعلقة ببيوم الأغذية العالمي

١١٨— استذكر المجلس أن المؤتمـرـ في دورته الحادية والعشرين ، كان قد وافق بالاجماع على القرار ٨١/٢ ، الذي أخذ فيه علما بالاستجابة البارزة من جانب الحكومات الأعضاء في تنفيذ القرار ٢٩/١ الذي أنشأ الاحتفال بـبيومـ الـأـغـذـيـةـ الـعـالـمـيـ ، وأوصى بـتـكـثـيفـ هـذـهـ النـشـاطـاتـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ .

١١٩— وفي عام ١٩٨٢ ، جرت طائفة واسعة من النشاطات في أكثر من ٤٠ بلدا للاحتفال بـبيومـ الـأـغـذـيـةـ الـعـالـمـيـ الثانيـ . وقد لوحظ بارتياح أن هذه النشاطات ، وكذلك الاحتفالات التي نظمت في المقر الرئيسي للمنظمة بمدينة روما ، وبمقر الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ بـنيـويـورـكـ وفيـ أـمـاـكـنـ أـخـرىـ ، جاءـتـ مـتـفـقـةـ تـمـاماـ معـ الـأـهـدـافـ الـتـيـ حـدـدـتـهـ قـرـاراتـ الـمـوـئـمـرـ .

١٢٠ - وتبين أن المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات قد أظهرت مستوى عالياً من الاهتمام بهذه المناسبة . وفي هذا الصدد أعرب المجلس عن رأيه في أن يوم الأغذية العالمي يتيح الفرصة لاطلاع الشبان على مشكلة الغذاء في العالم ، هو علاج الشبان الذين سيضططعون ، في السنوات المقبلة ، بمسؤولية ايجاد حل لـ~~لـ~~ المشكلة . ولذا فقد حث المجلس على الاهتمام بالنشاطات المقبلة على أن تستهدف الوصول إلى جماهير الشباب .

١٢١ - أقر المجلس الجهود التي يبذلها المدير العام لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذه المناسبة . ورحب بمشاركة المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع في إعداد نشاطات يوم الأغذية العالمي وتفيذها ، وحتى يمكن تطبيق مبدأ الامركزية في الاضطلاع بهذه النشاطات على مستوى القاعدة ، اقترح المجلس تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة ولا سيما على المستويات المحلية والريفية .

١٢٢ - وأخذ المجلس على عبء المدير العام بالدعوة إلى عقد لقاء لعدد من الشخصيات المستقلة البارزة بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي عام ١٩٨٣ . وقد تبلورت نتائج المناقشات التي جرت في هذا اللقاء في "اعلان روما لا ستثالال الجوع" ، الذي امتدحه المجلس كوثيقة هامة تجسد المبادئ التي يستهدفها المؤتمر والمجلس . ووافق المجلس على أن هذا الاعلان أدلة مفيدة لتحديد التدابير اللازم اتخاذها ، وأوصى بنشره هذا الاعلان من خلال القوات الاعلامية المتاحة حتى يصل إلى القائمين على تنظيم الاحتفالات بيوم الأغذية العالمي في كل مكان .

١٢٣ - واعترف المجلس بأن نتائج الاحتفالات بيوم الأغذية العالمي إنما تعزى إلى حد كبير إلى مبادرات الحكومات الأعضاء والى قدراتها الابداعية . كذلك لاحظ أن المواد الاعلامية والمساعدات التي قدمتها المنظمة إنما تعتبر مساهمة هامة فيما أحرزته هذه الاحتفالات من نجاح . وقد طلب المجلس من المدير العام التعرف على الوسائل التي يمكن بها تقوية هذه المساعدة في المستقبل وذلك في حدود الموارد المتاحة .

القضايا المتعلقة بالبرامج والميزانية والمسائل المالية والإدارية

(١) شكل وثيقة الأهداف متوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية

١٤٣ - استعرض المجلس مسألة شكل وثيقة الأهداف متوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في ضوء المقترنات التي تقدّمت بها لجنة البرنامج والمالية في دورتها الثالثة والأربعين والخمسين على التواليتين اللتين عقدتا في سبتمبر / أيلول ١٩٨٦ . وكان المؤتمر والمجلس قد طلبَا في دورتيهما الأخيرتين فـسراً لوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ النظر في امكانية ادخال تحسينات تهدف إلى تحقيق المزيد من الوفورات في تكاليف الوثائق والى تسهيل دراسة هذه الوثائق المهمة .

١٤٤ - وقد استعرضت لجنتنا البرنامج والمالية عدة خيارات محتلة واتفقنا على التوصية باتخاذ التدابير التالية :

(أ) ادماج وثيقتي الأهداف متوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية من خلال ادراج الأقسام المتعلقة بالأهداف متوسطة الأجل في برنامج العمل والميزانية .

(ب) تبسيط الشكل الحالي لبرنامج العمل والميزانية على النحو التالي :

(١) ادراج جدول مختصر جديد في بداية النص الوصفى لكل برنامج في الميزانية على أن يضم المعلومات التي كانت ترد من قبل في جدولين منفصلين ، بحيث يقدم هذا الجدول صورة واضحة عن التغيرات البرنامجية على مستوى البرامج الفرعية .

(٢) الاستعاضة عن جداول الوظائف التي ترد حاليا في المعرفق " ج " من برنامج العمل والميزانية بمعلومات مجذدة ومفيدة على النحو الذي قررتها لجنة المالية في دورتها التاسعة والأربعين والخمسين .

(٣) البقاء على الجداول الموحدة التي تتضمن تقدیرات الميزانية حسب الأقلیم ومصدر التمویل والوحدة التنظيمية على الرغم أن بعض هذه المعلومات يرد في موضع آخر .

١٤٥ - وأيد المجلس تماماً هذه المقترنات ووافق على أنها ستسهل كثيراً دراسة برنامج العمل والميزانية، كما وتحقق وفوائد في تكاليف الوثائق وتختصر من وقت المناقشة ولكنه قرر البقاء على الجداول التي يتضمنها المعرفق " ج " ووافق المجلس كذلك على أن ادماج وثيقتي الأهداف متوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية لــن يسفر عن أي نقص في المعلومات وعلى مواصلة الاهتمام بتقييم برنامج العمل والميزانية في إطاره متوسط الأجل، وعلى أن أهمية التخطيط متوسط الأجل لن تغفل في هذه الوثيقة .

١٤٦ - كما لا حظ المجلس أن هذه التدابير الجديدة لن توفر إلى أي مصاعب مادية أمام تبادل المعلومات بين منظمات أسرة الأمم المتحدة حول وثائق تخطيطها البرنامجي .

## السائل المالية

### ـ الوضع المالي للمنظمة: سائل الاشتراكات (١)

#### (١) وضع الاشتراكات في الميزانية

١٦٨ـ أحيل المجلس على بوضع الاشتراكات في ١٩٨٣/١١/٣ بالمقارنة مع نفس التاريخ من عام ١٩٨١ وهو على النحو التالي، كما أحيل بتفاصيل الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء والواردة في المرفق " و " بهذا التقرير .

#### (الغرض المقارنة)

(١) ١٩٨١

بالملايين

(١) ١٩٨٣

بالملايين

١٢٧	٢٨٧	٩٠٠	٠٠
٢٣	١٦٣	٦١٠	٨٦
<u>١٠٩</u>	<u>٤٠١</u>	<u>٥١٠</u>	<u>٨٦</u>

١٧٧	٦٩٠	٠٠٠	٠٠
١٥	٦٣	٦٠٤	٠٩
<u>١٩٣</u>	<u>٧٥٣</u>	<u>٦٠٤</u>	<u>٠٩</u>

١١٩	٩١٩	٩٩٣	٦
١٨	٩٨٣	٨٩٣	٢٦
<u>١٣٨</u>	<u>٩٠٣</u>	<u>٨٨٥</u>	<u>٩٣</u>

١٤٣	٠٥٠	٧٦٧	٧٧
٨	٣٢٣	٥٥٨	٩٣
<u>١٥٠</u>	<u>٤٣٩</u>	<u>٢٣٦</u>	<u>٧٠</u>

١٢	٣٦٧	٩٠٢	٨٤
٣	١٢٩	٧١٢	٠
<u>٢٠</u>	<u>٥٤٧</u>	<u>٦٤٤</u>	<u>٩٤</u>

٣٥	٦٣٤	٣٣٣	٥٣
(٥)	(٦)	(٦)	(٥)
<u>(٤٤)</u>	<u>٣٣٤</u>	<u>٦٢٧</u>	<u>٩٤</u>

#### المبالغ المستحقة في ١/١

الاشتراكات المقدرة للسنة الجارية

الاشتراكات المتأخرة

المجموع

#### المتحصلات من ١/١

الاشتراكات المقدرة للسنة الجارية

الاشتراكات المتأخرة

المجموع

#### المبالغ المستحقة في ١١/٢٢

الاشتراكات المقدرة للسنة الجارية

الاشتراكات المتأخرة

المجموع

(١) الوثيقة CL 82/4 الفرمتان ١٨ الى ٣٠ و CL 82/11 الفرمتان ٢٦ الى ٣٢ والوثائق:

CL 82/LIM/1; CL 82/PV/14; CL 82/PV/19

(٢) تشمل الاشتراكات المتأخرة الأقساط المستحقة السداد في عام ١٩٨٣/١/١ (مقارنة مع أرقام ١٩٨١)، وفي السنوات القليلة بموجب مختلف قرارات المؤتمر (حيث بلغت في ١١٢٩ مقدار ٢٩٠٨٢٠ دولار مستحقة في عام ١٩٨٣، و٢٠٢١٢٩٠٢٠ دولار مستحقة في السنوات القليلة) .

(ب) بما في ذلك الدول الأعضاء التي انضمت لعضوية المنظمة خلال الدورة الواحدة والعشرين لموئتم المنظمة (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١) .

(ج) تشمل المتحصلات الأموال المفروج عنها في ١٩٨١/١/١ من الفائض النقدي لفترة ١٩٧٩/١٩٧٨، حيث يشمل مبلغ ٦٩٦٢٢ دولار حولت إلى اشتراكات جارية (١٦٥١ في المائة) و ٩٣٤٩٣٠٢ دولار تمثل اشتراكات متأخرة .

(د) انظر المرفق " و " للحصول على التفاصيل الكاملة للبالغ المستحقة من كل دولة من الدول الأعضاء .

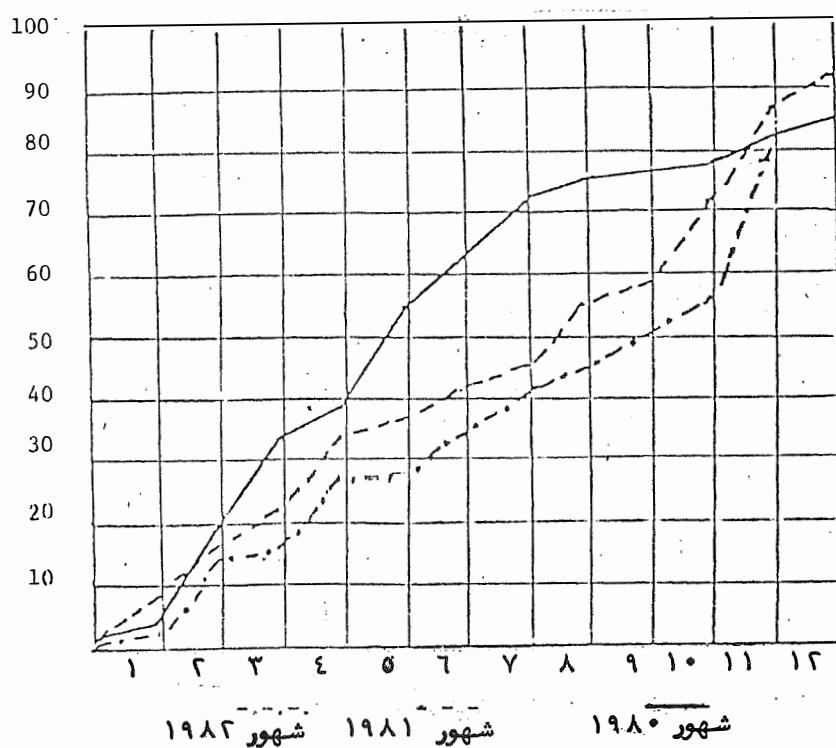
## (ب) الاشتراكات الجارية

١٦٩ - لاحظ المجلس أن النسبة المئوية التراكعية لاشتراكات العام الجارى التى حصلت خلال كل شهر من أشهر ١٩٨٢ ، مع مقارنتها بالتحصيل خلال السنوات الخمس السابقة، هي كالتالى :

النسبة المئوية لتحصيل الاشتراكات الجارية

(ترانزيت)

(١) ١٩٧٧	(١) ١٩٧٨	(١) ١٩٧٩	(١) ١٩٨٠	(١) ١٩٨١	(١) ١٩٨٢	
%	%	%	%	%	%	
١٣٤٧	٥٣٥	١٧٣٠	٤٢١	٧٤٣	٤٤٨	يناير / كانون الثاني
٣٠٥٠	٢٦٥٤	٢٦٦٦	١٩٦٧	١٦٠٣	١٤٠٢	فبراير / شباط
٣٨٥٢	٣٦٨٣	٣١٤٤	٣٤٠٣	٢٢٧٢	١٦٨٨	مارس / آذار
٤٨٤١	٤٦٠٤	٣٥٤١	٣٨٩٦	٣٣٨٨	٢٢٨٢	ابريل / نيسان
٥١٦٣	٥٢٥٥	٣٨٦٧	٥٥٨٠	٣٨٣٧	٢٨٤٨	مايو / أيار
٦٠٥٩	٥٧٦٩	٤٦٦٤	٦١٣٣	٤٠٠٨	٢٣٦٩	يونيو / حزيران
٦٩٤١	٦٥٣٢	٦٤٦٢	٧١٤٥	٤٦٧٢	٤٠٥٥	يوليو / تموز
٧٢٣٩	٧٤٩٣	٨٠٨٦	٧٥٨٨	٥٤٧٩	٤٣٦٢	أغسطس / آب
٧٦٢٩	٧٦٢٣	٨٣٠٠	٧٦٨٢	٥٩٣٥	٤٩٤٦	سبتمبر / أيلول
٩٢٣٠	٧٨١٢	٩٤٨٢	٧٨٨١	٧٢٣٤	٥٦١٢	اكتوبر / تشرين الأول
٩٤٤٥	٩١٣٠	٩٥٦٨	٨٤٦١	٨٧٣٥	٧٩٩٥	نوفمبر / تشرين الثاني
٩٧٥٤	٩٤٠٤	٩٧١٧	٨٥٢١	٩١٣٥	-	ديسمبر / كانون الأول



(١) تشمل المتحصلات الافراج عن الفائض النقدي للفترة المالية السابقة ، ويعادل ٦٥ في المائة فى ١٩٧٧ و ١٠٦٦ في المائة فى ١٩٧٩ و ٩٦٣ في المائة فى ١٩٨١

١٣٠ - لاحظ المجلس بقلق بالغ أنه بالمقارنة بعام ١٩٨١ حدث تدهور ملحوظ في معدل تحصيل الاشتراكات من الدول الأعضاء في عام ١٩٨٢ ، والواقع أنه أسوأ تدهور يحدث في تاريخ المنظمة . وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء ، ولا سيما الكاميرون و جمهورية المانيا الاتحادية ولبنان، قد أبلغت المنظمة بأن اشتراكاته تتصل خلال فترة قصيرة ، فإن هذه المبالغ لا يمكن اعتبارها قد حصلت فعلاً .

١٣١ - أحبط المجلس بأن التدهور في تحصيل الاشتراكات لا ينطبق على المعدل العام للمتحصلات حسب بل على عدد الدول الأعضاء التي لم تدفع بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة . وفيما يلى وضع مدفوعات الدول الأعضاء لاشتراكات العام الجاري (والأخيرات) في ١١/٣٠ ١٩٨٢ بالمقارنة مع السنوات الخمس السابقة .

#### عدد الدول الأعضاء

المتأخرات	الاشتراكات الجارية					١٩٨٢ (٢)(١)
	الإجمالي	لم تدفع	دفعات جزئية	دفعات بالكامل		
٣٨	١٥٢	٥١	٤٦	٧٥		
١٨	١٥٢	٢١	٤٣	٨٨		
٢١	١٤٧	٣٦	٣٥	٨٦		١٩٨٠
١٧	١٤٧	٢٣	٣٠	٩٤		(٢)(١) ١٩٧٩
٢١	١٤٤	٣٤	٢٢	٨٨		
١٢	١٤٤	٢٢	٣٧	٨٥		(٢)(١) ١٩٧٨
						١٩٧٧

(١) المتحصلات تشمل الإفراج عن الفائض النقدي للفترة المالية السابقة، وخصمه من المتأخرات أو الاشتراكات الجارية لجميع الدول الأعضاء .  
 (٢) بما في ذلك الدول التي انضمت لعضوية المنظمة خلال الدورة الواحدة والعشرين لموتمر المنظمة (نوفمبر / تشرين الثاني) .

١٣٢— ولا حظ المجلس أن الوضع المالي في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ لا يثير القلق الذي ثار في وقت سابق من العام ذاته ، وشعر المجلس بالارتياح لأن المدير العام لن يضطر إلى استخدام سلطة الاقتراض المخولة له ° وعلم المجلس أيضاً أن المدير العام لن يتزدّ في الاقتراض أثناً « ١٩٨٣ إذا تأخرت البلدان الأعضاء في تسديد الاشتراكات وإذا كانت الأموال مطلوبة لمواجهة التزامات المنظمة °

١٣٣— واتفق المجلس مع رأي لجنة المالية القائل بأن تأخير تسديد الاشتراكات سيسفر عن عواقب مالية وخيمة بالنسبة للمنظمة، بل والأهم من ذلك بالنسبة للبلدان الأعضاء ككل °

١٣٤— وستؤدي عمليات السحب من صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياط الخاص ، التي قد تدعو الحاجة إليها لتغطية النفقات المدرجة في الميزانية ، إلى تخفيض الإيرادات من الفوائد تخفيضاً كبيراً وبالإضافة إلى ذلك فإن الفوائد على المبالغ التي قد يتطلب الأمر اقتراضها ستؤدي إلى خفض جديد في حجم الإيرادات المتنوعة ° وبما أن من حق جميع البلدان الأعضاء الحصول على نصيب من الإيرادات المتنوعة ، طبقاً للنصوص الأساسية ، وذلك بغض النظر عن موعد تسديدها لا اشتراكاتها، فإن البلدان التي تتأخر في تسديد تلك الاشتراكات إنما تحرم البلدان الأخرى التي تسدد اشتراكاتها على الفور من التمتع بنصيبها الكامل من الإيرادات المحتملة °

١٣٥— وفي هذا الصدد لا حظ المجلس أنه إذا ما انخفض حجم الإيرادات المتنوعة عن الرقم الذي استخدم في حساب اشتراكات البلدان الأعضاء الازمة لتمويل اعتمادات ميزانية ١٩٨٣—١٩٨٦ ، فإن ذلك قد يؤدي إلى فرض اشتراكات إضافية على البلدان الأعضاء خلال ١٩٨٣ °

١٣٦— ولا حظ المجلس أن المدير العام قد أبلغ جميع البلدان الأعضاء في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨١ بحجم اشتراكاتها في ميزانية ١٩٨٢ وأنه بعث برسائل كل ربع عام إلى جميع البلدان الأعضاء التي عليها مبالغ مستحقة طالباً تسديدها ° وبالإضافة إلى ذلك فقد كثف المدير العام من جهوده الرامية إلى تحصيل الاشتراكات وذلك من خلال عقد اجتماعات مع الممثلين الدائمين لدى المنظمة في روما ، ومن خلال الممثلين القطريين للمنظمة وكذلك أثناً « ١٩٨٣ المؤتمرات الإقليمية ° وأعرب المجلس عن شكره لهذه الجهود الخاصة التي بذلها المدير العام وأيد الإجراءات التي اقترحها لجنة المالية °

١٣٧— وأعاد المجلس إلى الأذهان أن جميع البلدان الأعضاء ملزمة بدون تحييز بتسديد اشتراكاتها في المواعيد المحددة ، وإنها قد التزمت بذلك بعد انضمامها إلى المنظمة ° وطبقاً للنصوص الأساسية ، فإن البلدان الأعضاء ملزمة بتسدید اشتراكاتها خلال ٣٠ يوماً من تلقي رسالة المدير العام التي تبيّن الاشتراكات المستحقة عليها °

١٣٨ - وبالنظر الى ما تقدم ، طلب المجلس من جميع البلدان الأعضاء أن تسدد على الفور اشتراكاتها عن عام ١٩٨٣ **وناشد** البلدان التي لم تف بالتزاماتها العالمية ازاء المنظمة، طبقاً لاحكام النصوص الأساسية ، أن تبادر الى تحمل نصيبها العادل من الدعم المالي للمنظمة وذلك بأن تسدّد فوراً وبصورة كاملة اشتراكاتها المستحقة والمقبلة على حد سواء . كما **حدّ** المجلس البلدان الأعضاء على ابلاغ المنظمة بالموعد الذي ستصل فيه المبالغ المستحقة .

## (ج) الاشتراكات المتأخرة

١٣٩ - شعر المجلس بقلق لأن عدد الدول الأعضاء (٣٨ دولة) التي عليها اشتراكات متأخرة في ١٩٨١ وما قبلها من سنوات ، بلغ ضعف عددها في السنوات السابقة . وهذا الاتجاه لا يدع إلى الارتفاع طلقاً . ومع ادراك المجلس للمصاعب المالية الخطيرة التي ت تعرض لها بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها فإنه يتشدد جميع الدول الأعضاء المعنية أن تبذل أقصى جهودها لدفع المتأخرات عليها بالبالغ مجموعها ٦٥٤٠٠٦٩٠٦ دولار دون أدبن تأخير .

٤٠- وفي هذا الصدد ، أحيط المجلس علماً بأن حكومة ايران قد أبلغت المدير العام انها ستحول فس  
أوائل عام ١٩٨٣ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار وبذلك تكون قد خفّضت التزاماتها المستحقة الى المنظم  
بدرجة كبيرة .

(د) طلبات العضوية

١٤١ - احيط المجلس علماً بأن المنظمة تلقت طلبين للانضمام إلى عضويتها من التيغوا وبابودا، وبين بيليز وأن هذين الطلبين سيعرضان على الموئتم في دورته الثانية والعشرين . وعندما يبيت الموئتم في هذين الطلبين ، سيطلب إلى الحكومتين المعنية دفع الاشتراك الأول لكل منها عن الرابع الأخير من عام ١٩٨٣ على النحو الوارد في النصوص الأساسية . ولاحظ المجلس أن معدل اشتراك كل حكومة منها في الأمم المتحدة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ هو ١٠٠٪ وهو الحد الأدنى ، وإن المعدل الأدنى ذاته سيطبق عليهما في المنظمة . ووفقاً للعرف المعمول به ، أوصى المجلس بأن تكون قيمة الاشتراك الأول ٤٠٠ دولار لكل منها . وسيطلب من كل من الحكومتين المذكورتين دفع مبلغ مقدم قدره ١٣٦٥ دولاراً لصدق رأس المال العامل .

(هـ) وضع المقدمات لصدق وق رأس المال العامل

٤٤- أحيل المجلس بوضع المبالغ المتصلة حتى ١٩٨٦/١١/٣٠ كمقدمات لصندوق رأس المال العامل، وهي المبالغ الناشئة عن زيادة مستوى الصندوق من ٦٠٠٠٠٠٠ دولار إلى ١٣٥٠٠٠٠ دولار واعادة تدبير المقدمات على هذا الأساس اعتباراً من ١٩٨٦/١١، طبقاً لقرار المؤتمرات في دورته الحادية والعشرين [١]!

(١) الوثيقة REP/٨١/٨١/١٨ : القرار ٣٥١ الفقرات ١٣٤٨ إلى ٨١ "مستوى صندوق رأس المال العامل".

<u>بالدولار</u>	<u>بالدولار</u>	<u>المبالغ المستحقة في ١٩٨٢/١/١</u>
٦٩٣٣ ١٨٢٠٠		البالغ المحولة من الفائض النقدي للفترة
		المالية ١٩٨٠ - ١٩٨١ طبقاً
	٣٠٩١ ١١٩٠٠	للقرار ٨١/١٨
		متحصلات نقدية دفعت خلال المدة من
٤٥٣٤ ٨٨٩٠٠	١٤٤٣ ٧٧٠٠	١١/٣٠ ١٩٨٢/١١/٣٠
(١) ٣٩٨ ٤٩٣٠٠		المبالغ المستحقة في ١٩٨٢/١١/٣٠

١٤٣ - واذ يستذكر المجلس ان الفقرة ٥ من المادة ٥ من اللائحة المالية تنص على أن الدفعات المقدمة الى صندوق رأس المال العامل واجبة الاستحقاق والدفع بالكامل خلال ٣٠ يوما من تاريخ تسلم رسالة المدير العام التي يبلغ فيها الدول الأعضاء بالتزاماتها ، ومع مراعاة ان المدير العام قد ابلغ الدول الأعضاء برسالته المؤرخة في ١٩٨٢/٧/١٤ بالبالغ التي ستتحول من الفائض النقدي للفترة المالية ١٩٨٠ - ١٩٨١ والرصيد الذي يتبعه دفعه للصندوق - حيث المجلس الدول الأعضاء على تسديد المبالغ المستحقة عليها على وجه السرعة .

#### (٢) الحسابات المراجعة

- (أ) البرنامج العادي ١٩٨١ - ١٩٨٠
- (ب) برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٨١
- (ج) برنامج الأقذية العالمي ١٩٨١

١٤٤ - لدى استعراض الحسابات المذكورة أعلاه ، أعرب المجلس عن ارتياحه لأن تقييم المراجع الخارجي كان إيجابياً بصفة عامة ، كما لا حظ العمل السريع الذي اتخذته المنظمة لعلاج أوجه الضعف التي لا حظها المراجع الخارجي . وأيد المجلس توصيات المراجع وتعليقات لجنة المالية .

١٤٥ - وفيما يتعلق باستعراض " مكتب المراجعة الداخلية والتغهيش " ، لا حظ المجلس بارتياح أن المراجع الخارجي انتهى الى أن أساليب العمل ونشاطات المكتب المذكور تتماشى مع المستويات العلمية المطلوبة في مهنة مراجعة الحسابات العصرية اللازمة للمراجعة الداخلية الفعالة ، وإلى أن اهتمام المدير العام بأعمال المراجعة الداخلية قد زاد من فعالية المكتب داخل المنظمة بدرجة كبيرة . كذلك لا حظ

(١) يرد في المرفق "ز" بيان تفصيلي عن وضع كل دولة ضوء

(٢) الوثائق: CL 82/14; CL 82/PV/18; CL 82/paras. 2.36 - 2.53; CL 83/5; CL 83/5 - corr. 1; CL 83/6; CL 83/7.

المجلس أن عدد موظفي " مكتب المراجعة الداخلية والتفتيش " سيبحث أثناً اثناء اعداد برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٥

١٤٦ - ولا حظ المجلس بارتياح أن لجنة أنظمة المعلومات ومواردها قد بدأ ت أعمالها ، وهن اللجنة المسؤولة عن السياسة العامة والموافقة على المشروعات الرئيسية في مجال تركيب أجهزة الكمبيوتر وداخل أنظمته . كما أن اللجنة الدائمة التابعة لها والمؤلفة من خبراء فنيين تجتمع بصفة منتظمة .

١٤٧ - وفيما يتعلق بتنظيم المشتريات بواسطة الكمبيوتر ، فإن معظم التوصيات الخاصة بتركيب أجهزة الرقابة وتشغيلها دخلت مرحلة التطبيق ، وبدأ العمل في تنفيذ باقى التوصيات .

١٤٨ - وبالنسبة للمشروعات الميدانية التابعة لبرنامج التعاون الفني ، لا حظ المجلس بالرضا أن تقرير المراجع الخارجي تضمن تقديرًا إيجابيًا لها بصفة عامة ، وهو تقدير مبني على فحص دقيق لعدد كبير من المشروعات في اقليمين رئيسيين من الأقاليم الجغرافية . واتفق المجلس مع المراجع الخارجى على صورة تزويد الحكومات بمزيد من المعلومات عن فلسفة البرنامج ومعاييره واجراءاته بما يسهل على الحكومات اعداد طلبات المشروعات ويمنع أي تأخير لا مبرر له في الموافقة على المشروعات وتتنفيذها . وينبغي أن يضطلع الممثل القطري للمنظمة بدور مهم في هذا الميدان ، فإن لم يوجد فالممثل العقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

١٤٩ - وأوصى المجلس باسناد الأولوية لأقل البلدان نمواً نظراً لضآلة الموارد المتوافرة لبرنامج التعاون الفني .

١٥٠ - وأما عن مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بتعجيل تنمية انتاج القطن في أحد البلدان الآسيوية ، فقد لا حظ المجلس أن تعيين المشروع تقرر للاحتفاظ به من جمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها تمهدًا للحصول على قرض من المصرف العالمي ، ولاستعراض ترتيبات التسويق واتخاذ الصالح منها ، ولنقل المشروع إلى اشراف السلطات الحكومية دون صعوبات . وأعرب المجلس عن قلقه من طول المدة التي انفقت في تقييم الجدوا الاقتصادية لهذا المشروع وما يمكن أن يتربّى على مثل هذا التأخير من ضياع في الموارد .

١٥١ - ووفقاً لأحكام المادة ٣-٢٤ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة أحال المجلس إلى المونتير العام الحسابات المذكورة أعلاه وأوصى بأن يوافق على مشروع القرار التالي نصه :

مشروع قرار معرض على المؤتمر  
الحسابات المراجعة

إن المؤتمر

بعد أن نظر في تقرير دورة المجلس الثانية والثمانين ،

وبعد أن فحص الحسابات المراجعة الثالثة وتقارير المراجع الخارجي عنها :

الوثيقة 0 83/5	البرنامج العادى لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ،
الوثيقة 0 83/6	برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٨١ ،
الوثيقة 0 83/7	برنامج الأغذية العالمي عام ١٩٨١ ،

يوافق على الحسابات المراجعة المذكورة أعلاه .

بيان المقر (١)

١٥٢—أقر المجلس توصيات لجنة المالية على النحو الوارد في تقرير كل من دورتهما التاسعة والأربعين والخمسين . كما أحاط بالتطورات التي حدثت منذ دورته الثمانين ، واستمع إلى عرض لهذه المشكلة التي طال أمدها إذ أنها نشأت مع انتقال المنظمة إلى روما عام ١٩٥١ .

١٥٣—ووافق المجلس، بوجه خاص، على توصية لجنة المالية ببناء جناح جديد ملاصق للمبنى "ج" ، وسبعين غرفة بالطابق الثامن للمبنى "د" كحل دائم لمشكلة بيان المقر .

١٥٤—وفيما يتعلق بالتطورات التي حدثت منذ الدورة الثمانين ، أحيايط المجلس بأنه رغم الخطوات التي اتخذتها مؤخراً وزارة الخارجية ، لم يحدث أي تقدم ملموس فيما يتعلق ببناء سبعين غرفة في الطابق الثامن للمبنى "د" . وفي هذا الصدد أعلن مثل الحكومة المضيفة أنه أحرز بعض التقدم حيث استكملت وزارة الأشغال العامة تقييمها للمشروع ، وأرسلت ملف الموضوع إلى إدارة لا زيو لمراجعته . أما فيما يتعلق بالاقتراح الخاص ببناء جناح جديد ، لاحظ المجلس أن الحفريات الاستكشافية التي قامت بها المنظمة بالتشاور مع مصلحة الآثار قد انتهت ، وأنه يبدو أنه لم يعثر خلالها على أية آثار هامة يمكن أن تعرقل تنفيذ المشروع . ومن المنتظر أن تصدر المصلحة تقريرها عن هذا الموضوع في شهر ديسمبر / كانون الأول

١٩٨٦ . كما لا حظ المجلس بارتياح أن هناك مُؤشرات مشجعة على رغبة السلطات الإيطالية في بحث تنفيذ المشروع ، على أن تراعي مع ذلك القيود المتشددة للغاية المتعلقة بالآثار القديمة والاعتبارات الحضرية والتي تتطبق بصفة خاصة على منطقة كاراكالا في مدينة روما ، وقد قدّمت بلدية روما رسمياً مبدئياً لهياكل البنى التي يمكن أن تتخذ أساساً في إعداد الرسومات المعمارية .

١٥٥ - وقد أعرب المجلس عن تقديره للحكومة الإيطالية لسخائصها في توفير مبانٍ غاية من وقت لا يُنكر من هذا النقال المنظمة إلى روما في عام ١٩٥١ ، ورحب بإعلان الحكومة زيادة مساحتها الطوعية بنسبة ٥٠٪ أي من ٣٠٠ مليون ليرو إلى ٤٥٠ مليون ليرو في عام ١٩٨٦ . وأعرب المجلس عن عميق قلقه إزاء استمرار تدريج الموارد وتأخير رفاهية الأداء ، نتيجة لاستمرار تشتت وحدات المنظمة في موقعين ، فضلاً عن تدهور حالة المبنى "ه" (المشيد من أجزاء سابقة التجهيز) بعد أن تجاوز عمره الافتراضي ، وأصبح الآن بحاجة لاصلاحات رئيسية عاجلة . ونظراً للطابع الملحوظ لهذه الاصلاحات ، قد تضطر المنظمة إلى اتخاذ هذا المبنى واستئجار مبني آخر خارجي ريثما يتم هذه الاصلاحات .

١٥٦ - وطلب المجلس طرح الموضوع أمام مجلس الوزراء الإيطالي للحصول على جميع القرارات الحكومية الضرورية بما في ذلك الإجراءات القانونية التي يراها لازمة ، وذلك بغية تنفيذ أعمال التشييد المقترحة بأسرع وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، طلب المجلس إلى العذير العام أن يسعى إلى تحديد مواعيده لجتماعات العمل التي عينها الموقر (القرار ٨١ / ١٤) مع رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لا يلغيهما برغبة مجلس المنظمة الحصول على موافقة مجلس الوزراء الإيطالي نفسه بأسرع ما يمكن على مشروعات التشييد بما في ذلك تمويل هذه المشروعات والجدول الزمني المحدد لتنفيذها .

١٥٧ - ورحب المجلس بما أشار إليه مندوب الحكومة المضيفة بأنه ستتخذ خطوات ، في أقرب وقت ممكن ، من طريق وزارة الخارجية ، لترتيب مواعيد للمدير العام وجماعة العمل التي عينها الموقر مع رئيس مجلس الوزراء .

١٥٨ - ونظراً لأهمية موضوع "مبانى المقر" وطابعه الملحوظ ، طلب المجلس بأن يظل الموضوع مطروحًا في جدول أعمال دوراته القادمة إلى أن تعطى التأكيدات بأن المسألة ستنتهي إلى حل مرض وكثير شكره وتقديره للحكومة الإيطالية على سخائصها المتواصل ودعمها من أجل تنفيذ المشروعات المقترحة .

تقارير الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين لجنة البرنامج

والدورتين التاسعة والأربعين والخمسين لجنة المالية (١)

(٢) استعراض البرامج

١٥٩— لا حظ المجلس ان لجنة البرنامج قد استعرضت ، خلال دورتها الثانية والأربعين ، بمقتضى اختصاصاتها الواردة في المادة ٢٦ من اللائحة العامة التي تنص على أن تستعرض النشاطات الجارية للمنظمة وتقدم مشورتها للمجلس عن الأهداف طويلة الأجل للبرامج ، البرامج الرئيسية ١-١ الموارد الطبيعية ، ١-٢ المحاصيل ، ٢-٣ الثروة الحيوانية ، ٤-١ دعم البحث و ٥-١ التنمية الريفية ، واستعرضت خلال دورتها الثالثة والأربعين البرامج الرئيسية ١-١ المؤتمر والمجلس ، ١-٢ خدمات المؤتمر ، ٢-١ السياسات والتوجيه والتخطيط ، ٣-١ الشؤون القانونية ، ١-٤ الشؤون المشتركة مع الوكالات ، ٤-٢ الاتصال والمراسم ، ٥-١ اعلام العام ، ٥-١ المكتبة ، ٥-٢ أنظمة التوثيق و ٥-٤ المطبوعات . واستذكر المجلس ان هذا الاستعراض قد اجري طبقاً لدورة السنوات الأربع لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦ التي وافق عليها المجلس خلال دورته الثامنة والسبعين في عام ١٩٨٠ .

١٦٠— ولا حظ المجلس ان هذا الاستعراض كان دقيقاً وانه درس جميع النشاطات حتى مستوى البرنامج الفرعية . ولذلك اشاد المجلس بالاسهام القيم الذي قدمته لجنة البرنامج في عمل المجلس في هذا المجال .

١٦١— اشير بوجه خاص الى عدد من التعلقات التي ابدتها لجنة البرنامج فيما يتعلق بمجموعة من النشاطات والموضوعات التي استعرضتها بما في ذلك انتاج الأغذية وتصنيع الأغذية وانتاج الزيتون ، وسكن الريف ، والجراد الصحراوي ، ومكافحة الامراض الحيوانية ، وتدعم أنظمة البحوث القطرية ، ودور مكاتب الاتصال التابعة للمنظمة ، والمكتبة والمطبوعات عموماً . واتفق المجلس بصورة عامة مع تعلقات لجنة البرنامج بشأن هذه الموضوعات وغيرها من الموضوعات التي استعرضتها .

١٦٢— ولا حظ المجلس انه بالإضافة الى الوثائق الأساسية التي استخدمت في الاستعراض وهي برنامج العمل والميزانية ، واستعراض البرنامج العادي والبرامج الميدانية ، والأهداف متوسطة الأجل ، قد مرت لجنة معلومات وايضاحات مفصلة ونوعية لتلبية احتياجاتهما في هذا الخصوص .

١٦٣— ورأى بعض الاعضاء أن مهام المجلس فيما يتعلق باستعراض النشاطات الجارية للمنظمة ومشروع برنامج العمل والميزانية للفترة المالية التالية والأهداف طويلة الأجل لبرامج المنظمة لم تتفق بالشكل الكافي وأنه لابد من النظر في اجراء بعض التحسينات . ورأى هو علاء الاعضاء ايضاً ان في الامكان تنظيم

(١) الوثائق CL 82/3; CL 82/4; CL 82/11; CL 82/PV/12; CL 82/PV/13; CL 82/PV/15

(٢) الوثائق CL 82/PV/13; CL 82/PV/18

عمل المجلس بصورة افضل لكي يتتسنى دراسة الاستعراض الذى تجربه لجنة البرنامج بصورة أكمل ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياطات الخاصة بمختلف البرامج ، وتنفيذ برنامج العمل والميزانية المعتمد . وستقتصر ح هذه الدراسة على السنوات التي لا يعقد فيها المؤتمر الفرصة للمجلس لتقدیم مشورته للمؤتمر بصورة أكثر فعالية بشأن برنامج العمل والميزانية للفترة المالية التالية .

١٦٤— وأعرب بعض الأعضاء عن تقديره لنوايا هذه الاقتراحات . وعلى الرغم من ادراكه بأن المجلس لن يستطيع أن يعالج هذه المسألة خلال دورته الحالية ، رأى أن هذه الاقتراحات تستحق الدراسة بروح بناءة .

١٦٥— ووافق المجلس على ان لجنة البرنامج قد قامت ب مهمتها بصورة يرضى عنها المجلس، وأعرب عن تقديره لاسهام القيم الذى قد مته لعمل المجلس . وانتهت أغلبية الأعضاء الى أن الاجراءات والأساليب المعتمد بها في لجنة البرنامج والمجلس توفر الفرصة الكاملة والكافية في أوقات مناسبة لاستعراض برامج ونشاطات المنظمة في الحاضر والمستقبل . وأشاروا أيضا إلى أنه على الرغم من ان اختصاص لجنة البرنامج هو استعراض النشاطات الجارية للمنظمة، فإنه لا هي ولا المجلس لديهما السلطة لاعتراف أو اقتراح اعادة تخصيص الموارد التي وافق عليها المؤتمر . وفي هذا الصدد، لوحظ ان لجنة البرنامج والمجلس والمؤتمر قد توصلوا الى اتفاق في الرأي حول سلامة السياسات والبرامج وحول كفاءة المنظمة في تنفيذها . كما ان تنفيذ برنامج العمل والميزانية المعتمد هو من مسؤولية المدير العام الواضحة والتي لا تتعارض . وتهدف دورة السنوات الأربع لاستعراض البرامج الذي تجريه لجنة البرنامج الى تعزيز قدرة اللجنة على تقديم المشورة للمجلس عند ما ينظر في موجز مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة المالية التالية . وأعرب المجلس عن ارتياحه الكامل للدور الذي اضطلع به لجنة البرنامج في هذا المجال .

٦٦٠- لا حظ المجلس ان أولويات واستراتيجيات المنظمة تعتمد على توصيات مجموعة كبيرة مممن الأجهزة تشمل مجال نشاطات المنظمة بكامله على اسس فنية وجغرافية . ومن بين هذه الأجهزة لجان المجلس مثل لجنة الزراعة ولجنة مصايد الأسماك ، ولجنة الفابات ولجنة مشكلات السلع ، ولجنة الأمان الغذائي العالمي فضلا عن المؤتمرات الإقليمية التي تعقد كل سنتين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، والجمعية العامة ومجموعة كبيرة من الأجهزة الفنية النوعية .

١٦٧— وبناءً على ذلك انتهى المجلس إلى أن الاجراءات والاساليب الحالية كافية ولا تحتاج لأى تغيير في الوقت الحاضر.

– المؤتمر العالمي لادارة مصايد الأسماك وتنميتها (١)

١٦٨ – درس المجلس اثنين من الجوانب المتعلقة بالمؤتمرات العالمية لادارة مصايد الأسماك وتنميتها اللذين سبق وأن نظرت فيهما لجنة البرنامج خلال دورتها الثالثة والأربعين . وهذان الجابان هما موعد مرحلتي المؤتمرات والمشاركة فيه .

١٦٩ – وافق المجلس على توصيات لجنة البرنامج الداعية الى أن تعقد المرحلة التحضيرية الفنية من خلال تعداد فترة العقد الدورة الخامسة عشرة لجنة مصايد الأسماك على أن يوجل موعد هذه الدورة من مايو / أيار الى الاكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣ ، ثم تعقد مرحلة السياسات للمؤتمر في حوالي شهر مايو / أيار ١٩٨٤ وفي هذا الصدد وجه الانتباه الى أن من الضروري منح المدير العام حرية الحركة الذافية في تحديد المواعيد الفعلية وذلك في ضوء جميع العوامل المعنية . ولاحظ المجلس أيضاً أن عقد المرحلة النهائية من المؤتمر عام ١٩٨٤ سيتطلب ادراج تكاليف التشغيل ذات الصلة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وأنها تقدر الان بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار .

١٧٠ – وأيد المجلس أيضاً توصية لجنة البرنامج الداعية الى أن تكون المشاركة في هذا المؤتمر متاحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة أو في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ووافق المجلس على ضرورة اتاحة الفرصة للمجموعة الاقتصادية الآسيوية لكي تشارك بصورة مكافحة في مناقشات المؤتمر .

١٧١ – ولاحظ المجلس بارتياح الخطوات التي اتخذها المديرون العامون بالفعل للإعداد للمؤتمر العالمي لادارة الثروة السمكية وتنميتها وذلك بالتشاور الوثيق مع البلدان الأعضاء ، وأعرب المجلس عن تقديره للوثيقة CL 82/LIM/3 التي اعتبرها تحليلاً مفيداً للأكراء التي أعربت عنها المؤتمرات الإقليمية عام ١٩٨٦ . ووافق المجلس على اقتراحات التي طرحت في هذه المؤتمرات بشأن نطاق عمل المؤتمر العالمي وأهدافه ومواضيعه ذات الصلة ولويقونتائجه المرتقبة . وعلى وجه الخصوص وافق المجلس على أن المؤتمر يجب ألا يعالج مسألة التنفيذ الفعلي لنظام البحار الجديد فيما يتعلق بالمصايد فحسب بل ومصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية . ووافق المجلس على أن المسائل ذات الأولوية التي أوجزتها الوثيقة CL 82/LIM/3 يمكن أن تكون أساساً لإعداد مشروع جدول الأعمال للمؤتمر وجرى التأكيد على أن المؤتمر يجب ألا يتناول القضايا التي تمت تسويتها بالفعل في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار وألا يسعى لوضع نماذج اتفاقيات للترتيبات الثنائية في ميدان المصايد بالنظر إلى التنوع الكبير في الظروف المحيطة بذلك . وأسدلت أهمية خاصة للحاجة إلى ضمان الادارة الرشيدة والاستخدام الشامل للموارد السمكية في المناطق الاقتصادية الخالصة ، وللدور الذي يمكن أن تضطلع به الثروة السمكية في تعزيز الاكتفاء الذاتي القطري من الأغذية وفي التنمية الريفية . ولاحظ المجلس بامتنان عرض النرويج باستضافة مشاورات خبراء للنظر في الموضوعات الأخيرة المذكورة .

١٢٢— ولا حظ المجلس الأهمية المعلقة على المؤتمر العالمي لادارة مصايد الاسماء وتنميتها ودعا العدier العام الى مواصلة مشاوراته مع الجهات ضمن الاستعدادات الدقيقة للمؤتمر وطلب عرض مشروع جدول أعمال المؤتمر العالمي على الدورة المقبلة للمجلس \*

— استخدام الاستشاريين خلال الفترة ١٩٨٠—١٩٨١ (١)

١٢٣— وافق المجلس تماماً على الاراء التي أعربت عنها لجنتا البرنامج والمالية اللتان استعرضتنا هذه المسألة بصورة متعمقة وأعرب المجلس عن قلقه ازاء التركيز على استخدام الاستشاريين من أبناء عدد قليل من البلدان ، ورأى أن الحاجة تدعو الى اقامة توازن أفضل بين مجموعات البلدان المختلفة \*

١٢٤— وأكد المجلس أهمية التمييز لا يجاري باعتباره وسيلة لتحسين هذا الوضع اذ يدعى الى منح معاملة تفضيلية للمرشحين الموهليين بنفس الدرجة من أبناء البلدان النامية . كما أيد المجلس الاراء الداعية الى زيادة استخدام الاستشاريين المحليين ، وأشار الى أن مثل المنظمة القطرية ، والمكاتب القليمية ، والممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء في روما يمكن أن يضطلعوا بدور مفيد في هذا المجال \*

— الاستعراض الافتواري لنظام مدفوعات نهاية الخدمة (٢)

١٢٥— لاحظ المجلس أن الخبر الافتواري قد استعرض الوضع المالي لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة الذي أنشأه لمواجهة التزامات المنظمة بمقتضى النظام المذكور . لما لاحظ أنه في ضوء نتائج هذا الاستعراض أوصىت لجنة المالية بتحسين تغطية مسؤولية المنظمة في اطار هذا النظام \*

١٢٦— وتبعاً لذلك فقد أيد المجلس توصيات لجنة المالية الداعية الى تعديل التغطية المالية القائمة على النحو التالي :

(١) الأموال من خارج الميزانية — اعتماد معدل تمويل قدره ١٩٪ اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٢ \*

(٢) البرنامج العادي — اعتماد معدل تمويل جزئي قدره ٥٠٪ من المعدل المقترن وقدره ١١٪ ، على أن تتحمل الميزانية السنوية للبرنامج العادي ٥٠٪ من جميع مدفوعات نهاية الخدمة \*

١٢٧— ولا حظ المجلس أنه فيما يتعلق بالبرنامج العادي ، فإن هذا التعديل سيزيد التكاليف عن ٤٨٤ ٢ دولار إلى حوالي ٣٠٢٠ ٠٠٠ دولار خلال الفترة المالية ١٩٨٢—١٩٨٣ . واتفق المجلس مع اقتراح لجنة المالية الداعي الى اجراء استعراض افتواري آخر للصندوق في غضون أربع سنوات ، والى اعداد تقرير مؤقت بعد عامين \*

(١) الوثائق CL 82/11, paras. 1.65—1.73, Appendix A and paras. 2.10—2.12; CL 82/PV/13; CL 82/PV/18.

(٢) الوثائق CL 82/14. Paras. 35—39; CL 82/PV/13; CL 82/PV/18.

## ـ شؤون العاملين (١)

### (أ)ـ الفئة المهنية والفئات العليا

#### (١)ـ مدفوّعات نهاية الخدمة

١٧٨ـ استعرض المجلس توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بأن تحسب مدفوّعات نهاية الخدمة على أساس المرتب الإجمالي معدلاً بحسب المتوسط المرجح لتسويات مقر العمل بعد خصم ضرائب الدخل . وقد لا حظ المجلس أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت هذه التوصية بالفعل في دورتها السادسة والثلاثين (١٩٨١) وعلى ذلك فقد وافق المجلس، على أن ينفذ ذلك اعتباراً من ١١/١٢/١٩٨٣ على تعدل البندين ٣٠١ و ٣٠٢ من النظام الأساس لشئون العاملين وهما البندان المتعلقان بمستحقات نهاية الخدمة ومنحة العودة إلى الوطن على التوالي بحيث تمحى العبارة الحالية التي تشير إلى الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بعد اقتطاع ضرائب الدخل المستحقة ويستعراض عنها بعبارة "اجمالي المرتب المعدل طبقاً لحركة المتوسط المرجح لتسويات مقر العمل بعد اقتطاع ضرائب الدخل" .

١٧٩ـ ولا حظ المجلس أن المدير العام سيد خل تعدل يلات مماثلة على النظام الأساس لشئون العاملين وعلى مجموعة التعليمات الإدارية للمنظمة فيما يتعلق بمنحة الوفاة وبدل الاجازة السنوية .

### (٢)ـ التغييرات في جداول المرتبات والبدلات

١٨٠ـ أحيل المجلس بالتوصيات الأخرى التي رفعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٦) بشأن زيادة المرتبات الأساسية وبدلات اعلى الأولاد بالإضافة إلى النص على منحة تعليم لمدة لا تزيد عن سنة للموظفين الذين يعودون للعمل في بلادهم بعد أن عملوا في الخارج .

١٨١ـ وبما أن من غير المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة أي إجراء بشأن التوصيات السابقة الذكر إلا بعد أن يختتم المجلس دورته الثانية والثلاثين ، وتلافياً للخروج عن أحكام النظام الموحد ، فقد فوض المجلس المدير العام تعدل النظام الأساس لشئون العاملين بالمنظمة بحيث تطبق التغييرات في المرتبات والبدلات طبقاً لما تقره الجمعية العامة بالنسبة للأمم المتحدة .

١٨٢ـ ومنعاً للتكرار مثل هذه المشكلات في المستقبل ، قرر المجلس تفويض المدير العام في أن يطبق فوراً ، وحسبما يراه مناسباً ، أي توصيات مقبلة للجنة الخدمة المدنية الدولية وتقرها الجمعية العامة للأمم المتحدة على موظفي الفئة المهنية والفئات العليا (بما في ذلك نائب المدير العام ) ، على أن يقدم تقريراً عن الإجراءات التي اتخذها أو عن الأسباب التي منعته من اتخاذ إجراء فوري إلى لجنة المالية ، وإلى المجلس إذا تطلب الأمر ذلك . وقد لا حظ المجلس أنه على الرغم من أن أي إجراء تتخذه الجمعية العامة CL 82/4; Paras. 42-77; CL 82/11; Paras. 2.58-2.72; CL 82/PV/13; CL 82/PV/13 (١) الوثائق

فيما يتعلّق بشؤون العاملين لا يلزم المظمة باتخاذ اجراء مماثل ، الا أن عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء يعني خروجا عن النظام الموحد للأمم المتحدة .

#### (ب) — فئة موظفي الخدمة العامة

##### (١) — ضرائب الدخل

١٨٣ — وافق المجلس على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن تعديل معدلات وطرق حساب ضرائب الدخل على مرتبات موظفي الخدمة العامة في المقر . ويطبق هذا التعديل على أول زيادة في المرتبات تتم بين عمليتي مسح بعد ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ ، ويطلب :

(١) تطبيق الجداول الجديدة لضريبة الدخل كما هو مبين أدناه :

معدلات الضريبة على الموظفين				اجمالى المرتب السنوى (دولار امريكى)		
%	المبلغ	طبقاً لشريحة الدخل	%	شريحة	النسبة	
٧٪	١٤٠	١٤٠	٧٪	٢٠٠٠	٢٠٠٠	الأولى
٩٪	٣٦٠	٢٢٠	١١٪	٤٠٠٠	٤٠٠٠	الثانية
١١٪	٦٦٠	٣٠٠	١٥٪	٦٠٠٠	٦٠٠٠	
١٣٪	١٠٤٠	٣٨٠	١٩٪	٨٠٠٠	٣٠٠٠	
١٦٪	١٩٢٠	٨٨٠	٢٦٪	١٦٠٠٠	٤٠٠٠	
١٨٪	٢٩٢٠	١٠٠٠	٤٥٪	١٦٠٠٠	٤٠٠٠	
٢٠٪	٤٠٤٠	١١٢٠	٤٨٪	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠	
٢٢٪	٥٩٦٠	١٩٢٠	٤٢٪	٤٦٠٠٠	٦٠٠٠	
٢٥٪	٨٠٦٠	٢١٠٠	٣٥٪	٣٢٠٠٠	٦٠٠٠	
٢٧٪	١٠٣٤٠	٢٢٨٠	٣٨٪	٣٨٠٠٠	٦٠٠٠	
٢٩٪	١٣٦٢٠	٣٢٨٠	٤١٪	٤٦٠٠٠	٨٠٠٠	
			٤٣٪	٤٦٠٠٠		فائض

(٢) تطبيق الجداول المقترن لهذه الضريبة على صافى المرتب بعد تحويل مبالغ العملة المحلية إلى دولارات أمريكية على أساس متوسط سعر الصرف خلال ٣٦ شهرا بدلا من معدل الشهر الواحد بمقدار النسب المئوية .

(٣) لا تخفض المرتبات الإجمالية (أى المرتبات الداخلة في حساب المعاش التقاعدي ) بالعملة المحلية بالنسبة للموظفين الموجودين في الخدمة حاليا اذا تبين أنها أقل من المرتبات الإجمالية بعد إعادة تقييمها بل تجمدها وأن يتم تجاوزها نتيجة للتغيرات الاقتصادية السابقة في جداول المرتبات .

### (٢) بدلات الاعالة

١٨٤ - لاحظ المجلس المنهجية المعّدة التي اتبعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لتعديل علاوة الالاد في جميع مقار العمل ومدى تأثيرها على مستوى هذه العلاوة في روما في ١٩٨٢/٢/١ . ولاحظ المجلس توصية كانت اللجنة قد أصدرتها في وقت سابق تتعلق بوضع منهجية مؤقتة لتعديل بدلات الاعالة ، وقد استند إليها المدير العام في وضع معايير لتطبيقها في المقر الرئيس على النحو الوارد في تقرير الدورة التاسعة والأربعين للجنة المالية<sup>(١)</sup> .

١٨٥ - وافق المجلس على هذه المعايير ، التي عدل بموجبها اعالة الزوج الى ٥٧٦ ليرة ايطالية سنوياً ابتداءً من ١٩٨٢/١/١ .

### (٣) منهجية لجنة الخدمة المدنية الدولية لتعديل جداول المرتبات

#### بين كل عملية مسح في الواقع العمل في المقار الرئيسية

١٨٦ - أحيط المجلس علما بالمنهجية الجديدة التي اتبعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لتعديل جداول المرتبات بين كل عملية مسح في الواقع العمل في المقار الرئيسية كما درس الاستعراض الذي أجرته لجنة المالية لهذا الموضوع وأشار المجلس إلى أنه كان قد أقر سلامة المنهجية الحالية التي تتبعها المنظمة ولذلك أعرب عن امتنانه لفرصة التي أتيحت له للتعميق بصورة خاصة على حجم التعديلات التي تم بين كل عملية مسح والتي يمكن أن تتجاوز ، في الوقت الحاضر ، نسبة الـ ٥٪ اذا اقتضت ذلك حركة الرقم الدليلي للمرتبات .

١٨٧ - وافق المجلس على ضرورة تنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بأثر رجعى مع تعديل المرتبات في يونيو/حزيران ١٩٨٢ (ويعني ذلك زيادة مرتبات العاملين في فئة الخدمة العامة في روما بنسبة ٤٪ بدلاً من ٥٪ قبل اقطاع الضرائب ) ، ولكن المجلس دعا المدير العام إلى الاتصال بلجنة الخدمة المدنية الدولية لتغيير المنهجية بحيث يمكن العودة إلى العرف المتبع منذ فترة طويلة والذي يقضى بزيادة المرتبات بنسبة ٥٪ في كل مرة . واتفق المجلس مع الإجراء الذي اقترحه المدير العام بشأن بعض النقاط الأخرى المتعلقة بنمط الرقم الدليلي المستخدم وطريقة تطبيق الزيادات على المرتبات قبل استقطاع الضريبة واستخلاص صافي المرتبات بتطبيق القانون الحالى لضريبة الدخل مع اضافة ٤٪ لعامل اللغة .

#### (ج) المعايير التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لتصنيف الوظائف

١٨٨ - لاحظ المجلس التقدم الذي أحرزته لجنة الخدمة المدنية الدولية في وضع معايير رئيسية مشتركة (المستوى الثاني) لتصنيف الوظائف في عدد من المهن . ووافق على خطة المدير العام لتطبيق معايير

المستوى الثاني التي أصدرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية ، على الوظائف التي تتسبّب عليها هذه المعايير في حين أن معايير المستوى الأول لن تطبق إلا إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تصنيف لوظائف فردية لا تتسبّب عليها معايير المستوى الثاني .

#### (د) التقرير السنوي السابع للجنة الخدمة المدنية الدولية

١٨٩ - درس المجلس الاستعراض الذي أعدته لجنة المالية بشأن التقرير السنوي السابع للجنة الخدمة المدنية الدولية (١٩٨١) كما ورد في تقرير دورتها التاسعة والأربعين<sup>(١)</sup> . ولا حظ المجلس أن الأمر لا يتطلب اتخاذ أية قرارات .

#### - تراخيص استيراد المعدات للاستعمال الرسمي (٢)

١٩٠ - لا حظ المجلس بقلق عيق أن سلطات الجمارك الإيطالية أخذت ، منذ مطلع العام الحالي ، تتأخر أو ترفض اصدار تراخيص الاستيراد المفافة من الجمارك للمعدات والمواد التي دأبت المنظمة على استيرادها بانتظام للاستعمال الرسمي . وهذا الأمر يتعارض مع الفقرة ١٩ (ج) من المادة ٨ من اتفاقية المقر التي نصت ، دون قيد أو شرط على

"اعفاء المنظمة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المفروضة على المواد التي تستورد لها أو تصدرها ، كما تفرضها من القيود والمواقع المفروضة على الواردات والصادرات . وتشمل هذه المواد ، على سبيل المثال لا على سبيل الحصر المطبوعات والصور الثابتة والمحركة والأفلام والتسجيلات الصوتية" .

١٩١ - كما أحيل المجلس علماً بأن سلطات الجمارك الإيطالية لم تغير مواقفها رغم الخطوات التي اتخذها المدير العام ووزارة الخارجية الإيطالية ، ونتيجة لهذا فقد تحملت المنظمة تاليفاً ضافية (في مجال التخزين وغير ذلك من الرسوم ) تجاوزت ١١٠ ألف دولار من ضمنها مبلغ يتجاوز ٥٧ الف دولار ودفع فعلاً وبمبلغ يزيد على ٥٣ الف دولار مستحق الدفع وإن لم يكن قد صرف بعد . وسوف تتحمل المنظمة مزيداً من التاليف إذا ما استمرت سلطات الجمارك في الامتناع عن اصدار تراخيص الاستيراد أو تأخير اصدارها .

١٩٢ - وأكد ممثل الحكومة العضيفة التأثير حدث أحياناً في حالات الطلبات الكبيرة التي كانت تقدمها المنظمة تحت تصنيف عام في حين أن سلطات الجمارك طلبت البنود المفصلة لهذه الطلبات . كما أبلغ المجلس بالخطوات الأخرى التي اتخذتها مؤخراً وزارة الخارجية مع سلطات الجمارك ، وأكد للمجلس أن الوزارة تبذل جهودها الحثيثة من أجل اصدار التراخيص التي لا تزال معلقة في أقرب فرصة ، واقامة ترتيب عمل لا صدار تراخيص الاستيراد بانتظام في المستقبل . ولهذا الغرض ، اقترحت الوزارة عقد اجتماع يضم مسؤولين من المنظمة وسلطات الجمارك لكي تتمكن هذه السلطات من الحصول على أي معلومات أو اضافات اضافية تحتاجها لكي تصدر هذه التراخيص .

(١) الوثيقة CL 82/4 الفقرات ٥٢ - ٥٧

(٢) الوثائق CL 82/4, Paras 116-117; CL 82/11, Paras.2.85-2.86; CL 82/PV/13; CL 82/PV/18 ;CL 82/PV/19

١٩٣— وافق المجلس على اقتراح مثل الحكومة الضيفية وأعرب عن أمله في تحقيق تسوية عاجلة لمسألة تراخيص الاستيراد، كما طلب احاطته علما بتطورات هذا الموضوع في دورته القادمة (يونيو/حزيران ١٩٨٣) ٠

#### التقرير الأول عن الاجتماعات غير المقررة والاجتماعات الملغاة

في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (١)

١٩٤— استذكر المجلس أن المدير العام يقدم إليه ، مرة كل سنة ، تقريرا عن الاجتماعات غير المقررة التي ووتفق عليها ، والاجتماعات الملغاة ، والتغيرات التي تطرأ على حضور الاجتماعات الموافق عليها ٠

١٩٥— وقد لاحظ المجلس أنه في الفترة من أول يناير / كانون الثاني إلى أول أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢ ووتفق على عقد ١٣ اجتماعا غير مقرر ، وألغى ١٦ اجتماعا وطرأت تغييرات على الحضور في ثلاثة اجتماعات ٠

١٩٦— وتزداد التفاصيل لهذا التقرير في المعرفة ح ٠

#### الجدول الزمني المقترن لاجتماعات المجلس والأجهزة الأخرى التي

تقديم تقاريرها إليه خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (٢)

١٩٧— نظر المجلس في الجدول الزمني المعدل ولاحظ أن موعد دورته الثالثة والثمانين ، على النحو المقرر ، سيأتي في نفس التاريخ الذي تتعقد فيه دورة مجلس الأغذية العالمي في نيويورك (٢٧-٣ يونيو/حزيران ١٩٨٣) ٠

١٩٨— وبناء على ذلك قرر المجلس أن يكون موعد انعقاد دورته الثالثة والثمانين هو ١٣-٢٤ يونيو/حزيران ١٩٨٣ ، ووافق على الجدول الزمني كما ورد في المعرفة ط من هذا التقرير ٠

١٩٩— ونظرا للفترة القصيرة المتبقية على انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للمجلس ، فهو يأمل أن تستكمل تقارير دورتين ربيع ١٩٨٣ للجنتي البرنامج والمالية ، وتوزع على الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن ٠

(١) الوثائق CL 82/20; CL 82/PV/12; CL 82/PV/18.

(٢) الوثائق CL 82/21; CL 82/PV/16; CL 82/PV/19.

## الشُؤُون الدُستوريَّة والقانونيَّة

### (١) تقرير الدورة الثانية والأربعين للجنة الشُؤُون الدُستوريَّة والقانونيَّة

#### ـ حصانة المنظمة ضد الأجراءات القانونية في إيطاليا

٢٠٠ أحيط المجلس علماً بأنه في عام ١٩٧٨ رفعت مؤسسة التأمين الاجتماعي لمديرى المنشآت

الصناعية Istituto Nazionale di Previdenza per i Dirigenti di Aziende Industriali وهي ملكة المبني الذي استأجرته المنظمة في شارع كريستوفور تولومبو المعروف باسم العبني " و " دعوين ضد المنظمة وهما على التوالي بشأن دفع الأجرة المتأخرة التي طالب بها الجهة المالكة وإخراج المنظمة من المبني " و " ٠

٢٠١ وقد وجهت المنظمة نظر الحكومة الإيطالية إلى أنها تتمتع بالحصانة ضد جميع أشكال الأجراءات القانونية وذلك بمقتضى الفقرة ١٦ من المادة الثامنة من اتفاقية المقرالمعقدة بين المنظمة وإيطاليا غير أنه بناءً على اقتراح مكتوب من وزارة الخارجية شاركت المنظمة في الأجراءات القضائية وتعاقدت مع محام إيطالي ليمثلها أمام المحاكم الإيطالية ٠ واقتصر المحام، بناءً على التعليمات الصادرة إليه، على الدفع " بالحصانة التي تتمتع بها المنظمة ضد أي شكل من أشكال الأجراءات القانونية وأوضح في نفس الوقت أن التزاع مع مؤسسة التأمين الاجتماعي لمديرى المنشآت الصناعية يمكن تسويته من طريق التحكيم بمقتضى بنود عقد التأجير المتعلقة بهذا الموضوع ٠

٢٠٢ وعدد ما أصدرت محكمة روما المدنية Tribunale Civile di Roma، التي كانت تتظر في قضية الأداء، حكما يقضي بأن المنظمة لا تتمتع بالحصانة القضائية في المحاكم الإيطالية في هذه المسألة بالذات قدمنت المنظمة طلباً مباشراً إلى محكمة النقض Corte di Cassazione وهي أعلى سلطة قضائية في إيطاليا، لكي تفصل في مسألة حصانتها ٠ وبناءً على ذلك أوقفت الأجراءات القضائية في الدعويين المذكورتين في المحاكم الدنيا ٠

٢٠٣ ولا حظ المجلس أنه بسبب الآثار المالية والإدارية والقانونية المحتملة التي قد تترجم عن أي حكم تصدره المحاكم الإيطالية لا يعترف، أو لا يعترف بصورة كاملة، بحصانة المنظمة ضد الأجراءات القانونية على النحو الوارد في الفقرة ١٦ من المادة الثامنة لاتفاقية المقر، اطلع المدير العام لجنة المالية على التطورات أولاً بأول وطلب مشورة لجنة الشُؤُون الدُستوريَّة والقانونيَّة ٠

- ٤٠٤ – وكان معروضاً أمام المجلس تقريري الدوريتين التاسعة والأربعين والخمسين للجنة المالية <sup>(١)</sup> وتقرير الدورة الثانية والأربعين للجنة الشؤون الدستورية والقانونية <sup>(٢)</sup>، ونظراً لأن حكم محكمة النقض لم يعرف إلا في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢ بعد انتهاء اجتماعات دورتي لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، قد دُم المدير العام وثيقة أخرى إلى المجلس لا حاطته بال موقف في ضوء حكم محكمة النقض <sup>(٣)</sup>.
- ٤٠٥ – وفي هذه الوثيقة أعلم المجلس بأن محكمة النقض الإيطالية قد قررت أن المحاكم الإيطالية هي الجهة المختصة بنظر دعوى الاحلاء التي رفعتها مؤسسة التأمين الاجتماعي لدى مصانعات الصناعية ضد المنظمة، وبالتالي فإن ذلك يعني أن المنظمة لا تتبع بالحصانة ضد الاجراءات القانونية المتعلقة بالدعوى المذكورة.
- ٤٠٦ – ورأى المجلس أن مسألة مدى حصانة المنظمة من الاجراءات القانونية ترتكز أساساً على نص الفقرة ١٦ من المادة ٨ من اتفاقية المقر المبرمة بين المنظمة وإيطاليا والذى ينص على ما يلى :
- "تتمتع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وممتلكاتها، أينما كانت وبغض النظر عن يحتفظ بها، بالحصانة ضد أي شكل من أشكال الاجراءات القانونية إلا في الحالات الخاصة التي تعلن فيها المنظمة عن تخليها عن هذه الحصانة. غير أن المفهوم أن التخل عن الحصانة لن يشمل أي إجراء من إجراءات التنفيذ."
- ٤٠٧ – ووافق المجلس على رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بأن فحوى الفقرة ١٦ واضح لا لبس فيه وإن من الواجب تفسير عبارة "الحصانة ضد أي شكل من أشكال الاجراءات القانونية" بمعناها الحرفي الكامل. وبعبارة أخرى فإن الحالة الوحيدة التي يمكن أن تخضع فيها المنظمة لسلطة المحاكم الإيطالية هي عند ما تعلن عن تخليها عن حصانتها طبقاً للفقرة ١٦.
- ٤٠٨ – ورأى المجلس أن المعنى الحرفي للفقرة ١٦ ينبغي أن ينظر إليه على أنه يعكس توايا الطرفين عند إبرام اتفاقية المقر، وأنه لم يخطر ببال الأجهزة الرئاسية في ذلك الوقت أن حصانة المنظمة إذاً لا جراءات القانونية يمكن أن تقيد بالصورة التي قررتها محكمة النقض الإيطالية.
- ٤٠٩ – ورأى المجلس أن الاستنتاجات التي خلص إليها بشأن تفسير الفقرة ١٦ تتأكد في ضوء الغايات الأساسية الكاملة وراء منح الحصانة من الاجراءات القانونية للمنظمات الحكومية الدولية ولا سيما منظمات أسرة الأمم المتحدة. وهذه الغايات هي تعزيز المنظمات الحكومية الدولية ولا سيما منظمات بيبر واستقلالية. ولا شك أن ذلك يتطلب لا تواجه المنظمة دعاوى قضائية أمام المحاكم الوطنية لبلدانها الأعضاء، وأن يحافظ على سرية اجراءاتها وسجلاتها الداخلية، وأن تمارس نشاطاتها تحت اشراف أجهزتها الرئاسية فقط وأن لا تخضع لقرارات السلطات الوطنية في أي بلد من البلدان الأعضاء. وفي

(١) الوثائق CL 82/14, paras. 87-94 and CL82/11paras2.77-2.79

(٢) الوثيقة CL 82/5 paras 4-23

(٣) الوثيقة CL 82/LIM/2

هذا الصدد أشار المجلس الى أن حصانة المنظمة ضد الاجرامات القانونية لا تعنى انكار حق التقاضى على الخصوم اذ أن هناك (وكما هو الحال في الدعوى قيد البحث) وسائل أخرى لتسوية المنازعات .

٤١٠ - ولا حظ المجلس أن لجنتي العالية والشئون الدستورية والقانونية قد درستا مسألة حصانة المنظمة ضد الاجرامات القانونية قبل صدور حكم محكمة النقض الايطالية وأيهما أعرتها عن القلق العميق للأثار التي ستحقق بالمنظمة ما لم يتم الاعتراف اعترافا كاملا بهذه الحصانة .

٤١١ - وفي ضوء اطلاع المجلس على أن حكم محكمة النقض قد صيغ بعبارات يفهم منها أن من اختصاص المحاكم الايطالية النظر في أي نشاط للمنظمة ليس له ، برأيها ، أي علاقة مباشرة وملزمة لتحقيق أهداف المنظمة الدستورية أو أية معاملة لا تعتبر ذات طبيعة قانونية خاصة فقد قرر المجلس ابداء قلقه العميق من العواقب الفورية وطويلة الأجل لهذا الوضع .

٤١٢ - وبالنسبة للأثار المباشرة على المنظمة فستستأنف الدعويين أمام محكمة الاستئناف *Corte d'Appello* بشأن أخلاى العين وأمام محكمة روما المدنية (بخصوص دعوى مالكي العين "و" بشأن دفع متأخرات الأجرة) وللتين كانتا قد أوقفتا بانتظار حكم محكمة النقض وفي هذا الصدد ، أعرب المجلس عن تأييده الكامل للمدعي العام لوجهه بأن المنظمة تتبع بالحصانة ضد الاجرامات القانونية للمحاكم الايطالية، ورأى أن عليه أن يتوجب المشاركة في أية اجراءات قضائية أمام المحاكم الايطالية اذا كانت المشاركة لا تتعارض مع هذا الوضع وفي هذا الصدد أشار المجلس الى أن أي محاولة لفرض أي اجراء من اجراءات التنفيذ على المنظمة ستشكل خرقاً للفقرة ١٦ من المادة ٨ من اتفاقية المقر التي تنص تحديداً على حصانة المنظمة ضد هذه الاجرامات .

٤١٣ - وأكد ممثل ايطاليا للمجلس أن المنظمة ستتبع بالحماية الكاملة من أي اجراء تفيذه ناجم عن حكم المحاكم الايطالية اذ أن تفيذه مثل هذه الاجرامات هو من مسؤولية السلطة التنفيذية في ضوء الفقرة ١٧ من المادة ٨ من اتفاقية المقر<sup>(١)</sup> .

٤١٤ - وأعرب المجلس عن تقديره للتأكيد المشار اليه أعلاه . وفي نفس الوقت ، اتفق المجلس مع وجهة نظر لجنة الشئون الدستورية والقانونية التي تطالب الحكومة المضيفة بأن تجد الأسلوب المناسب لحل المشكلة الناجمة عن الإيجار ، وذلك بالتشاور مع مالكي العين "و" وهي مؤسسة التأمين الاجتماعي لعدوى العشتات الصناعية دون اللجوء إلى المحاكم الايطالية مرة أخرى .

٤١٥ - وأعرب المجلس عن ادراجه بأن حتى اذا وجدت الحكومة الايطالية حل للمشكلة المشار اليها أعلاه ، فإن الحكم الصادر من محكمة النقض سوف تلتزم به المحاكم الايطالية الأخرى . ويترتب على ذلك ، أن وضع وأنشطة منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الموجودة في ايطاليا سوف تتعرض لأضرار شديدة . وانتهى المجلس الى أنه اذا لم تستطع الحكومة المضيفة الآن ان تضمن تطبيق الفقرة ١٦ من المادة ٨ من اتفاقية المقر ببنصها الحرفي الواضح ، نظراً لاستقلال القضاء ، فإن عليها أن تتخذه الاجرامات الضرورية وذلك مثلاً من خلال سن التشريعات الملائمة لضمان حصانة المنظمة من الاجرامات القانونية في المستقبل .

(١) وتتصدى هذه الفقرة على أن " ممثلات منظمة الأغذية والزراعة ، بينما وجدت وبغير النظر عن يحتفظ بها ، تتبع بالحصانة ضد التفتيش والتسجيل والمصادرة ونزع العلامة وأى شكل من أشكال التدخل سواء كان ذلك نتيجة لاجرامات تفيذية أو ادارية أو قضائية أو تشريعية " .

٦١٦ - وأحاط ممثل الحكومة الايطالية المجلس علماً بأنه في الوقت الذي تلتزم فيه الحكومة الايطالية بالتفصير الذي أعطته محكمة النقض للبند ١٦ من اتفاقية المقر، فان من الممكن تبادل خطابات ، تدعيمها موافقة السلطة التشريعية لضمان حصانة المنظمة . وأشار الى امكانية تنفيذ الفقرة ٣٥ من المادة ١٧ من اتفاقية المقر التي تتصل على التحريم . وأعرب المجلس عن ارتياحه لأن الحكومة المضيفة مستعدة لا يجاد حل للتعارضات الاطول مدى الناجمة عن الحكم، وأعرب عن أمله في اتخاذ الاجراءات بسرعة لضمان حصانة المنظمة ضد الاجراءات القانونية .

٦١٧ - وعلم المجلس أن تعريف موقع المقر كما هو وارد في اتفاقية المقر لا يسحب على جزء كبير من الأماكن التي تشغله المنظمة في شارع ترمي دي كاراللا ، ولا الأماكن المستأجرة المعروفة باسم المبني " و " ، وإن المفاوضات دارت مع الحكومة لعقد اتفاقية تمثيلية لتوسيع هذا التعريف بصورة رسمية حتى يشمل جميع الأماكن التي تشغله المنظمة في الوقت الحاضر . واذ لا حظ المجلس أن الاتفاقية التمثيلية المذكورة لن تصبح سارية إلا بعد انتهاء الاجراءات الداخلية لدى الحكومة المضيفة فإنه دعا هذه الحكومة الى اهتمام تلك الاجراءات في أقرب موعد ممكن حتى لا يعود هناك شك في حقوق المنظمة والحكومة وواجبات كل منها فيما يتعلق بهذه الأماكن وخاصة ما يتصل بحربة تلك الأماكن .

٦١٨ - وأصدر المجلس القرار التالي نصه بناء على اقتراح من رئيس المجلس :

### قرار رقم ٨٢ / ١

#### حصانة المنظمة ضد الاجراءات القانونية

ان المجلس

١ - اذ يعيد تأكيد نفاذ الفقرة ٦ من المادة الثامنة من اتفاقية المقر التي تتناول حصانة المنظمة ضد أي شئ من أشكال الاجراءات القانونية ،

٢ - يرحب ويشيد بالتأكيدات التي قدّمتها ممثل ايطاليا في المجلس من أن الحكومة الايطالية تتضمن للمنظمة بواسطة العمل التنفيذي المناسب حصانتها ضد اجراءات التنفيذ الجيري وانها مستعدة للقيام بالعمل التصحيحي المناسب ويكون ذلك ، اذا لزم ، من طريق تبادل الخطابات التي تدعيمها موافقة تشريعية بما يحفظ للمنظمة حصانتها ،

٣ - ويطلب من الحكومة المضيفة ان تبحث عن الأسلوب المناسب لحل المشكلة بالتفاوض مع مالى المبني بهدف تسوية النزاع خارج دائرة القضاء .

٤ - ويفوض المدير العام في اتخاذ الخطوات التي تكون ضرورية لحماية المصالح المشروعة للمنظمة بموجب الفقرة ٦ من المادة الثامنة بما في ذلك رفض الخضوع للإجراءات القانونية ،

٥ - ويدعى رئيس المجلس الى أن يبلغ لصاحب الفخامة رئيس جمهورية ايطاليا ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الخارجية قلق المجلس من هذه المسألة وان يسعى الى الحصول على معونتهم لضمان تمنع المنظمة بالوضع الذي يخوله لها اتفاقية المقر في نصها وروحها ،

٦ - ويطلب من المدير العاممواصلة اطلاع لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس على الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن .

### ـ تعدل النظام الداخلي للجنة الاستشارية لبحوث الموارد البحرية

٤١٩ـ أحيل المجلس علماً بأن المؤتمر في دورته الحادية عشرة (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦١) كان قد فوض المدير العام، بناءً على أحكام الفقرة ٢ من المادة ٦، من دستور المنظمة، في تشكيل "لجنة استشارية لبحوث الموارد البحرية" وشكل المدير العام بناءً على التفويض الصادر من المؤتمر للجنة وأصدر نظامها الداخلي في يناير / كانون الثاني ١٩٦٣.

٤٢٠ـ لا حظ المجلس أنه قد انقضى على تشكيل اللجنة ما يقرب من عشرين عاماً، وأن المدير العام يرى أنه ينبغي تعدل نظامها الداخلي بحيث يتلاحم مع الأحكام المطبقة حالياً لدستور المنظمة ومع القرارات التي اتخذها المؤتمر في السنوات الأخيرة، وكذلك لتحديث المصطلحات المستخدمة.

٤٢١ـ وبناءً على ذلك، وتطبيقاً للفقرة (٣هـ) من المادة ٣٤، من اللائحة العامة لمنظمة، قرر المدير العام حالة النظام الداخلي المعدل المقترن للجنة المذكورة إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لبحثه تمهيداً لاصداره.

٤٢٢ـ أحيل المجلس علماً بأن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وافقت بعد بحث الموضوع على أن نص النظام الداخلي المعدل للجنة الاستشارية لبحوث الموارد البحرية المقدم من المدير العام (والموارد نفسه في المرفق) يتفق مع النصوص الأساسية ومع قرارات المؤتمر ذات الصلة. واعتمد المجلس ما خلصت إليه لجنة الشؤون الدستورية والقانونية.

٤٢٣ـ وأخيراً لا حظ المجلس أنه سيكون من اللازم بعد اصدار المدير العام للنظام الداخلي المعدل ادخال تعديلات تبعية على لائحة اللجنة الاستشارية لبحوث الموارد البحرية حتى تصبح متساوية للنظام الداخلي المعدل، على أن تعرض على اللجنة لقرارها في دورتها القادمة.

### الشأن الدستوري والقانوني الآخر

#### ـ طلبان للانضمام إلى عضوية المنظمة (١)

٤٢٤ـ أحيل المجلس علماً بأن كل من أنتيغوا وباربودا، وبيليز قد تقدمت بطلب انضمام إلى عضوية المنظمة.

٤٢٥ـ وأعربت أحدى الدول التي تتمتع بصفة المراقب عن تحفظاتها إزاء انضمام بيليز إلى عضوية المنظمة. وأعرب أحد أعضاء المجلس عنأسفه لاقحام هذا الموضوع السياسي في مداولات المنظمة، وحيث على منسح الدولتين طالبي العضوية صفة المراقب.

٢٦٦— وبانتظار قرار المؤتمر بشأن هذين الطلبين، وعملاً بال المادة ١١-٦٥ من اللائحة العامة للمنظمة والقرارات بـ ١، وبـ ٢، وبـ ٥ من "بيان المبادئ" الخاصة بمنح صفة المراقب للدول "رخصة المجلس للمدبر العام دعوة انتigua وباريسودا، وبيليز الى المشاركة، بصفة مراقب، في اجتماعات المجلس من الملائمة وفي اجتماعات المنظمة الاقتصادية والفنية التي تهمهما".

١١) دعوة الدول غير الأعضاء لحضور اجتماعات المنظمة

٢٦٧— أخذ المجلس علماً بالدعوات التي أصدرها المدبر العام بـ ١ على طلب الدول غير الأعضاء للالشراك في الدورات التي تعقدتها المنظمة وفقاً للقررتين بـ ١ و بـ ٢ "بيان المبادئ" الخاصة بمنح صفة المراقب للدول "(٢)، ووافق على الطلبين اللذين قد متهمما كل من جمهورية المانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتي للالشراك، بصفة مراقب، في الدورة السابعة للجنة الزراعة التي تعقد في روما خلال الفترة من ٢٠/٣/١٩٨٣—٢٠/٣/١٩٨٤.

٢٦٨— وقد وافق المجلس على اقتراح المدبر العام بأن يدعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة وفني الأمم المتحدة، أو في أحدى وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى الاشتراك في المؤتمر العالمي لإدارة الثروة السمكية وتنميتها، الذي يعقد في روما في عام ١٩٨٤.

الغاية الهيئة الاقتصادية لإدارة المزرعة لآسيا والشرق الأقصى، وتغيير اسم هيئة آسيا والشرق الأقصى للاحصاءات الزراعية (٣)

٢٦٩— نظر المجلس في موضوع الغاية الهيئة الاقتصادية لإدارة المزرعة لآسيا والشرق الأقصى والذي رأى أنه مسألة مستقلة عن موضوع إنشاء هيئة اقليمية للأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادى.

٢٧٠— ورأى المجلس أن إدارة المزرعة عنصر رئيس في التنمية الريفية، وأن من الضروري تأجيل اتخاذ قرار بشأن الغاية الهيئة الاقتصادية لإدارة المزرعة لآسيا والشرق الأقصى حتى يستطيع المؤتمر الاقتصادي القادم أن يدرس هذه المسألة كجزء من الاستعراض العام لجميع الهيئات الأخرى العاملة في الأقليم.

٢٧١— قرر المجلس بالاجماع تغيير اسم "هيئة آسيا والشرق الأقصى للاحصاءات الزراعية" إلى "هيئة آسيا والمحيط الهادى للاحصاءات الزراعية".

(١) الوثائق ١٩/LIM/2; CL 82/INF/7; CL 82/INF/7 - Sup.1; CL 82/PV/15; CL 82/PV/19

(٢) انظر النصوص الأساسية للمنظمة، الجزء الثاني، قسم "L".

(٣) الوثائق CL 82/14/Rev.1 ; CL 82/PV/15 ; CL 82/PV/19

انشاء هيئة اقليمية للأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادى (١)

٤٣٢ - بحث المجلس القرار ٨٢/١ الذى أصدره المؤتمر الاقليمي للمنظمة لآسيا والمحيط الهادى فى دورته السادسة عشرة ، والذى دعا المدير العام الى اتخاذ الخطوات الالزامية لانشاء هيئة اقليمية للأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادى ، تعمل فى الاطار القانونى والادارى الحالى للمنظمة . وقد اقترح المدير العام أن ينشئ المجلس ، بموجب الفقرة ١ من المادة السادسة من دستور المنظمة ، هذه الهيئة الاقليمية الجديدة .

٤٣٣ - أقر المجلس بان اقليم آسيا والمحيط الهادى يعتبر واحداً من الاقاليم التى تتعرض أثراً من غيرها للأزمات الغذائية ، حيث أنه يكتظ بالسكان ، وحيث تتخفي فيه معدلات استهلاك الأغذية ، وتعتمد المحاصيل اعتماداً كبيراً على تقلبات الأحوال الجوية . وعلى الرغم مما تحقق من تقدم في زيادة إنتاج الأغذية ، فقد ظل هذا الاقليم يعتبر منطقة عجزاً ، وي تعرض دائماً للكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان .

٤٣٤ - وشارك المجلس ما أعرب عنه المؤتمر الاقليمي لآسيا والمحيط الهادى من قلق إزاء الافتقار إلى محفل متخصص على مستوى الاقليم لتنسيق الجهود الرامية إلى دعم الأمن الغذائي على مستوى الاقليم وشبه الاقليم والنهوض بها . ورأى المجلس أن إنشاء هيئة اقليمية من هذا القبيل سوف يكون أدلة مفيدة تتيح استعراض وضع الأمن الغذائي في الاقليم ، وذلك من خلال مساعدة البلدان الأعضاء في وضع برامج العمل وتنفيذها ، وفي تشجيع الاعتماد الذاتي الجماعي في إمدادات الأغذية على مستوى الاقليم وشبه الاقليم . وقد اقترح أن تستفيد هذه الهيئة بخبرة اتحاد دول جنوب شرق آسيا في المبادرة بتنظيم ترتيبات للأمن الغذائي على مستوى شبه الاقليم ، وأنه يجب توجيه عناية خاصة لمشكلات الأمن الغذائي في بلدان جنوب المحيط الهادى .

٤٣٥ - ولا حظ المجلس بارتياح أن هذه الهيئة الجديدة سوف تموّل في إطار مستويات الميزانية الحالية وذلك باعادة توزيع الموظفين ونقل الموارد من النشاطات ذات الأولوية الأخرى .

٤٣٦ - وسوف تستفيد هذه الهيئة بالخدمات التي تقدمها المنظمة في إطار برامج العمل الخاصة بما في ذلك خطة مساعدات الأمن الغذائي وبرنامج العمل لتلافي خسائر الأغذية . وسوف يتوقف اشتراك هذه اللجنة في البرامج الميدانية الخاصة على مدى توافر الموارد من خارج الميزانية .

٤٣٧ - وأكد المجلس ضرورة أن تعمل هذه الهيئة الجديدة بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية القائمة المعنية بمشكلات الأغذية في الاقليم . وفي هذا الصدد أعرب المجلس عن تقديره للاستجابة التي أبدتها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لإقليم آسيا والمحيط الهادى الذي رحب بدوره بإنشاء تلك الهيئة واعتبر أنها تشكل خطوة هامة وبناءة .

٦٣٨ - ووافق المجلس على أن تعرض توصيات هذه الهيئة على المؤتمر من خلال المجلس، وكذلك على لجنة الأمن الغذائي العالمي وعلى المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٦٣٩ - وبناً على ذلك أصدر المجلس القرار التالي :

القرار ٨٢/٢

إنشاء هيئة إقليمية للأمن الغذائي

لآسيا والمحيط الهادئ

ان المجلس

اذا يلاحظ انه رغم الجهود التي بذلتها الحكومات والمنظمات الدولية لزيادة انتاج الأغذية ، فان الكثير من بلدان اقليم آسيا والمحيط الهادئ ما زالت تتعرض لنقص الأغذية ، كما ان مشكلة الجوع وسوء التغذية ما زالت قائمة ،

واذا يشير الى التعهد الدولي للأمن الغذائي العالمي الذي أصدره في دورته الرابعة والستين (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٤) وخطة العمل بشأن الأمان الغذائي العالمي التي وافق عليها في دورته الخامسة والسبعين (يونيو / حزيران ١٩٧٩) ، واقررها مؤتمر المنظمة في دورته العشرين (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩) .

واذا يدرك الحاجة الماسة لاتخاذ اجراءات مبتكرة لتعزيز الأمان الغذائي في الإقليم مع مراعاة مصالح البلدان النامية سواه منها من يعاني من العجز الغذائي أو من يصدر الأغذية ،

واذا يراعي ان المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ قد أصدر في دورته السادسة عشرة (يونيو / حزيران ١٩٨٦) قراراً يدعو المديرين العام الى اتخاذ الخطوات الازمة لنشاء هيئة خاصة بالأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ ضمن الاطار القانوني والاداري للمنظمة بهدف الدعم ببرامج العمل في مجال الأمان الغذائي في الإقليم ،

يلتشىء بمقتضى الفقرة الأولى من المادة السادسة من الدستور هيئه يطلق عليها اسم "الهيئة الإقليمية للأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ" ، يكون نظامها الأساسي كما يلى :

أولاً - العضوية

تكون عضوية الهيئة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في المنظمة من تقع أراضيهم بأكملها أو جزء منها في اقليم آسيا والمحيط الهادئ على النحو الذي حدده الميثاق ، أو البلدان المسؤولة عن العلاقات الدولية لأى منطقة من المناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في هذا الإقليم ،

وت تكون الهيئة من الدول الأعضاء والأعضاء المتسببة المؤهلة للعضوية والتي تبلغ العدد العاشر  
برغبتهما في الانضمام لعضوية الهيئة .

## ثانياً - إختصاصات الهيئة

تكون اختصاصات الهيئة على الوجه التالي :

(أ) استعراض أوضاع الأمان الغذائي في آسيا والمحيط الهادئ باستمرار وبما في ذلك الأوضاع الجارية والمتواعدة للطلب، وحالة العرض والمخزونات من الأغذية والحبوب الأساسية بصفة خاصة.

(ب) مساعدة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ برامج العمل التي تهدف إلى تعزيز الأمان الغذائي في الأقلimes ، مع مراعاة الحاجة لتجهيز الجهد نحو تحسين الأمان الغذائي للمجموعات السكانية المعرضة ، بما في ذلك صغار المزارعين ، والمزارعين الحدوديين ، والمناطق التي تكون فيها أحواز التربة والمناخ غير ملائمة .

(١) ترتيبات المعونة المقترنة لمواجهة صعوبات الأمن الغذائي على المدى القصير، وخاصة في أوقات نقص المحاصيل ،

(٢) تحديد الاحتياجات الالزامية لاقامة احتياجات للامن الغذائي وما يتصل بها من بنية أساسية ، بما في ذلك التخزين والتسويق والتصنيع والنقل ، واصدار توصيات بشأن هذه المسائل ،

(٣) تحديد مشكلات الأمن الغذائي على المدى الطويل ، بما في ذلك العقبات التي تواجه الاتساع الغذائي والطرق الممكنة للتغلب ، عليها .

(د) اجراء تقييم متواصل لاحتياجات البلدان النامية في الاقليم من معونات الأمن الغذائي . والتوصية بطرق تعبئة الموارد اللازمة في اطار برامج العمل الخاصة في المنظمة ، بما في ذلك خطة معونات الأمن الغذائي ، وبرنامج العمل للتلافي خسائر الأغذية بالإضافة إلى البرامج ذات العلاقة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ،

- (ه) تشجيع تبادل الخبرات الفنية ، والتقنيات ، والمعارف ، بين البلدان الأعضاء في مجال صياغة وتنفيذ برامج الأمن الغذائي وخاصة من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار النظم الكفوءة لانتاج الأغذية وادارتها ، وتوزيعها ،
- (و) ادخال مزيد من التحسين على حالة الاستعداد لمواجهة النقص الحاد في الأغذية على النحو الذي أوصت به لجنة الأمن الغذائي العالمي ، وتشجيع تطوير أنظمة معلومات الأغذية والذار العابر على المستويات القطرية وشبه الإقليمية والإقليمية ،
- (ز) مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ التوصيات التي أصدرتها المنظمة وغيرها من الأجهزة الدولية ذات العلاقة في مجال الأمن الغذائي .

### ثالثا - الأجهزة الفرعية

- (أ) للهيئة أن تشكل لجنة تنفيذية أو أية أجهزة أخرى فرعية قد تحتاج إليها في القيام بعملها بكفاءة .
- (ب) يتوقف إنشاء أي جهاز فرعي على قرار المدير العام بوجود البالغ اللازم في الباب الخاص بذلك في ميزانية المنظمة . وقبل أن تتخذ الهيئة أي قرار ينطوي على نفقات تتعلق بإنشاء أجهزة فرعية ، تنظر في التقرير الذي يقدمه المدير العام إليها عن التبعات الإدارية والمالية لمثل هذا القرار .

### رابعا - التقارير

- ترفع الهيئة تقاريرها إلى المدير العام عن نشاطاتها وتصنيفاتها في أوقات مناسبة بحيث يتضمن المدير العام مراعاتها عند إعداد مشروع برنامج العمل والميزانية الخاص بالمنظمة . ويعرض المدير العام على المؤتمر من خلال المجلس أي توصيات تصدر رها الهيئة وتكون لها آثار هامة على السياسات أو تؤثر في برنامج عمل المنظمة أو التوازن المالي فيها . كما يعرض المدير العام توصيات الهيئة لجنة الأمن الغذائي العالمي وعلى المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ . وسيوزع تقرير الهيئة بمجرد الانتهاء منه على الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في المنظمة ، وعلى المنظمات الدولية للعلم بما جاء فيه .

### خامسا - الأمانة والتفقات

- (أ) يعين المدير العام أميناً للهيئة يكون مسؤولاً أمامه . وتتولى المنظمة تحديد نفقات الأمانة ودفعها في حدود المبالغ المخصصة لذلك في ميزانية المنظمة المعتمدة .

(ب) تتحمل الحكومات أو المنظمات المعنية نفقات ممثليها في الهيئة أو مناويتهم أو مستشاريهم اثناء اشتراكهم في اجتماعات الهيئة أو أجهزتها الفرعية ، وكذلك نفقات المراقبين الى الاجتماعات .

#### سادساً — المراقبون

(أ) للمدير العام أن يدعو أي دولة من الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبة في المنظمة والتي ليست عضواً في الهيئة ، وان كانت تبدى اهتماماً بعملها ، الى حضور اجتماعاتها أو اجتماعات الأجهزة الفرعية بصفة مراقب ، وذلك بناءً على طلب هذه الدولة .

(ب) يجوز دعوة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، أو بأى من وكالاتها المتخصصة أو بالوكالة الدولية للطاقة الذرية — وليس أعضاء بالمنظمة — بناءً على طلبها ، وبعد موافقة مجلس المنظمة ، الى حضور اجتماعات الهيئة أو أجهزتها المعاونة بصفة مراقب وذلك بموجب الأحكام التي أقرها مؤتمر المنظمة لمنح صفة المراقب للدول .

#### سابعاً — مشاركة المنظمات الدولية

(أ) تخضع مشاركة المنظمات الدولية في عمل الهيئة ، والعلاقات بين الهيئة وهذه المنظمات لنصوص ذات الصلة الواردة بالدستور وباللائحة العامة للمنظمة ، كما تخضع للقواعد التي أقرها مؤتمر المنظمة لتحكم العلاقات مع المنظمات الدولية .

(ب) تسعى الهيئة لضمان التعاون الكامل من جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والمنظمات الدولية المعنية الأخرى بما فيها الأونكتاد ، وبرنامـج الأمم المتحدة للتنمية ، ومجلس الأغذية العالمي ، وبرنامـج الأغذية العالمي ، والمصرف العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومصرف التنمية الآسيوي ومركز التنمية لـآسيا والمحيط الهادئ للحصول على مشاركتها الفعالة في عمل الهيئة ، ومن ثم يمكن تنسيق مختلف أوجه النشاط التي تتطلع بها مختلف الوكالات بالإقليم ، وتفادى ازدواج الجهد .

#### ثامناً — اللائحة الداخلية

للـهـيـةـ أن تـقـرـ لـأـثـتـهـاـ الدـاخـلـيـةـ أوـ أنـ تـعدـلـهـاـ عـلـىـ أـنـ تـتـفـقـ بـلـكـ الـلـائـحةـ مـعـ نـصـوـصـ الدـسـتـورـ وـالـلـائـحةـ العـامـةـ لـلـمـنـظـمـةـ وـمـعـ بـيـانـ الـعـادـيـ "ـ التـيـ تـحـكـمـ الـهـيـثـاتـ وـالـلـاجـانـ الـذـيـ أـقـرـهـ الـمـؤـمـرـ "ـ وـتـشـرـطـ موـافـقـةـ الـمـديـرـ العـامـ عـلـىـ الـلـائـحةـ الدـاخـلـيـةـ وـعـلـىـ التـعـدـيـلـاتـ قـبـلـ أـنـ تـصـبـحـ سـارـيـةـ الـفـعـولـ .

- التغييرات في تشكيل الدول الأعضاء في لجنة البرنامج أو العالمية<sup>(١)</sup>

٤٤٠ - وفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) من المادة السادسة والعشرين من اللائحة العامة للمنظمة، علم المجلس من باسم الممثل المؤقت الذي ناب عن حكومة الأرجنتين في لجنة البرنامج في دورتها الثانية والأربعين.

- تغيير اسم أقليم "أمريكا اللاتينية" إلى أقليم "أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"<sup>(٢)</sup>

٤٤١ - لاحظ المجلس أن مؤتمر المنظمة الأقليين السابع عشر لأمريكا اللاتينية الذي عقد في ماناغوا قد وافق على اقتراح ينص على تغيير اسم أقليم "أمريكا اللاتينية" إلى أقليم "أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي".

٤٤٢ - وبعد الدراسة، وافق المجلس على الاقتراح. وسيعرف الأقليم منذ الآن باسم "أقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، والمؤتمر الأقليين باسم "المؤتمر الأقليين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، والمكتب الأقليين باسم "المكتب الأقليين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي".

٤٤٣ - ودعا المجلس المؤتمر إلى الموافقة على هذه التغييرات.

---

(١) الوثائق CL 82/PV/16; CL 82/PV/19

(٢) الوثائق CL 82/22; CL /82/PV/16; CL 82/PV/19

### ما يستجد من أعمال

#### (١) تعيين ممثل لأحدى الحكومات الأعضاء في لجنة تقاعده الموظفين

٢٤٤— عملا بالتفويض الصادر للمجلس من المؤتمر في دورته الثامنة، عُيّن السيد ج. غليسبر، الممثل الدائم للدانمرك لدى المنظمة، عضوا ممثلا للمؤتمر في لجنة المعاشات التقاعدية، ليحل محل شرقي راماد هو(الهند) للفترة المتبقية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٣.

٢٤٥— وأعرب المجلس عن تقديره للخدمات الممتازة التي قدّمتها شرقي راماد هو إلى لجنة تقاعده الموظفين ولتمثيله الفعال للمنظمة في المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

#### (٢) موعد انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للمجلس ومكان انعقادها

٢٤٦— قرر المجلس أن تعقد دورته الثالثة والثمانين في روما في الفترة ١٣-٢٤ يونيو / حزيران ١٩٨٣.

(١) الوثائق CL 82/24 ; CL 82/PV/16 ; CL 82/PV/19

(٢) الوثائق CL 82/PV/16; CL 82/PV/19

المرفق أجدول أعمال الدورة الثانية والثمانين للمجلس

أولاً

المقدمة - اجراءات الدورة

- ١ - الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني
- ٢ - انتخاب ثلاثة نواب للرئيس وتعيين رئيس وأعضاء لجنة الصياغة
- ٣ - بيان المدير العام

ثانياً

أوضاع الأغذية والزراعة في العالم

- ٤ - حالة الأغذية والزراعة ، ١٩٨٦
- ٥ - تقرير الدورة السابعة للجنة الأمان الغذائي العالمي - روما ، ٣/٣١ - ١٩٨٤/٤/٢
- ٦ - مدى التقدم في تنفيذ خطة العمل لتعزيز الأمان الغذائي العالمي
- ٧ - مراجعة وتحديث الخطوط التوجيهية والأهداف في المواجهة الزراعية الدولية

ثالثاً

أوجه نشاط المنظمة وبرامج الأغذية العالمي

- ٨ - تقرير الدورة السادسة للجنة الغابات - روما ، ٣/٥/٢ - ١٩٨٣
- ٩ - برامج الأغذية العالمي :
- ١ - التقرير المسوى السابع للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجهما التابعية لبرنامج الأغذية العالمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة
- ٢ - انتخاب خمسة أعضاء في لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجهما
- ٣ - العلاقات والمشاورات بين الوكالات في المسائل ذات الاهتمام المشترك ، وتشمل :
- ٤ - التطورات الحديثة في منظومة الأمم المتحدة والتي تهم منظمة الأغذية والزراعة
- ٥ - تقاريس وحدة التفتيش المشتركة :

(أ) التقرير الثالث عشر عن أوجه نشاط وحدة التفتيش المشتركة (يوليو/سبتمبر ١٩٨٠)

(ب) يوليوا / حزيران ( ١٩٨١ )

(ج) مراقبة الوثائق والحد منها في منظومة الأمم المتحدة

(ج) حالة التقييم الداخلي في منظمات الأمم المتحدة ، وال报告 the two عن التقييم  
في منظومة الأمم المتحدة

(د) أساليب تحديد الاحتياجات من الموظفين

(هـ) خدمات الادارة والتخطيط في منظومة الأمم المتحدة

(وـ) تطبيق منظومة الأمم المتحدة لخطة عمل " مار دل بلاتا " لتنمية الموارد المائية  
وادارتها

(زـ) برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٨٢

(حـ) التسيق في ميدان أنشطة الاعلام

١٠ - متابعة أعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

١١ - تقرير عن مدى تقدم الأنشطة المتعلقة بيوم الأغذية العالمي

رابعا - القضايا المتعلقة بالبرنامج والميزانية والمسائل المالية والإدارية - تقرير كل من لجنة البرنامج والمالية

١٢ - شكل وثيقة الأهداف المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية

١٣ - المسائل المالية بما في ذلك :

١٤ - الوضع المالي للمنظمة .

١٥ - الحسابات المراجعة

(أ) البرنامج العادي ، ١٩٨٠ - ١٩٨١

(بـ) برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ١٩٨١

(جـ) برنامج الأغذية العالمي ، ١٩٨١

١٦ - مبادئ المقرر

١٧ - تقرير الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للجنة البرنامج ، والدورتين التاسعة  
والأربعين والخمسين للجنة المالية ، وتشمل بوجه خاص :

- شؤون العاملين .

- المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميته .

- تراخيص الاستيراد للمعدات المكتبيّة .

- ١٦ - التقرير الأول عن الاجتماعات غير المقررة والاجتماعات الملغاة في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦
- ١٧ - الجدول الزمني المعدل لاجتماعات المجلس والأجهزة الأخرى التي تقدم تقاريرها إليه ، خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦

#### خامساً - الشؤون الدستورية والقانونية

- ١٨ - تقرير الدورة الثانية والأربعين للجنة الشؤون الدستورية والقانونية
- ١٩ - الشؤون الدستورية والقانونية الأخرى بما في ذلك :
- ١٩\_١ طلاب للانضمام لعضوية المنظمة مقدمان من :
- انتيفوا وباريدا
  - بيليز
- ١٩\_٢ دعوة الدول غير الأعضاء إلى اجتماعات المنظمة
- ١٩\_٣ الغاء الهيئة الاقليمية لادارة المزرعة لآسيا والشرق الأقصى ، وتغيير اسم هيئة آسيا والشرق الأقصى للإحصاءات الزراعية
- ١٩\_٤ إنشاء هيئة اقليمية للأمن الغذائي لآسيا والهادى
- ١٩\_٥ التغييرات في تمثيل الدول الأعضاء في لجنة البرنامج و/ أو لجنة المالية
- ١٩\_٦ تغيير اسم اقليم "أمريكا اللاتينية" إلى اقليم "أمريكا اللاتينية والمحيط الكاريبي "

#### سادساً - مسائل أخرى :

- ٤٠ - موعد انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للمجلس ومكان انعقادها
- ٤١ - ما يستجد من أعمال \*
- \* - تعيين ممثل لاحدى الحكومات الأعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية

---

**APPENDIX B**  
**ANNEXE B**  
**APENDICE B**

---

**LIST OF DELEGATES AND OBSERVERS**  
**LISTE DES DELEGUES ET OBSERVATEURS**  
**LISTA DE DELEGADOS Y OBSERVADORES**

Independent Chairman :  
Président indépendant : M.S. Swaminatham  
Presidents Tndependiente :  
Vice—Chairmen : S. Hasan Ahmad (Bangladesh)  
Vice—Présidents : Sra. Dra. M. Ivankovich de Aroselnena (Panamé)  
Vicepresidentes : W.A.F. Grabisch (Federal Republic of Germany)

国 事 声

قائمة باسماء المندوبين والمرافقين

**MEMBERS OF THE COUNCIL**  
**MEMBRES DU CONSEIL**  
**MIEMBROS DEL CONSEJO**

**AFGHANISTAN - AFGANISTAN**

Representative  
Mohd Hassan PAIMAN Deputy Minister of Agriculture,  
Kabul

Alternates  
Latif BALUCHZADAH  
Second Secretary  
Embassy of Afghanistan  
Rome

Abdul HADI SHOKUR  
Second Secretary  
Embassy of Afghanistan  
Rome

**ANGOLA**

Représentant  
Telmo Felicio RODRIGUES de ALMEIDA  
Représentant permanent de l' Angola  
aupr&eacute;s de la FAO  
Rome

Suppléant  
Bernardino Normando SEQUEIRA

Représentant permanent adjoint de  
l'Angola auprès de la FAO  
Rome

ARGENTINA - ARGENTINE

Representante  
Guillermo Enrique GONZALEZ  
Ministro Plenipotenciario  
Representante Permanente de  
Argentina ante la FAO  
Roma

Suplentes  
Carlos D. SANCHEZ AVALOS  
Consejero Agrícola  
Representante Permanente Alterno  
de Argentina ante la FAO  
Roma

Renato C. SERSALE DI CERISANO  
Segundo Secretario  
Representante Permanente Alterno  
de Argentina ante la FAO  
Roma

BANGLADESH

Representative  
S. HASAN AHMAD  
Additional Secretary  
Agriculture and Forest Division  
Ministry of Agriculture  
Dhaka

Alternate  
KHANDKER ASADUZZAMAN  
Director-General of the Integrated Rural  
Development Programme  
Ministry of Local Government and Rural  
Development  
Dhaka

Advisers  
SYED AHMED  
Joint Secretary  
Food Division  
Ministry of Food  
Dhaka

Md. ABDULAZIZ PASHA  
Chargé d'Affaires  
Embassy of Bangladesh  
Rome

S.M. MATIUR RAHMAN  
Commercial and Economic Counsellor  
Embassy of Bangladesh  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

BARBADOS - BARBADE

Representative  
Fozlo BREWSTER  
Permanent Secretary  
Ministry of Agriculture  
Food and Consumer Affairs  
Bridgetown

BRAZIL - BRESIL - BRASIL

Representative  
Arrhenius F.M. de FREITAS  
Minister  
Permanent Representative of Brazil to FAO  
Rome

Alternate  
Milton de FREITAS ALMEIDA NETO  
Alternate Permanent Representative  
of Brazil to FAO  
Rome

CAMEROON - CAMEROUN - CAMERUN

Représentant  
Martin NKAKE NDOLO  
Inspecteur général  
Ministère de l'Agriculture  
Yaoundé

Suppléant  
A.G. NGONGI NAMANGA  
Conseiller (Agriculture)  
Ambassade de la République-Unie du Cameroun.  
Chargé des relations avec la FAO  
Rome

CANADA

Representative  
Pierre GOSSELIN  
Minister  
Permanent Representative of Canada to FAO  
Rome

Alternates  
Robert SALLERY  
Alternate Permanent Representative of  
Canada to FAO  
Rome

Warren MAJOR  
Director, International Liaison Service  
Agriculture Directorate  
Ottawa

Ms G. LAPOINTE  
Deputy Director  
UN and Institutional Affairs Division  
Department of External Affairs  
Ottawa

CAPE VERDE - CAP-VERT - CABO VERDE

Représentant  
 António RODRIGUES PIRES  
 Ambassadeur du Cap-Vert aupres de la FAO  
 Rome

CAPE VERDE (continued)

Suppléant  
 Alexandre RAMOS DE PINA  
 Directeur du Cabinet d'études et de la  
 planification  
 Ministère du développement rural  
 Praia

CHINA - CHINE 中 國

Representative  
 KONG CANDONG  
 Director  
 Foreign Affairs Department  
 Ministry of Agriculture,  
 Animal Husbandry and Fisheries  
 Beijing

## 代 表

孔 焰 东  
 农牧渔业部外事司司长  
 北 京

Alternates  
 LIN GAN  
 Minister Plenipotentiary  
 Permanent Representative of China to FAO  
 Rome

副 代 表  
 林 干  
 中国常驻粮农组织代表全权公使  
 罗 马

ZHANG SHI-ZHAN  
 Alternate Permanent Representative  
 of China to FAO  
 Rome

副 代 表  
 张 式 澈  
 中国常驻粮农组织副代表  
 罗 马

LI ZHENHUAN  
 Deputy Division Director  
 Department of Foreign Affairs  
 Ministry of Agriculture,

Animal Husbandry and Fisheries  
Beijing

副代表  
李震环  
农牧渔业部外事司国际处  
副处长  
北京

WU TIANXI  
Senior Agricultural Economist  
Department of Foreign Affairs  
Ministry of Agriculture,  
Animal Husbandry and Fisheries  
Beijing

副代表  
吴天锡  
农牧渔业部外事司  
高级农业经济学家  
北京

JIN XIANG-YUN  
Second Secretary  
Permanent Representation of China to FAO  
Rome

副代表  
金祥云  
中国常驻粮农组织代表处  
二秘  
罗马

Advisers  
WANG PING CHUNG  
Third Secretary  
Permanent Representation of China to FAO  
Rome

顾问  
王炳忠  
中国常驻粮农组织代表处  
三秘  
罗马

Mrs ZHU ZHENG XUAN  
Attaché  
Permanent Representation of China to FAO  
Rome

顾 问  
 朱 征 瑛  
 中国常驻粮农组织代表处  
 随 员  
 罗 马

COLOMBIA - COLOMBIE

Representante  
 Gonzalo BULA HOYOS  
 Embajador de Colombia ante la FAO  
 Roma

Suplente  
 Sra.Dra. Dory SANCHEZ  
 Ministro Consejero  
 Representación Permanente de  
 Colombia ante la FAO  
 Roma

Adjunto  
 Jaime GODIN  
 Tercer Secretario  
 Representación Permanente de  
 Colombia ante la FAO  
 Roma

CONGO

Représentant  
 Joseph TCHICAYA  
 Ambassadeur du Congo auprès de la FAO  
 Rome

Suppléant  
 Alphonse MOUANGA  
 Attaché financier  
 Représentant permanent suppléant  
 du Congo auprès de la FAO  
 Rome

CUBA

Representante  
 Pedro A. MORALES CARBALLO  
 Dirección de Organismos Internacionales  
 del Comité Estatal de Colaboración  
 Económica (CECE)  
 La Habana

Suplentes  
 Leopoldo ARIZA HIDALGO  
 Embajador,  
 Representante Permanente de Cuba ante la FAO  
 Roma

Sra. Da. Grafila SOTO CARRERO  
 Comité Estatal de Colaboración Económica  
 La Habana

Adjunto  
 Ernesto TIZOL MARTINEZ  
 Tercer Secretario  
 Representación Permanente de Cuba  
 ante la FAO Roma

ECUADOR - EQUATEUR

Representante  
 A. PINOARGOTE  
 Embajador del Ecuador en Italia  
 Representante Permanente ante la FAO  
 Roma

EGYPT - EGYPTE - EGIPTO

Representative  
 Ahmed SIDKY  
 Ambassador  
 Permanent Representative of Egypt to FAO  
 Rome

مسدوب  
 أحمد صدقى  
 سفير  
 المعتمد الدائم لمصر لدى المنظمة  
 روما

Alternates  
 Yousef A. HAMDI  
 Agricultural Counsellor  
 Alternate Permanent Representative  
 of Egypt to FAO  
 Rome

مناوب  
 يوسف على حمدى  
 المستشار الزراعى  
 المعتمد الدائم للنائب لمصر لدى المنظمة  
 روما

Adel H. EL SARKI  
 Director-General of International  
 Organizations and Conferences Department  
 Ministry of Agriculture  
 Cairo

مناوب  
 عادل حلبي السركى  
 مدير عام المنظمات والمؤتمرات الدولية  
 العلاقات الزراعية الخارجية  
 وزارة الزراعة ، القاهرة  
 فندق لا تسيلوت  
 روما

ETHIOPIA - ETHIOPIE - ETIOPIA

Representative  
 AKLU GIRGRE

Permanent Secretary  
Ministry of Agriculture  
Addis Ababa

Alternate  
**SOLOMON BELLETE**  
Head, Department of Agriculture  
National Revolutionary Development Campaign  
and Central Planning Supreme Council  
Addis Ababa

Adviser  
**TESSEMA NEGASH**  
Deputy Permanent Representative  
of Ethiopia to FAO  
Rome

FRANCE - FRANCIA

Représentant  
**Albert FEQUANT**  
Ambassadeur auprès de l'OAA  
Rome

FRANCE (continued)

Suppléants  
**Pierre ELMANOWSKY**  
Administrates civil  
Secrétaire général du Comité interministériel  
pour l'agriculture et l'alimentation  
Paris

Norbert CARRASCO-SAULNIER  
Représentant permanent adjoint  
de la France auprès de l'OAA  
Rome

Guy FRADIN  
Chef du Bureau de la coopération  
internationale Ministère de l'agriculture  
Paris

Patrick PASCAL  
Direction des Nations Unies et des  
Organisations internationales  
Ministère des relations extérieures  
Paris

Jean-Pol NEME  
Attaché agricole  
Représentation permanente de la  
France auprès de l'OAA  
Rome

Michel YOVANOVITCH  
Bureau de la coopération internationale  
service des relations internationales  
Ministère de l'agriculture  
Paris

GERMANY, FEDERAL REPUBLIC OF –

ALLEMAGNE, REPUBLIQUE FEDERALS D' -ALEMANIA, REPUBLICA FEDERAL DE

Representative  
 Wolfgang A.F. GRABISCH Ministerialrat  
 Federal Ministry of Food,  
 Agriculture and Forestry  
 Bonn

Gerhard LIEBER  
 Counsellor  
 Alternate Permanent Representative of the  
 Federal Republic of Germany to FAO  
 Rome

Gerhard WESTDICKENBERG  
 Legationsrat I  
 Federal Foreign Office  
 Bonn

GERMAN(continued)

Erich SCHROEDER  
 Oberregierungsrat  
 Federal Ministry of Food  
 Agriculture and Forestry  
 Bonn

INDIA- INDE

Representative  
 S.P.MUKERJI  
 Secretary  
 Department of Agriculture and Cooperation  
 New Delhi

Alternate  
 Jagdish Chand AJMANI  
 Ambassador of India in Italy  
 Permanent Representative of India to FAO  
 Rome

Associates  
 Nawal KISHORE  
 Under-Secretary  
 Department of Agriculture and Cooperation  
 New Delhi

K.B. BALA  
 Counsellor  
 Embassy of India  
 Rome

INDONESIA - INDONESIE

Representative  
 A. KOBIR SASRADIPOERA  
 Ambassador  
 Permanent Representative of Indonesia to FAO  
 Rome

Alternates  
 AMIDJONO MARTOSUWIRYO  
 Agricultural Attaché  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

Associates  
 HIDAYAT GANDA ATMADJA  
 Senior Official Foreign  
 Cooperation Bureau  
 Ministry of Agriculture  
 Jakarta

ADANG HARTAWAN  
 Senior Official  
 Ministry for Foreign Affairs  
 Jakarta

HERRY HARJONO  
 Chief, Economics Division  
 Indonesian Embassy  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

SUHARYO HUSEN  
 Assistant Agricultural Attaché  
 Indonesian Embassy  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

#### IRELAND - IRLANDE - IRLANDA

Representative  
 P. O'DONOGHUE  
 Principal, Department of Agriculture  
 Chairman, Irish National FAO Committee  
 Dublin

Alternate  
 Miss Nuala RAYEL  
 First Secretary, Embassy of Ireland  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

#### ITALY - ITALIE - ITALIA

Représentant  
 Bruno CORTI  
 Sous-Secrétaire d'Etat aux affaires étrangères  
 Rome

Suppléants  
 Sergio Silvio BALANZINO  
 Ministre plénipotentiaire  
 D&eacute;p&acutemant de la coopération au développement  
 Ministère des affaires étrangères  
 Rome

Giorgio TESTORI  
 Conseiller d'Ambassade  
 Chef du Bureau VIII  
 Direction générale des affaires économiques

Ministère des affaires étrangères  
Rome

Mario FUGAZZOLA  
Conseiller d'Ambassade  
Ministère des affaires étrangères

Giovanni  
ARMENTO Ministère du Trésor  
Rome

Mme Giovannella ROSSI PEROTTI  
Représentant permanent suppléant de  
l'Italie auprès de la FAO  
Rome

Mile Paola IMPERIALE  
Deuxième Secrétaire  
Représentation permanente de l'Italie  
auprès de la FAO  
Rome

Conseillers  
Mme Francesca ZAFARANA  
Direction U.R.I.  
Ministère de l'agriculture et des forêts  
Rome

Giorgio VISETTI  
Secrétaire d'Ambassade  
Ministère des affaires étrangères

ITALY (continued)

Bernardo PALESTINI  
Inspecteur en chef  
Direction générale de la production agricole  
Ministère de l'agriculture et des forêts  
Rome

Silvano SALVATICI  
Direction générale de l'économie forestière  
Ministère de l'agriculture et des forêts  
Rome

Gianni ZANONI  
Direction générale de l'économie forestière  
Ministère de l'agriculture et des forêts  
Rome

Antonio PEROVICH  
Direction générale de la tutelle  
Ministère de l'agriculture et des forêts  
Rome

Mme Angela MILANO  
Direction générale de la tutelle  
Ministère de l'agriculture et des forêts  
Rome

Giovanni PREVITI  
Trésorerie générale - Section VII

Ministère du Trésor  
Rome

Nunzio GUGLIELMINO  
Direction générale du trésor  
Ministère du trésor  
Rome

IVORY COAST - COTE-D'IVOIRE -COSTA DE MARFIL

Représentant  
Souleymane SAKO  
Ambassadeur de Côte-d'Ivoire en Italie  
Représentant permanent auprès de la FAO  
Rome

Suppléant  
Armel KOUDOU  
Ministre Conseiller  
Ambassade de Côte-d'Ivoire  
Rome

JAPAN - JAPOH

Representative  
Akira NAGA  
Permanent Representative of Japan to FAO  
Rome

Alternates  
Kazuhiko MATSUSHITA  
Director  
International Cooperation Division  
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries  
Tokyo

JAPAN (continued)

Takakata OKAMOTO  
Senior Official  
International Cooperation Division  
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries  
Tokyo

Takashi SATONE  
Specialized Agencies Division  
United Nations Bureau  
Ministry of Foreign Affairs  
Tokyo

Satoru GOTO  
Alternate Permanent Representative of  
Japan to FAO  
Rome

KENYA - KEMIA

Representative  
Walter E. ADERO  
Chief, Crop Production Division  
Ministry of Agriculture  
Nairobi

## Alternates

Reuben B. RYANGA  
 Minister Plenipotentiary of Kenya to FAO  
 Rome

Peter M. AMUKOA  
 First Secretary (Agriculture)  
 Alternate Permanent Representative of Kenya to FAO  
 Rome

LEBANON - LIBAN - UBANO **لبنان**

Représentant  
 Khalil HADDAD  
 Ambassadeur du Liban en Italie  
 Rome

مندوب  
 خليل حداد  
 سفير لبنان في إيطاليا  
 روما

Suppléant  
 Elias HRAOUI  
 Député  
 Beyrouth

مناوب  
 إلياس هراوي  
 عضو مجلس النواب  
 بيروت

LEBANON (continued)

Adjoints  
 Adnan AL KADI  
 Premier Secrétaire  
 Ambassade du Liban  
 Rome

معاون  
 عدنان القاضي  
 سكرتير أول  
 سفارة لبنان في إيطاليا  
 روما

Ahmad DARIAN  
 Attaché de Presse  
 Ambassade du Liban

Rome

معاون  
أحمد دينان  
ملحق مصحف  
سفارة لبنان في إيطاليا  
روما

Conseiller  
Tanios SADAKA  
Attaché,  
Ambassade du Liban  
Rome

مستشار  
طانيوس صدقة  
الملحق في السفارة  
اللبنانية في روما

#### LESOTHO

Representative  
R.T. MOCHEBELELE  
Director, Technical Services  
Ministry of Agriculture  
Maseru

Alternate  
Chaka NTSANE  
Ambassador of Lesotho in Italy  
Permanent Representative to FAO  
Rome

Adviser  
Marabe PHOOFOLO  
Deputy Permanent Representative of Lesotho  
to FAO  
Rome

#### MALAYSIA - MALAISIE - MALASIA

Representative  
RADIN SOENARNO  
Secretary-General  
Ministry of Agriculture  
Kuala Lumpur

Alternates  
DATO KAMARUDDIN ARIFF  
Ambassador of Malaysia in Italy  
Permanent Representative to FAO  
Rome

MALAYSIA - MALAISIE - MALASIA (continued)

ABDUL WAHID bin ABDUL JALIL  
 Agricultural Attaché  
 Embassy of Malaysia  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

MOHD. YASIN bin MOHD. SALLEH  
 Assistant Agricultural Attaché  
 Embassy of Malaysia  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

MEXICO - MEXIQUE

Representante  
 Antonio JUAN-MARCOS ISSA  
 Embajador de México ante la FAO  
 Roma

Suplentes  
 Guillermo KELLEY SALINAS  
 Representante Permanente Alterno  
 de México ante la FAO  
 Roma

Francisco MARTINEZ GOMEZ  
 Consejero Agrícola  
 Representación Permanente de  
 México ante la FAO  
 Roma

Asesores  
 Joaquín PIÑA ARMENDARIZ  
 Consejero Comercial  
 Representación Permanente de  
 México ante la FAO  
 Roma

Sra. Doña Mercedes RUIZ ZAPATA  
 Segundo Secretario  
 Representación Permanente de  
 México ante la FAO  
 Roma

MOROCCO - MAROC - MARRUECOS

Représentant  
 Mokhtar NAANANI  
 Chef de la Division de la planification.  
 Ministère de l'agriculture et de la  
 Réforme agraire  
 Rabat

مُسَبِّد وَب  
 مختار نعاني  
 مدير قسم التخطيط  
 وزارة الفلاحة والصلاح الزراعي  
 الرباط

Suppléant  
Aziz MEKOUAR  
Chargé d'Affaires a.i.  
Ambassade du Royaume du Maroc  
Rome

ممثل فوق  
عزيز مكوار  
القائم بالأعمال بالنيابة  
سفارة المملكة المغربية  
روما

NEW ZEALAND - NOUVELLE-ZELANDE - NUEVA ZELANDIA

Representative  
John BELGRAVE  
Assistant Director-General  
Ministry of Agriculture and Fisheries  
Wellington

Alternates  
Winston A. COCHRANE  
Counsellor  
Permanent Representative of New Zealand to FAO  
Rome

Graham J. BOXALL  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

Adviser  
Miss A. SKELLY  
Embassy of New Zealand  
Rome

NIGERIA  
Representative  
O. AWOYEMI  
Director  
Federal Department of Agriculture  
Lagos

Alternate  
Jaafaru LADAN  
Permanent Representative of Nigeria  
to FAO  
Rome

NORWAY - NORVEGE - NORUEGA

Representative  
P.H. GRUE  
Director-General of Agriculture  
Ministry of Agriculture  
Oslo

Alternates  
A.F. BOTHNER

Ambassador  
Ministry of Foreign Affairs  
Oslo

Mrs Mette RAVN  
Second Secretary  
Royal Norwegian Embassy  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

Adviser  
Mrs Gabriella DANMÅRK  
Counsellor  
Ministry of Agriculture  
Oslo

PAKISTAN

Representative  
Abdul WAHEED  
Ambassador of Pakistan in Italy  
Permanent Representative to FAO  
Rome

Alternate  
Tanwir AHMAD  
Agricultural Counsellor  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

PANAMA

Representante  
Sra. Dra. Mayra IVANKOVICH de AROSEMENA  
Embajador de Panamá ante la FAO  
Roma

Suplente  
Alfredo ACUÑA HUMPHRIES  
Representante Permanente Alterno  
de Panamá ante la FAO  
Roma

PHILIPPINES - FILIPINAS

Representative  
Arturo R. TANCO, Jr.  
Minister of Agriculture  
Manila

Alternate  
Orlando SACAY  
Deputy Minister of Agriculture  
Manila

Advisers  
Ms Marinella CASTILLO  
Chief Assistant, International Affairs  
Ministry of Agriculture  
Manila

Miss M. D. INGLES  
OIC, Office of Head Executive Assistant  
Ministry of Agriculture  
Manila

Julius D. TORRES  
Special Assistant to the  
Minister for Natural Resources  
Manila

Horacio CARANDANG  
Agricultural Attaché  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

Joemari D. GEROCHI  
Senior Executive Assistant  
Bureau of Fisheries and Aquatic Resources  
Manila

Felipe PEÑA CORLETO II  
Special Assistant to the  
Minister of Natural Resources  
Manila

Aladdin VILLACORTE  
Third Secretary  
Embassy of the Philippines  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

Miss Maria Luisa GAVINO  
Assistant Agricultural Attaché  
Embassy of the Philippines  
Rome

POLAND - POLOGNE - POLONIA

Representative  
Zdzislaw GROCHOWSKI  
Vice-Minister of Agriculture and  
Food Economy  
Chairman of the Polish National  
FAO Committee  
Warsaw

Alternates  
Jozef MAJCHER  
Counsellor  
Embassy of the Polish People's Republic  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

Czeslaw MUSZALSKI  
Adviser to the Minister of Foreign Affairs  
Warsaw

Associate  
Mrs Małgorzata PIOTROWSKA  
Senior Specialist  
Polish National FAO Committee  
Warsaw

PORUGAL

Representative  
 Josée Eduardo MENDES FERREIRA  
 Chairman of the Portuguese  
 National FAO Committee  
 Lisbon

Alternates  
 Rui de MEIRA FERREIRA  
 Minister Counsellor  
 Permanent Representative of Portugal to FAO  
 Rome

Ilídio BARBOSA  
 Director, International Cooperation  
 Ministry of Agriculture, Trade  
 and Fisheries  
 Lisbon

José Manuel BULHÃO MARTINS Alternate Permanent Representative of Portugal to FAO Rome

ROMANIA - ROUMANIE - RUMANIA

Représentant  
 Nicolae DIMITRIU  
 Secrétaire général  
 Comité national roumain de la FAO  
 Bucarest

Suppléant  
 Ilie GRAUR  
 Deuxième Secrétaire  
 Ambassade de Roumanie  
 Représentant Permanent suppléant  
 auprès de la FAO  
 Rome

SAUDI ARABIA (KINGDOM OF) - ARABIE SAoudite  
 (ROYAUME D') - ARABIA SAUDITA (REINO DE)

Representative  
 Atif Y. BUKHARI  
 Ambassador of Saudi Arabia to FAO  
 Rome

منسّد و ب  
 طاطفي حمي بخاري  
 سفير المملكة العربية السعودية  
 لدى المنظمة  
 روما

Alternate  
 Mostafa 1. MAHDI  
 Assistant to the Ambassador of  
 Saudi Arabia to FAO  
 Rome

مساوب  
 مصطفى ابراهيم مهدي  
 مساعد الممثل الدائم  
 للملكة العربية السعودية  
 لدى المنظمة  
 روما

SUDAN - SOUDAN - SUDAN

Representative  
 Amir Abdalla KHALIL  
 Minister Plenipotentiary  
 Permanent Representative of the  
 Sudan to FAO  
 Rome

مسدوب  
 احمد عبد الله خليل  
 الوزير المفوض ،  
 مندوب السودان الدائم لدى المنظمة  
 روما

Alternate  
 Alor Kuol KUOL  
 First Secretary,  
 Sudan Embassy  
 Rom

=  
 مساوب  
 كوال آلور كوال  
 سكرتير أول  
 سفارة جمهورية السودان الديمقراطية  
 روما

SYRIA - SYRIE - SIRIA

Representative  
 Adnan DOUEDARI  
 Minister Plenipotentiary  
 Permanent Representative of the  
 Syrian Arab Republic to FAO  
 Rome

مسدوب  
 عدنان دوداري  
 الوزير المفوض  
 والممثل الدائم لسوريا  
 لدى المنظمة  
 روما

THAILAND - THAILANDE - TAILANDIA

Representative  
 Chote SUIPAKIT  
 Secretary-General  
 National FAO Committee  
 Ministry of Agriculture and Cooperatives  
 Bangkok

Alternates  
 Vanrob ISARANKURA  
 Agricultural Counsellor  
 Royal Thai Embassy  
 Permanent Representative to FAO  
 Rome

Sunai TEPEHAVAL  
 Commercial Counsellor  
 Royal Thai Embassy  
 Alternate Permanent Representative to FAO  
 Rome

Pichai PONGPAET  
 First Secretary  
 Royal Thai Embassy  
 Rome

UNITED KINGDOM - ROYAUME-UNI - REINO UMIDO

Representative  
 P.S. McLEAN  
 Minister  
 Permanent Representative of the  
 United Kingdom to FAO  
 Rome

Alternates  
 J.M. SCOULAR  
 Principal  
 Overseas Development Administration  
 Secretary, FAO National Committee  
 London

Mrs M.C. WENNER  
 External Relations Division  
 Ministry of Agriculture, Fisheries and Food  
 London

UNITED STATES OF AMERICA - ETATS-UNIS D'AMERIQUE  
ESTADOS UNIDOS BE AMERICA

Representative  
 Seeley G. LODWICK  
 Under-Secretary for International Affairs  
 and Commodity Programs  
 Department of Agriculture  
 Washington, D.C.

Alternates  
 Roger A. SORENSEN  
 Minister Counsellor for FAO Affairs

United States Embassy  
Rome

Mrs Joan S. WALLACE  
Administrator  
Office of International Cooperation  
and Development  
Department of Agriculture  
Washington, D.C.

Advisers  
Chester R. BENJAMIN  
Office of International Cooperation and  
Development  
Department of Agriculture  
Washington, D.C.

George J. DIETZ  
Attache for U.N. Food and Agricultural Affairs  
United States Embassy  
Rome

James J. GORMLEY  
Agricultural Development Division  
Bureau of International Organization Affairs  
Department of State  
Washington, D.C.

Martin KRIESBERG  
Office of International Cooperation and  
Development  
Department of Agriculture  
Washington, D.C.

Michael METELITS  
Alternate U.S. Representative to the U.N.  
Agencies for Food and Agriculture  
United States Embassy  
Rome

Allen PRINDLE  
Office of International Affairs  
Bureau of Program and Policy Coordination  
Agency for International Development  
Washington, D.C.

UPPER VOLTA - HAUTE-VOLTA - ALTO VOLTA

Représentant  
Marcel TATIETA  
Directeur des Services agricoles  
Ministère du développement rural  
Ouagadougou

Suppléant  
Joseph KABORE  
Représentant permanent adjoint de la  
Haute-Volta auprès de la FAO et du FIDA

VENEZUELA

Representante  
Héctor Hernández CARABAÑO  
Embajador de Venezuela ante la FAO  
Roma

Suplentes  
Sra. Dra. María Isabel CASELLAS  
Consejero  
Representante Permanente Alterno ante la FAO  
Roma

Sra. Lie. Beatriz MONTIEL ATENCIO  
Representante Permanente Alterno ante la FAO  
Roma

Asesores  
Alberto BRUGNOLI CRUCIANI  
Segundo Secretario  
Representación Permanente de Venezuela  
ante la FAO  
Roma

Sra. D<sup>a</sup>. Lourdes PLANAS  
Segundo Secretario  
Representación Permanente de Venezuela  
ante la FAO  
Roma

**YUGOSLAVIA - YOUGOSLAVIE**

Representative  
Francek PAJENK  
Assistant President of the Federal  
Committee for Agriculture  
Belgrade

Alternates  
Milan TRKULJA  
University Professor - University of Novi Sad

Milan ZJALIC  
Minister Counsellor  
Permanent Representative of Yugoslavia  
to FAO  
Rome

**ZAMBIA - ZAMBIE**

Representative  
F.M. MBEWE  
Director of Planning  
Ministry of Agriculture and Water Development  
Lusaka

Adviser  
Benas E. PHIRI  
First Secretary  
Embassy of Zambia  
Alternate Permanent Representative of Zambia  
to FAO  
Rome

## 非理事国的成员国观察员

المرءون من الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس

**OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS NOT MEMBERS OF THE COUNCIL**

**OBSERVATEURS D'ETATS MEMBRES NE SIEGEANT PAS AU CONSEIL**

**OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS QUE NO SON MIEMBROS DEL CONSEJO**

### ALGERIA - ALGERIA - ARGELIA -

Amar DAHMOUCHE

Représentant permanent adjoint  
de l'Algérie auprès de la FAO  
Rome

مُرْد حموش

المسنل الدائم المساعد للجزائر لدى المنظمة

روما

Belaïd HADJEM

Représentant permanent adjoint  
de l'Algérie auprès de la FAO Rome

بلعید حاجم

المسنل الدائم المساعد للجزائر لدى المنظمة

روما

### ALGERIA - ALGERIE - ARGELIA -(Suite)

Mile Rachida AOUDIA

Secrétaire des affaires étrangères  
Alger

رشيدية عودية

كاسب في وزارة الشؤون الخارجية

الجزائر

### AUSTRALIA - AUSTRALIE

Keith R. DOUGLAS-SCOTT

Ambassador

Permanent Representative to FAO  
Rome

David R. GREGORY

Counsellor (Agriculture)

Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

R.E. STENSHOLT  
Counsellor  
(Development Assistance)  
Alternate Permanent Representative to FAO  
Rome

AUSTRIA - AUTRICHE

Heinz LAUBE  
Permanent Representative  
of Austria to FAO  
Rome

BELGIUM - BELGIQUE - BELGICA

Guy STUYCK  
Ambassadeur de Belgique  
Auprès de la FAO  
Rome

Jean-Paul WARNIMONT  
Attaché  
Représentant permanent suppléant de  
la Belgique auprès de la FAO  
Rome

BOLIVIA - BOLIVIE

Miguel TORRICO RIVERO  
Ministro Consejero  
Representante Permanente Alterno  
ante la FAO  
Roma

Sra. Dona Consuelo BALLIVAN  
Segundo Secretario  
Embajada de Bolivia  
Roma

BULGARIA - BULGARIE

Peter VALKOV  
Premier Secrétaire,  
Ambassade de Bulgarie,  
Chargé des Relations avec la FAO  
Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC - REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE - REPUBLICA CENTROAFRICANA

Jean-Marie YOLLLOT  
Ambassadeur de la  
République centrafricaine  
Auprès de la FAO  
Rome

René W. DIMANCHE  
Attaché administratif et  
financier  
Représentant permanent suppléant  
Auprès de la FAO  
Rome

CHILE - CHILI

Sergio CADENASSO FERROGGIARO  
Embajador de Chile ante la FAO  
Roma

COSTA RICA

Carlos di MOTTOLA BALESTRA  
Embajador ante la FAO  
Roma

CYPRUS - CHYPKE - CHIPRE

Fotis G. POULIDES  
Ambassador of Cyprus to FAO  
Rome

George F. POULIDES  
Alternate Permanent Representative  
of Cyprus to FAO  
Rome

CZECHOSLOVAKIA - TCHECOSLOVAQUIE - CHECOSLOVAQUIA

J. SCHWARZ  
Counsellor  
Permanent Representative to FAO  
Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA –  
REPUBLIQUE POPULAIRE DEMOCRATIQUE DE COREE –  
REPUBLICA POPULAR DEMOCRATICA DE COREA

LI HYOK CHOL  
Deputy Permanent Representative to FAO  
Rome

YUN SU CHANG  
Third Secretary  
Permanent Representation of the  
Democratic People's Republic  
of Korea to FAO  
Rome

DENMARK - DANEMARK - DINAMARCA

John GLISTRUP  
Permanent Representative  
of Denmark to FAO  
Rome

Mrs Gertrud RIEMANN  
Head of Section  
Ministry of Agriculture  
Copenhagen

DOMINICAN REPUBLIC - REPUBLIQUE DOMINICAINE –  
REPUBLICA DOMINICANA

Srta. Dolores Margarita CEDEÑO PEREZ  
Consejero

Representante Permanente Alterno ante la FAO  
Roma

Dino CAMPAGNA  
Segundo Secretario  
Embajada de la República Dominicana  
Roma

EL SALVADOR

Ivo P. ALVARENGA  
Embajador de El Salvador en Italia  
Representante Permanente ante la FAO  
Roma

Srta. Mariá Eulalia JIMENEZ ZEPEDA  
Consejero  
Representante Permanente Alterno ante la FAO  
Roma

Ramón Federico MARTINEZ  
Consul General y Primer Secretario  
Representante Permanente Alterno ante la FAO  
Roma

FINLAND - FINLANDE - FINLANDIA

Holger MAURIA  
Special Adviser  
Ministry of Agriculture and  
Forestry  
Helsinki

Aarno LUTZ  
Permanent Representative of  
Finland to FAO  
Rome

GABON

Théophile MINKOUE  
Premier Conseiller  
Ambassade du Gabon  
Représentant permanent auprès de la FAO  
Rome

GHANA

Horatio MENDS  
Minister Counsellor (Agriculture)  
Permanent Representative to FAO  
Rome

GREECE - GRECE - GRECIA

Sotirios LEONXIDIS  
Président du Comité national grec  
de la FAO  
Athènes

Nicolas A. SALTAS  
Représentant permanent p.i. de la

Grèce auprès de la FAO  
Rome

Mile Zabetta IERONIMAKI  
Attaché  
Représentation permanente de la  
Grèce auprès de la FAO  
Rome

Mlle Zoe PAPADOPOULO  
Division des relations économiques  
internationales  
Ministère de l'agriculture  
Athènes

GUATEMALA

Guillermo ESTRADA STRECKER  
Consejero  
Representante Permanente ante la FAO  
Roma

Sra D<sup>a</sup>. Vilma JIMENEZ DE BARONNA  
Representante Permanente Alterno ante la FAO  
Roma

GUINEA - GUINEE

Sekou Mohamed CAMARA  
Conseiller  
Représentant permanent adjoint de la  
Guinée auprè s de la FAO  
Rome

HONDURAS

Srta Lie. Amelia GARCIA OVIEDO  
Agregado  
Representación Permanente  
de Honduras ante la FAO  
Roma

HUNGARY - HONGRIE - HUNGRIA

Lajos ZELKO  
Secretary General  
Hungarian National FAO Committee  
Budapest

Peter VANDOR  
Permanent Representative  
of Hungary to FAO  
Rome

IRAQ - ~~IRAQ~~

Hazem Fadhl NAJEB  
Alternate Permanent Representative  
of Iraq to FAO  
Rome

السيد / حازم فضل نجيب  
الممثل الدائم للنواب للجمهورية العراقية  
 لدى المنظمة  
 روما

ISRAEL

Elyahou DOUEK  
Permanent Representative of Israel  
to FAO  
Rome

JAMAICA - JAMAIQUE

Miss Vivia E. BETTON  
First Secretary  
Permanent Mission of Jamaica to FAO  
Geneva

KOREA, REPUBLIC OF - COREE, REPUBLIQUE DE  
COREA, REPUBLICA DE

CHUNG-OCK SEO  
Assistant Agricultural Attaché  
Alternate Permanent Representative of the  
Republic of Korea to FAO  
Rome

BYUNG-HAK MIN  
Second Secretary  
Alternate Permanent Representative of the  
Republic of Korea to FAO  
Rome

LIBERIA

D. Jas A. SIRLEAF  
Deputy Minister of Agriculture  
Regional Development  
Monrovia

Dominic BALLAYAN  
Agricultural Attaché  
Embassy of Liberia  
Rome

Jeremiah TULAY  
Project Manager  
Lofa County Agricultural Development  
Monrovia

LIBYA - LIBYE - LIBIA

Mohamed Sidki ZEHNI  
Permanent Representative to FAO  
Rome

MADAGASCAR

Therre Clément RAJAONA  
Conseiller  
Représentant permanent adjoint de  
Madagascar auprès de la FAO  
Rome

MALAWI

W.K. BANDA  
Principal Secretary  
Ministry of Agriculture  
Lilongwe

MALTA - MALTE

Istvan MOSKOVITS  
Counsellor  
Embassy of Malta  
Permanent Representative to FAO  
Rome

NETHERLANDS - PAYS-BAS - PAISES BAJOS

J. SONNEVELD  
Minister Plenipotentiary to FAO  
Rome

J. HEIDSMA  
Deputy Permanent Representative to FAO  
Rome

NICARAGUA

Humber to CARRION M.  
Embajador de Nicaragua ante la FAO  
Roma

PARAGUAY

Luis María AVEIRO MONELLO  
Representante Permanente Alterno  
del Paraguay ante la FAO  
Roma

PERU - PEROU

Javier GAZZO F.D.  
Embajador del Perú ante la FAO  
Roma

Harry BELEVAN  
Ministro Consejero  
Representante Permanente Alterno  
del Perú ante la FAO  
Roma

SENEGAL

Henri A. SENGHOR  
Ambassadeur  
Représentant permanent du Sénégal

Auprès de la FAO  
Rome

Falilou MBacké GUEYE  
Conseiller technique au Ministère  
du développement rural  
Dakar

Alioune DIAGNE  
Premier Conseiller  
Ambassade du Sénégal  
Rome

SIERRA LEONE - SIERRA LEONA

T.E.C. PALMER  
Agricultural Attaché  
Embassy of Sierra Leone  
Alternate Permanent Representative  
to FAO  
Rome

SPAIN - ESPAGNE – ESPAÑA

Juan Ignacio OVEJERO  
Secretario General del Comité  
Nacional Español para la FAO  
Madrid

Antonio PEREZ-MARSA  
Representante Permanente de España  
ante la FAO  
Roma

SRI LANKA

D.H.J. ABEYAGOONASEKERA  
Commercial Counsellor  
Alternate Permanent Representative  
to FAO  
Rome

SWEDEN - SUEDE - SUECIA

Gunnar HOERSTADIUS  
Secretary  
Swedish National FAO Committee  
Ministry of Agriculture- Stockholm

Gunnar ANDRE  
Agricultural Counsellor  
Alternate Permanent Representative  
of Sweden to FAO – Rome

Karl-Erik NORRMAN  
Counsellor  
Alternate Permanent Representative  
of Sweden to FAO – Rome

SWITZERLAND - SUISSE - SUIZA

Théodor GLASER  
Représentant permanent de la Suisse  
auprès de la FAO  
Rome

TANZANIA - TANZANIE

Joseph S. MTENGA  
Minister Counsellor  
Alternate Permanent Representative  
of Tanzania to FAO – Rome

TUNISIA - TUNISIE - TUNEZ 

Mohamed ABDELHADI  
Conseiller  
Représentant permanent de la  
Tunisie auprès de la FAO  
Rome

السيد / محمد عبد الهادي  
الممثل الدائم للجمهورية التونسية  
 لدى المنظمة  
 روما

Khédrî Mohamed LAROUSSI  
Administrates Conseiller  
Ambassade de Tunisie  
Rome

السيد / خضرى محمد العروض  
المستشار الإداري للسفارة التونسية  
بروما

TURKEY - TURQUIS - TURQUIA

A. Erdinc KARASPAÑ  
Permanent Representative of  
Turkey to FAO  
Rome

Hasim ÖĞÜT  
Agricultural Counsellor  
Alternate Permanent Representative  
of Turkey to FAO  
Rome

URUGUAY

Joaquin PIRIZ JORGE  
Primer Secretario, Embajada del Uruguay

Representante Permanente Alterno  
del Uruguay ante la FAO  
Rome

VIET NAM

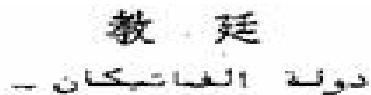
MAI LUONG  
Représentant permanent adjoint du  
Viet Nam auprès de la FAO  
Rome

Mme HOANG THI CU  
Attaché  
Représentant permanent adjoint du  
Viet Nam auprès de la FAO  
Rome

ZAIRE

TUMASI BENGA-NTUNDU KITITWA  
Ambassadeur  
Représentant permanent du Zaïre  
auprès de la FAO  
Rome

NGA-MA MAPELA  
Représentant permanent suppléant du Zaïre  
auprès de la FAO  
Rome

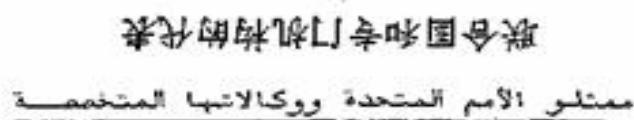


The Most Rev. A. FERRARI-TONIOLO  
Permanent Observer of the Holy See to FAO  
Vatican City

Rev. Aloysius FONSECA, S.J.  
Rome

Mgr. B. NOTARANGELO  
Adviser to the Confederation of Italian Farmers, Rome

L. BERNARDI  
Professor of Agricultural and Forestry Sciences  
Rome



REPRESENTATIVES OF UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES  
REPRESENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPECIALISEES  
REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS  
ESPECIALIZADOS

## UNITED NATIONS - NATIONS UNIES - NACIONES UNIDAS

Vladimir LISSITSKY  
 External Relations and  
 Interagency Affairs Division  
 Geneva

Mrs A. DJERMAKOYE  
 External Relations and  
 Interagency Affairs Division  
 Geneva

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA  
 AND THE PACIFIC  
 COMMISSION ECONOMIQUE ET SOCIALE POUR  
 L'ASIE ET LE PACIFIQUE  
 COMISION ECONOMICA Y SOCIAL PARA  
 ASIA Y EL PACIFICO

S.Z. KHAN  
 Chief Agriculture Division  
 Bangkok

ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA  
 COMMISSION ECONOMIQUE POUR L'ASIE OCCIDENTALE  
 COMISION ECONOMICA PARA ASIA OCCIDENTAL

A.S. ALWAN  
 Director  
 Joint ECWA/FAO Agriculture Division  
 Baghdad

OFFICE OF THE UN HIGH COMMISSIONER  
 FOR REFUGEES  
 HAUT-COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES  
 POUR LES REFUGIES  
 ALTO COMISIONADO DE LAS NACIONES UNIDAS  
 PARA LOS REFUGIADOS

U.KADRY  
 Representative for Italy  
 Rome

Mrs A. PRANDI  
 Assistant to Representative for Italy  
 Rome

UNITED NATIONS DEVELOPMENT  
 PROGRAMME  
 PROGRAMME DES NATIONS UNIES  
 POUR LE DEVELOPPEMENT  
 PROGRAMA DE LAS NACIONES UNIDAS  
 PARA EL DESARROLLO

Niranjan DESAI  
 Chief of External Relations Section  
 European Office  
 Geneva

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT  
 ORGANIZATION  
 ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE

**DEVELOPPEMENT INDUSTRIEL  
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA  
EL DESARROLLO INDUSTRIAL**

Philippe de MOUSTIER  
Interagency Programme Coordination  
Section  
Division of Policy Coordination  
Vienna

**UNITED NATIONS SOCIAL DEFENCE  
RESEARCH INSTITUTE  
INSTITUT DE RECHERCHE DES NATIONS UNIES  
SUR LA DEFENSE SOCIALE  
INSTITUTO DE INVESTIGACIONES DE LAS  
NACIONES UNIDAS PARA LA DEFENSA SOCIAL**

Ugo LEONE  
Assistant Director  
Rome

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME  
PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR L'ENVIRONNEMENT  
PROGRAMA DE LAS NACIONES UNIDAS PARA EL MEDIO AMBIENTE**

G.N. GOLUBEV  
Assistant Secretary General  
Assistant Executive Director  
Office of EnviRONment Programme  
Nairobi

**WORLD FOOD COUNCIL  
CONSEIL MONDIAL DE L'ALIMENTATION  
CONSEJO MUNDIAL DE LA ALIMENTACION**

Salahuddin AHMED  
Deputy Executive Director  
Rome

Rajinder KAUSHIK  
Senior Economist  
Rome

**WORLD FOOD PROGRAMME  
PROGRAMME ALIMENTAIRE MONDIAL  
PROGRAMA MUNDIAL DE ALIMENTOS**

J.C. INGRAM  
Executive Director  
Rome

S. AHMED <sup>1</sup>  
Deputy Executive Director  
Rome

Juan Felipe Yriart <sup>2</sup>  
Deputy Executive Director a.i.  
Rome

M. El Midani  
Director, WPR

Rome

R.M. CASHIN  
Director, WPM  
Rome

E.E. LÜHE  
Director, WPX  
Rome

C.D. PAOLILLO  
Economic Adviser, WPD  
Rome

R. SINTOBIN  
Deputy Director, WPR  
Rome

M.Y. ZAKARIA  
Deputy Director, WPX  
Rome

F. HOLDER  
Director, WPDE  
Rome

D.J. SHAW  
Senior Economist, Policy Unit  
Rome

Q.H. HAQUE  
Chief, WPXR  
Rome

A. BRENNAN  
Chief, WPXB  
Rome

W.J. BARNSDALE  
Assistant to Executive Director  
Rome

P. KELLOWAY  
Senior Liaison Officer  
(Inter-Agency Policy Issues)  
Rome

I.G.M. TAYLOR  
External Relations Officer, WPXR  
Rome

D. CRAIG  
Public Relations Officer, WPXR  
Rome

INTERNATIONAL LABOUR ORGANISATION  
ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL  
ORGANIZACION INTERNACIONAL DEL TRABAJO

F. D'ATTILIA  
Director, Branch Office  
Rome

I. CORDISCHI  
Deputy Director, Branch Office  
Rome

WORLD BANK  
BANQUE MONDIALE  
BANCO MUNDIAL

Marius VERAART  
FAO/IFAD Coordinator  
Agriculture and Rural Development  
Department  
Washington D.C.

INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT  
FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE  
FONDO INTERNACIONAL DE DESARROLLO AGRICOLA

Abbas ORDOOBADI  
Assistant President  
General Affairs Department  
Rome

Muntasir LABBAN  
External Relations Officer  
Rome

欧洲经济共同体

المجموعة الاقتصادية الأوروبية

EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY  
COMMUNAUTE ECONOMIQUE EUROPÉENNE,  
COMUNIDAD ECONOMICA EUROPEA

Gilles DESESQUELLES  
Administrates à la Direction générale  
de l'agriculture -  
Relations internationales  
Bruxelles

政府间组织观察员

المراسلون من المنظمات الحكومية الدولية

**OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS**  
**OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS**  
**INTERGOUVERNEMENTALES**  
**OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES**  
**INTERGUBERNAMENTALES**

ARAB CENTRE FOR THE STUDY OF ARID ZONES  
AND DRY LANDS  
CENTRE ARABE D'ETUDES DES TERRES ARIDES  
ET NON IRRIGUEES  
CENTRO ARABE PARA EL ESTUDIO DE LAS ZONAS  
ARIDAS Y LAS TIERRAS DE SECANO

Salah Edin KEURDI  
Director of the Project  
for Research and Development  
of Wheat and Barley in Semi-arid  
Regions  
Damascus

ARAB ORGANISATION FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT  
ORGANISATION ARABE POUR LE DEVELOPEMENT  
AGRICOLE  
ORGANIZACION ARABE-PARA EL DESARROLLO AGRICOLA

Sayed Hussein Ahmed AHMED  
Chief of Division  
Economic Department  
Khartoum

COMMONWEALTH SECRETARIAT  
SECRETARIAT POUR LES PAYS DU COMMONWEALTH  
SECRETARIA DE LA COMMONWEALTH

K. Mokammel HAQUE  
Director, Food PROduction and Rural  
Development Division, London

DESERT LOCUST CONTROL ORGANIZATION  
FOR EASTERN AFRICA  
ORGANISATION DE LUTTE CONTRE LE  
CRIQUET PELERIN DANS L'EST AFRICANS  
ORGANIZACION PARA LA LUCHA CONTRA LA  
LANGOSTA DEL DESIERTO EN EL AFRICA ORIENTAL

K.M. AHMED  
Director of Operations  
Addis Ababa

INTERGOVERNMENTAL COMMITTEE FOR MIGRATION  
COMITE INTERGOUVERNEMENTAL POUR LES MIGRATIONS  
COMITE INTERGUBERNAMENTAL PARA LAS MIGRACIONES

A. ARDITTIS  
Chief of Mission  
Rome

INTERNATIONAL WHEAT COUNCIL  
CONSEIL INTERNATIONAL DU BLE  
CONSEJO INTERNACIONAL DEL TRIGO

J.H. PAROTTE  
Executive Secretary  
London

ITALIAN LATIN-AMERICAN INSTITUTE  
INSTITUT ITALO-LATINO-AMERICAIN  
INSTITUTO ITALO-LATINO AMERICANO

Jos' Daniel FALDINI  
Secretario General A.I.,  
Rome

ORGANIZATION FOR ECONOMIC COOPERATION  
AND DEVELOPMENT

ORGANISATION DE COOPERATION ET DE  
DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES  
ORGANIZACION DE COOPERACION Y  
DESARROLLO ECONOMICOS

G. VASTA  
Consultant  
Directorate for Food, Agriculture  
and Fisheries  
Rome

非政府性组织观察员  
المرأة في المنظمات غير الحكومية

**OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS**  
**OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS**  
**NON GOUVERNEMENTALES**  
**OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES**  
**NO GUBERNAMENTALES**

ASSOCIATED COUNTRY WOMEN OF THE WORLD  
UNION MONDIALE DES FEMMES RURALES  
UNION MUNDIAL DE MUJERES DE CAMPO

Mrs Ann BURGESS  
Permanent Representative to FAO  
ROme

CARITAS INTERNATIONALIS

Mrs Derna CERBELLA  
Rome

INTERNATIONAL ALLIANCE OF WOMEN  
ALLIANCE INTERNATIONALE DES FEMMES  
ALIANZA INTERNACIONAL DE MUJERES

Mrs SaROjini PILLAY  
Permanent Representative to FAO  
Rome

INTERNATIONAL ASSOCIATION OF  
AGRICULTURAL ECONOMISTS  
ASSOCIATION INTERNATIONALE DES  
ECONOMISTES AGRONOMIQUES  
ASOCIACION INTERNACIONAL DE  
ECONOMISTAS AGRICOLAS

Mrs Margaret LOSEBY  
Rome

INTERNATIONAL CATHOLIC RURAL ASSOCIATION  
ASSOCIATION RURALE CATHOLIQUE INTERNATIONALE  
ASOCIACION RURAL CATOLICA INTERNACIONAL

F. CORTESI  
Secretary General  
Rome

INTERNATIONAL CHAMBER OF COMMERCE  
CHAMBRE DE COMMERCE INTERNATIONALE  
CAMARA DE COMERCIO INTERNACIONAL

Roberto GIORDANI  
Membre du Centre d'études de la  
Confédération générale agricole  
italienne  
Rome

INTERNATIONAL COMMISSION ON IRRIGATION  
AND DRAINAGE  
COMMISSION INTERNATIONALE DES IRRIGATIONS  
ET DU DRAINAGE  
COMISION INTERNACIONAL DE LA IRRIGACION  
Y EL SANEAMIENTO

Giuseppe BELLONI  
Rome

INTERNATIONAL CONFEDERATION  
OF FREE TRADE UNIONS  
CONFEDERATION INTERNATIONALE  
DES SYNDICATS LIBRES  
CONFEDERACION INTERNACIONAL DE ORGANIZACIONES  
SINDICALES LIBRES

Mrs Maria-Teresa GUICCIARDI  
Permanent Representative to FAO  
Rome

INTERNATIONAL COOPERATIVE ALLIANCE  
ALLIANCE COOPERATIVE INTERNATIONALE  
ALIANZA COOPERATIVA INTERNACIONAL

Umberto CANULLO  
Permanent Representative to FAO  
Rome

INTERNATIONAL COUNCIL ON SOCIAL WELFARE  
CONSEIL INTERNATIONAL DE L'ACTION SOCIALE  
CONSEJO INTERNACIONAL DE BIENESTAR SOCIAL

Mrs Emma FASOLO  
Representative to FAO  
Rome

INTERNATIONAL COUNCIL OF WOMEN  
CONSEIL INTERNATIONAL DES FEMMES  
CONSEJO INTERNACIONAL DE MUJERES

Mrs Lena PASSERINI  
Permanent Representative to FAO  
Rome

INTERNATIONAL FEDERATION OF  
AGRICULTURAL PRODUCERS  
FEDERATION INTERNATIONALE DES  
PRODUCTEURS AGRICOLES  
FEDERACION INTERNACIONAL DE  
PRODUCTORES AGRICOLAS

M.P. CRACKNELL  
Secretary General  
Paris

Mrs G. PELÀ  
Liaison Officer with FAO  
Rome

INTERNATIONAL FEDERATION FOR HOME ECONOMICS  
FEDERATION INTERNATIONALE POUR  
L'ECONOMIE FAMILIALE  
FEDERACION INTERNACIONAL DE ECONOMIA FAMILIAR

Mrs Betty WILLIAMS  
Permanent Representative to FAO  
Rome

INTERNATIONAL UNION OF FAMILY ORGANIZATIONS  
UNION INTERNATIONALE DES ORGANISMES FAMILIAUX  
UNION INTERNACIONAL DE ORGANISMOS FAMILIARES

André DUFFAURE  
Représentant permanent auprès de la FAO  
et President de la Commission rurale  
Paris

INTERNATIONAL UNION OF NUTRITIONAL SCIENCES  
UNION INTERNATIONALE DES SCIENCES DE LA NUTRITION  
UNION INTERNACIONAL DE CIENCIAS DE LA NUTRICION

Flaminio FIDANZA  
Permanent Representative to FAO  
Perugia

INTERNATIONAL RAIFFEISEN UNION  
UNION INTERNATIONALE RAIFFEISEN  
UNION INTERNACIONAL RAIFFEISEN

Fulvio D'ADAMO  
Directeur, Federation italienne  
des caisses rurales  
Rome

LATIN AMERICAN ASSOCIATION OF FINANCE  
DEVELOPMENT INSTITUTIONS  
ASSOCIATION LATINO-AMERICAINE DES INSTITUTIONS  
FINANCIERES DE DEVELOPPEMENT  
ASOCIACION LATINO-AMERICANA DE INSTITUCIONES  
FINANCIERAS DE DESARROLLO

Prospero DE FILIPPIS

ORGANIZATION OF AFRICAN TRADE UNION UNITY  
ORGANISATION DE L'UNITE SYNDICALE AFRICAINE  
ORGANIZACION DE LA UNIDAD SINDICAL AFRICANA

Kwaku HALIGAH  
Secretary General of the Pan-African  
Federation of Agricultural Trade Unions  
Accra

PANAFRICAN INSTITUTE FOR DEVELOPMENT  
INSTITUT PANAFRICAIN POUR LE DEVELOPPEMENT  
INSTITUTO PANAFRICANO DE DESARROLLO

G. LAMBERT-LAMOND  
Conseiller principal  
Genève

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR  
PEACE AND FREEDOM  
LIGUE INTERNATIONALE DBS FEMMES POUR  
LA PAIX ET LA LIBERTE  
LIGA INTERNACIONAL DE MUJERES PRO  
PAZ Y LIBERTAD

Mrs Marina DELLA SETA  
Rome

WORLD ASSOCIATION OF GIRL GUIDES AND  
GIRL SCOUTS  
ASSOCIATION MONDIALE DES GUIDES ET DES  
ECLAIREUSES  
ASOCIACION MUNDIAL DE MUCHACHAS GUIAS  
Y MUCHACHAS SCOUTS

Mrs O. DORIA PAMPHILI  
Representative to FAO  
Rome

WORLD FEDERATION OF TRADE UNIONS  
FEDERATION SYNDICALE MONDIALE  
FEDERACION SINDICAL MUNDIAL

Giuseppe CASADEI  
Representant permanent aupres de la FAO  
Rome

WORLD UNION OF CATHOLIC WOMEN'S ORGANIZATIONS  
UNION MONDIALE DES  
ORGANISATIONS FEMININES CATHOLIQUES  
UNION MUNDIAL DE  
LAS ORGANIZACIONES FEMENINAS CATOLICAS

Mrs Geneviève GARZERO  
Permanent Representative to FAO  
Rome

---

<sup>1</sup> From 1 December 1982

<sup>2</sup>To 30 November 1982

العنوان

قائمة الوثائق

جدول الأعمال	CL 82/1
جدول الأعمال التفصيلي الموقت	CL 82/1(a)
حالة الأغذية والزراعة ، ١٩٨٢	CL 82/2
تصويب للوثيقة CL 82/2	CL 82/2-Corr.1
اضافة الى الوثيقة رقم CL 82/2	CL 82/2-Sup.1
报 告 文 件 提 交 于 第 二 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 罗 马 ， 一 九 八 二 年 五 月 二十 日	CL 82/3
报 告 文 件 第 九 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 ( 罗 马 ， 一 九 八 二 年 五 月 二 十 七 日 )	CL 82/4
报 告 文 件 第 二 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 ( 罗 马 ， 一 九 八 二 年 九 月 / 一 九八二年九月 )	CL 82/5
报 告 文 件 第 三 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/6
报 告 文 件 第 三 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/7
报 告 文 件 第 六 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/8
报 告 文 件 第 六 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/9
报 告 文 件 第 六 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/10
报 告 文 件 第 三 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/11
报 告 文 件 第 三 届 五 十 年 代 联 合 国 程 序 委 员 会 伊 比 里 亚 / 一 九 八 一 年 九 月	CL 82/12

تقدير وحدة التفتيش المشتركة عن حالة التقييم الداخلي في ممؤسسات منظمة الأمم المتحدة والتقرير الثاني عن التقييم في منظمة الأمم المتحدة (JIU/REP/81/5 and JIU/REP/81/6)	CL 82/13
الغاء الهيئة الاقتصادية لادارة المزرعة لآسيا والشرق الأقصى وتغيير اسم هيئة آسيا والشرق الأقصى للاحصاءات الزراعية	CL 82/14 -Rev.1
التقرير السنوي السابع المقدم من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومجلس الأغذية العالمي	CL 82/15
انتخاب خمسة أعضاء في لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التطورات الحديثة في منظمة الأمم المتحدة والتي تهم منظمة الأغذية والزراعة تصويب للوثيقة (CL 82/17 English only)	CL 82/16 CL 82/17 CL 82/17-Corr.1
اضافة الى الوثيقة رقم (CL 82/17) متابعة أعمال المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية تقرير عن مدى تقدم الأنشطة المتعلقة بيوم الأغذية العالمي التقرير الأول عن الاجتماعات غير المقررة والاجتماعات الملغاة في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٢	CL 82/17-Sup.1 CL 82/18 CL 82/19 CL 82/20
الجدول الزمني الملحق لاجتماعات المجلس والأجهزة الأخرى التي تقدم تقاريرها إليه خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٢	CL 82/21
تغيير اسم اقليم "أمريكا اللاتينية" إلى "إقليم أمريكا اللاتينية والبلدان الكاريبية"	CL 82/22
تقدير وحدة التفتيش المشتركة عن تنفيذ منظمة الأمم المتحدة لخطة عمل "ماردل بلاط" بشأن تنمية المياه وادارتها (JIU/REP/81/8)	CL 82/23
تقدير وحدة التفتيش المشتركة عن حالة المرأة في الفئات المهنية والفاتات العليا : التقرير الثاني عن مدى التقدم في هذا المجال لا توجد	CL 82/24 CL 82/25
برنامجه عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٨٣	CL 82/26
تقدير وحدة التفتيش المشتركة عن التنسيق في ميدان أنشطة الإعلام فيما بين أعضاء منظمة الأمم المتحدة (JIU/REP/81/2)	CL 82/27
إنشاء هيئة اقليمية للأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ	CL 82/28
مراجعة وتحديث الخطوط التوجيهية وأهداف المعايير الزراعية الدولية	CL 82/29

C 83/Series

التقرير المالي والبيانات المالية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ - المجلد الأول  
تصويب للوثيقة 5 C 83/5

التقرير المالي والكشف المالي ١٩٨١ - برنامج الأمم المتحدة للتربية (بامت)  
المجلد الثاني  
C 83/5-Corr.1

C 83/6

التجربة المالي والكشف المالي لعام ١٩٨١ - برنامج الأغذية العالمي  
المجلد الثالث  
C 83/7

CL 82/INF/Series

الجدول الزمني المؤقت CL 82/INF/1

القائمة المؤقتة للمندوبين والمراقبين CL 82/INF/2-Rev.2

قائمة الوثائق المؤقتة CL 82/INF/3-Rev.1

معلومات السادة المندوبين والمراقبين CL 82/INF/4-Rev.1

بيان المدير العام أمام الدورة الثانية والثمانين للمجلس (١٩٨٢/١١/٢٢) CL 82/INF/5

فهرس قرارات المؤتمر والمجلس (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٧ - نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨١) CL 82/INF/6

دعوة الدول غير الأعضاء في المنظمة لحضور دوراتها CL 82/INF/7

ضعيفة للوثيقة CL 82/INF/7-Sup.1  
موجز توصيات المؤتمرات الإقليمية لعام ١٩٨٦ CL 82/INF/8

تصويب للوثيقة CL 82/INF/8-Corr.1  
حالة موارد برنامج الأغذية العالمي حتى ١٩٨٢/١٠/٣١ CL 82/INF/9  
(Arabic only)

CL 82/LIM/Series

الوضع المالي للمنظمة CL 82/LIM/1

حصانة المنظمة ضد الإجراءات القضائية في إيطاليا - آخر التطورات CL 82/LIM/2

لجميع الآراء التي أبدت في المؤتمرات الإقليمية في عام ١٩٨٦ عن عمليات CL 82/LIM/3

التحضير للمؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها الذي دعست  
إليه المنظمة  
تقدير من جماعة الاتصال إلى المجلس عن البند ٦ من جدول الأعمال CL 82/LIM/4

تصويب للوثيقة CL 82/LIM/4-Corr.1

CL 82/REP/Series

مشاريع تقارير الجلسات العامة

CL 82/REP/1  
to  
CL 82/REP/9

CL 82/PV/Series

محاضر الجلسات العامة (من ١١ إلى ١٩)

CL 82/PV/1 to  
CL 82/PV/19

CL 82/OD/Series

برنامنج عمل اليوم (من ١ إلى ١٠)

CL 82/OD/1 to  
CL 82/OD/10

## بيان المدير العام

السيد الرئيس ،  
السادة المندوبون الكرام ،  
سيداتن ٠٠ سادتن ،

أبدأ كلمتي بالتحدث بایجاز عن الوضع الاقتصادي العالمي الذي يجتاز مرحلة حرجة ويمثل فيه قطاع الأغذية والزراعة عصرا حيويا مهما ٠

### الوضع الاقتصادي العالمي

رغم ما أتيح لي من فرص عديدة للتحدث أمام مجلسكم الموقر ، لم أستطع حتى الآن ، مع كل أسف ، صياغة حديث في إطار من الارتياح أو التفاوض أزاً الأوضاع الاقتصادية في العالم ٠  
وإنه ليبدو لي ، وأنا أعيد النظر إلى الماضي ، أن الوضع الاقتصادي العالمي يجتاز الآن أصعب المراحل وأشدها مدة للاقلق ٠

ويبدو أن النظام العالمي يمر ، في الوقت الراهن ، في مرحلة من العجز الخطير . فالنظام الاقتصادي العالمي لا يمكن أن يقال عنه أنه نتاج تخطيط رشيد ومتوازن ومتخصص . بل إننا ، إذا تحدثنا بلغة الكمبيوتر ، يمكننا القول بأن التصميم الأساس لهذا النظام لم تعد له صلة باحتياجات مستخدmine ولم تعد آلاته ولا برامجها مناسبة لأداء العمل المطلوب ٠

### أوضاع البلدان النامية

ولننظر إلى الواقع . فقد شهدت البلدان النامية كمجموعة ، في عام ١٩٨١ ، انخفاضاً في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ، وذلك لأول مرة منذ فترة الخمسينيات . كما انخفض حجم التجارة العالمية مما أحق بهذه الدول خسائر تعادل ضعف ما حصلت عليه من معونة ائمائية رسمية ، وازدادت الصعوبات التي تواجهها حساباتها الجارية . فقد بلغت مدعيونية هذه البلدان ٥١٦ مليار دولار في عام ١٩٨١ . وبلغت التزاماتها لخدمة الديون ما يزيد على ٢٠ بالمائة من دخلها من تصدير السلع والخدمات . وهذا فان وضعها الاقتصادي أصبح بالغ الخطورة ، حتى ان هناك قلقاً كبيراً على القدرة المالية لبعضها وبالتالي بعض المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة ٠

ونستطيع في الواقع أن نتبين إفقاراً تدريجياً لبلدان العالم الثالث الفقيرة بالفعل . فمدعيونية هذه البلدان واعتمادها على الأغذية المستوردة وتدهور معدلات تبادلها التجاري قد استفحلت أثراً سلوات القليلة الماضية بحيث وصلت أوضاعها الاقتصادية العامة إلى أسوأ مما كانت عليه منذ جيل مضى . وسوق مثلاً على ذلك ، سعر السكر في العالم الذي انخفض بنسبة ٤٠ أو ٥٠ بالمائة مما كان عليه منذ عام مضى وأصبح الآن أقل من تكلفة الإنتاج بكثير . كما أن سعر وحدة التصدير من الموز قد انخفضت بالقيمة الحقيقة بنسبة ٣٠ % في السنوات العشر الأخيرة ٠

غير أن هذا لا يمكن اعتباره قدراً مكتوباً ، كما لا يمكن عزوه إلى اختيار النظم الاقتصادية التي تترافق بين النظام الحر والنظام الجماعي ، بل لا يمكن عزوه حتى لخطأً في السياسات .

لقد كانت هناك أخطاء في السياسات ، بطبيعة الحال ، وخصوصاً عدم ايلام إلا اهتمام الكافي لتنمية الأغذية والزراعة ، وهذه الأخطاء يمكن أن تذكر بين أسباب الوضع الحالي في العديد من بلدان العالم الثالث . ولكن هل هناك أحد ينكر ، بصورة جادة ، حقيقة التكافل الاقتصادي العالمي أو ينكر الآثار الضارة التي تتحققها آثار القوى الاقتصادية الخارجية بالبلدان النامية ؟

إن هذه القوى توفر بصورة سلبية على العالم الثالث دون تمييز ، فهو تخطيط خبط عشوائي .

وأما الآثار المترتبة على القصور والعجز في السياسات والأداء في بلدان العالم الثالث فحجمها ليس بالغ الأهمية إذا ما قورن بحجم الآثار المترتبة على التضخم والركود خارج هذه البلدان أو إذا ما قورن بالإجراءات الاقتصادية والمالية الخارجية التي يتتخذها عملية الاقتصاديات لکبح جماح هذا التضخم والركود .

### أوضاع العالم المتقدم

وليس المقصود هنا القليل من شأن مشاكل الاقتصاديات العملاقة ، بل على العكس من ذلك ، فإن جموع التضخم والركود الاقتصادي وضائقة النمو في هذه البلدان تفوق قدرات بلدان العالم الثالث على مواجهتها .

إن طينا ألا نقل من أهمية مشاكل هذه البلدان وبخاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المريرة لمستوى البطالة الذي لم يعرف له البلدان الغربية مثيلاً منذ عقود عديدة . فمثل هذا الوضع لا بد أن يؤثر في مواقف هذه البلدان إزاء المعونات الإنمائية الرسمية وما تتطلبها من سخاءً وكرم وايثار .

فمن مصلحة الجميع على السواء أن تجد مشاكل البلدان المتقدمة حلولاً سريعة . وكلنا أمل ورجاءً أن يكون المتفائلون على صواب عند ما يشieren إلى أن العالم قد أخذ فعلاً طريقه إلى فترة من النمو الصحيح والمتوازن . وأملنا جميعاً أن يكون هذا النمو مصحوباً باختفاءً سريع لمظاهر الركود المؤسف ، بل الانخفاض الحقيق في القدرة الشرائية لصادرات العالم الثالث وزوال الآثار الضارة التي ترتب على ارتفاع معدلات الفائدة ، وارتفاع الدعوة إلى الاقتراض الذاتي الذي يعتمد على سياسات الحماية .

ومن المؤكد أنه لن يتسرى التغلب على الأزمة إلا بعد ما تتسع التجارة ، ويحل الاستقرار في الأسواق ، وتكون الأسعار مجزية ، ويبقى نظام تجاري مفتوح يلبى احتياجات البلدان النامية . فلنأمل في أن ترسّخ المناقشات الجارية في "الجات" هذا الشهر إلى اتخاذ بعض القرارات الإيجابية ، مادام السياق في اتباع السياسات الحمائية لن يؤدي إلا إلى الضرر بمصالح الجميع .

السيد الرئيس ، هذه الحقائق الأساسية لا بد من فهمها على أوسع نطاق فهن تتصل بطبيعة الإنسان التي وصفها "باسكارال" بأنها موزعة بين الاعتماد على الغير والاستقلال عن الغير وابشاع الحاجات . والبلدان النامية لا تستطيع ، ولا تزيد بكل تأكيد ، أن تتخلى عن واجباتها الضخمة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية وفي زيادة اعتمادها على جهودها الذاتية .

## التطورات في مجال الأغذية والزراعة

السيد الرئيس ، لقد نوهت في بداية خطابي هذا بأن الحالة لم تكن أبداً باعثة على القلق مثل ما هي عليه اليوم ، كما أشرت أيضاً إلى أن أفرق بين الحالة الاقتصادية في العالم وبين سجل قطاع الأغذية والزراعة . ويسعدني أطل عليكم على بعض التطورات المشجعة بشأن النقطة الأخيرة .

### إنتاج الأغذية

فالمحاصيل الممتازة التي تحققت عام ١٩٨١ ستعقبها محاصيل وفيرة في عام ١٩٨٢ وقد زاد إجمالي إنتاج الأغذية عام ١٩٨١ بنسبة ٢٩٪ وهو بذلك أفضل مما كان عليه في السنتين الماضيتين . وارتفاع إنتاج العالم من الحبوب في عام ١٩٨١ بقدار ١٠٠ مليون طن . وقد حققت البلدان المتقدمة نسبة كبيرة من هذه الزيادة إلا أن العديد من البلدان النامية سجلت هن الأخرى زيادة في إنتاج الأغذية الأساسية .

وهذه الحقيقة جديرة باللحظة ، إذ أنها تدحض مخاوف من يزعم أن العالم لا يستطيع توفير الغذاء نفسه ، أو أقاويل من يزعم أن البلدان النامية عاجزة عنبذل مايلزم من جهود لزيادة إنتاجها من الأغذية . بل إن هذه الحقيقة توحد الحكم من وراء تقديم مزيد من الدعم للبلدان النامية في جهودها لانتاج مزيد من الأغذية .

وبهذا الصدد ، فقد دارت مؤخراً أحاديث كثيرة عن أهمية تقديم الحوافز للمزارعين وأهمية اتباع سياسات سليمة في مجال الأسعار . وقد ذكرت بعض الخطاب والبيانات صراحة ضرورة اعتبار هذه السياسة علماً أساسياً في الاستراتيجيات الجديدة ، كما جاء ذكرها ضمناً كشرط للحصول على المعونة .

ولربما يكون من قبيل المغالاة ، ياسيد الرئيس ، القول بأن قبول سياسة سعرية ازدواجية – أي دعم الأسعار للمزارعين من جهة واغاثة المستهلكين من جهة أخرى ، وهي سياسة معروفة في بعض البلدان – ينبغي أن يصبح شرطاً لزيادة المعونة الرسمية للتنمية التي تقدم إلى قطاع الزراعة .

ومسألة السياسات السعرية هي مسألة حيوية لكنها معقدة ، لذلك قررت الاليعاز باجراء دراسة واسعة لهذا الموضوع على أن تكون لها الأولوية في الفترة المالية القادمة .

### المعونة المقيدة للزراعة

ولكن التنمية الزراعية مازالت تصńع طالبة المزيد من المعونة ، وأنا أقول ذلك عن عدد أيام الخفاض المعونة المقيدة للتنمية الزراعية بالأرقام الحقيقة منذ ١٩٧٩ . ولقد حدث هذا الهبوط على الرغم من جميع بيانات مؤشرات القيمة التي منحت أكبر قدر من الأولوية لقطاعي الأغذية والزراعة .

ولابد وأن نشعر جميعاً بالقلق الشديد إزاء الخفاض موارد مؤسسات التمويل الكبرى ، متعددة الأطراف والثنائية ، نتيجة للتضخم أو تقلبات أسعار الصرف أو كليهما معاً . وكان هذا الانخفاض شديداً

بحيث وصل الى ٣٠ % بالاًرقام الحقيقة . وأشار على نحو خاص الى حالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأغذية العالمي . وما زال برنامج الأغذية العالمي يعاني عجزاً يقدر بنحو خمس الارقام المستهدفة للفترتين الماليتين ١٩٨٢-١٩٨١ و ١٩٨٤-١٩٨٣ . ولم تصل المساهمات في الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارىء في ١٩٨٣ إلا الى ٣٥ % من الارقام المستهدفة . وبحصل كل ذلك في وقت تزداد فيه أعداد الأغذية في بعض البلدان المتقدمة وتزداد معها ضخامة الآغاً على ميزانياتها لتوفير الأغذية والدعم والتوزيع بأسعار مخفضة .

#### الحاجة الى برنامج عالمي للأغذية

فهل تستطيع أن تتصور عودة الزمن الذي كانت تهدر فيه الأغذية بل وتدمى أيضاً في بعض البلدان بينما تموت الشعوب من الجوع وسوء التغذية في بقاع أخرى ؟ وهل العالم المعاصر قادر على تصحيح اتجاهات الحالية وعاجز عن تبني سياسات لتوزيع موارده على النحو الرشيد العادل الذي دعت إليه دراسة " الزراعة عام ٢٠٠٠ " ؟

إن أرفض أن أرى في ذلك أمراً مستحيلاً . وقد آن الأوان ، بكل ثأثير لا تفاقق قادة العالم على ضرورة القيام بمبادرة جديدة جذرية أما لإنشاء برنامج عالمي يضمن الحد الأدنى من الأغذية ، وهو ما اقترحته سابقاً ، أو وضع خطط أخرى لحل هذا التناقض الصارخ .

لقد برزت هذه الضرورة في عبارات خطيرة المعنى ، بلدية المبنى ، في بيان روما عن الجوع الذي صدر عن الاجتماع الذي عقد بقرر المنظمة بمناسبة يوم الأغذية العالمي . وسألتطرق إليه فيما بعد .

وهذه الضرورة ، إلى جانب العجز عن اتخاذ إجراءات تطبيقية وافية ، كانت شبحاً مائلاً وراء البيانات التي صدرت عن جميع مؤتمرات القمة في السنوات الأخيرة .

#### دراسة لجنة التسيير الإدارية عن أنشطة التنفيذ

أشترط فيما سبق إلى أن انخفاض المعونة للقطاع الزراعي بالارقام الحقيقة كان ظاهراً للغاية فيما يخص المؤسسات متعددة الأطراف .

وهذا التدهور في الموارد العيسرة الذي تواجهه بعض منظمات أسرة الأمم المتحدة هو الآن موضوع الدراسة في لجنة التسيير الإدارية التي حضرت دورتها العادية الثانية في أوائل هذا الشهر .

وسيمكون تقرير اللجنة عن هذا الموضوع جاهزاً قبل انعقاد مؤتمر المنظمة في العام القادم . وفي انتظار هذا التقرير ، أود أن أشير إلى أنه ربما سيوجه الانتباه إلى الاعتبارات التالية : ففي حين زاد عدد السكان في العالم بمقدار ٢٠٠ مليون شخص في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ بحيث قد يصل إلى ستة مليارات عام ٢٠٠٠ ، انخفضت المساعدات الرسمية الجارية للتنمية بدرجة كبيرة عن الاحتياجات على النحو الوارد في الاستراتيجية الإنمائية الدولية . ولم تتجاوز المساعدات الرسمية للتنمية في عام

١٩٨٠ نسبة ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي في بلدان لجنة المعونة الإنمائية و ١٣٪ من الناتج القومي الاجمالي في بلدان الكوميكون.

### المعونة متعددة الأطراف

وتحتاج المعونة متعددة الأطراف بانها عنصر مكمل للمعونة الثنائية لكنها تتمتع بخصائص قيمة في حد ذاتها ، منها استجابتها للأولويات العالمية بدرجة كبيرة ، وتشجيع التعاون فيما بين البلدان في مجالات حيوية كمكافحة الأمراض الحيوانية ووقاية المحاصيل وتعميم الثروة السمكية وادارتها وفي مجال البحث . وأود أيضا الاشارة الى حيادها السياسي وموضوعيتها التي لا تلقى دائم الترحيب ، وخصوصا من كبار مؤيدي الاتجاه الثنائي في تقديم المعونة ، كما أود أن أشير الى تنوع التجارب والخبرات التي تستطيع هذه المعونة تجميعها من أجل تقديمها كمساعدة فنية .

### كفاءة التنفيذ

وهناك اهتمام كبير بتوسيع القصور ، الحقيقة أو العزومة ، في المعونة متعددة الأطراف . ويتعين ، بالطبع أن يعمل نظام تقديم المعونة متعددة الأطراف على تحسين أدائه وفعاليته . ومع ذلك ، فإني أعرف من تجربتي الشخصية في سنوات العمل الطويلة ، ومن مشاهداتي المباشرة ، وكذلك من الثناء التلقائي من جانب كثيرون من المراقبين غير المتعبيين ، أن عمليات التنمية متعددة الأطراف ، فيما يتعلق بهذه المنظمة على الأقل ، لا تقل في كفالتها عن معظم الوكالات الثنائية إطلاقا بل ربما تفوقها وتحقق وفورات أكثر من الزاوية الاقتصادية .

وعند التطرق إلى هذا الموضوع الحساس ، تجدر الاشارة الى أن العديد من الصعوبات التي تواجهها المشروعات عند التنفيذ ، تتبع من الفقر المتأصل والتخلف اللذين توجه المساعدة الفنية خصيصا لا ستصالهما ، ومثل هذه الصعوبات تواجهها المؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء .

ومن المؤكد أننا سنواصل بذلك كل جهد ممكن في إطار نشاطاتنا لتبرير حصولنا على أكبر دعم للدور الرائد الذي تقوم به في الترويج للتنمية وتحفيزها وفي التحفيز عليها وتنفيذ عملياتها . وفي هذا الصدد ، يسرني أن أعيد التذكير بالثقة التي أولاها لنا الدولة المضيفة فيما يتعلق بشطاطات الرامية الى تنمية بلدان السهل ، وهو الموضوع الذي تناوله فخامة رئيس جمهورية كاب فيردي .

### الأمن الغذائي العالمي

السيد الرئيس ، أنتقل الان الى مشكلة مزمنة هي تحقيق الأمن الغذائي العالمي . فعليها أن تواجه يوميا الواقع المر وهو أنها لم تزل في المراحل الأولى في وضع السياسات وانشاء الأجهزة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي وذلك على الرغم من أن فكرة الأمن الغذائي العالمي قد رسخت الجهود المتواصلة التي بذلت

خلال سنوات عديدة في المحافل الدولية المختلفة . فليس هناك حتى الآن اتفاق دولي للأمن الغذائي العالمي يضمن توفير الأ Maddat بشروط ميسرة في وقت الحاجة .

وأنا أكرر هنا أن المحاصيل مواتية للغاية وإن الركود الاقتصادي يخلف آثارا ضارة على جميع القطاعات بحيث أن الوقت مناسب بالتأكيد للبحث في اتخاذ خطوة حاسمة نحو تعزيز الأمن الغذائي العالمي . والمطلوب بعبارات بسيطة هو ما أوصى به الاتحاد البرلماني الدولي في دورته التاسعة والستين التي عقدت أخيرا في روما ، أي " اعتماد سياسات تتعلق بالحبوب وتحديد الأهداف وتكون مخزونات للأمن الغذائي وادارتها وفقا للمعايير الواردة في خطة عمل المنظمة للأمن الغذائي العالمي " .

وانني بصدق اعداد الدراسة التي وعدتكم بها لعرضها على لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها القادمة التي ستعقدها بعد أشهر قليلة . وسوف تستعرض الدراسة التطورات في مجال الأمن الغذائي العالمي في فترة ما بعد الحرب ، وتوضح مفهوم الأمن الغذائي العالمي في ذاته وتحث الطرق الكفيلة بإنشاء نظام للأمن الغذائي العالمي وما يتربّع على ذلك من تبعات تنظيمية والخطوات التالية التي يتعين اتخاذها . ولدى وضع هذه الدراسة ، سوف أحاول الجمع بين الأسلوب المعياري والأسلوب العلمي بطريقة مناسبة .

### المؤتمرات الإقليمية

وسوف أتناول الان مختلف التطورات التي حدثت أخيراً العام الجاري وفي طليعتها نتائج المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في الأشهر الأخيرة . وتتسم هذه المؤتمرات ، كالمعتاد ، بأهمية كبيرة وتحظى بعناية دائمة حيث أنها تتبع للوزراء من كل قطر في كل إقليم الاجتماع وتبادل الخبرات وكذلك مناقشة السياسات والبرامج . وقد اشترك في سلسلة المؤتمرات التي عقدت هذا العام قرابة ٢٠ وزيراً وقد قابلت كل واحد منهم على الفرد وتبادلت معهم الآراء . وفي رأيي أن في هذه اللقاءات تجد يد اوفاًدة كبيرة كما أنها فرصة لالاتصالات الشخصية والمناقشات المستفيضة مع كل وفد على حدة حول المشكلات التي تعيش منها بلدانهم .

وإذا كانت نتائج المؤتمرات الإقليمية لا تصبح ملموسة إلا في المدى البعيد وليس نتائج مثيرة أو مستحدثة ، فإن هذا شيء جيد . إذ أنها لا تبحث عن الحوادث المثيرة ، بل نسخ وراء التقدم لتكثيف التعاون الاقتصادي والتقوى فيما بين البلدان النامية ذاتها . وباختصار فإن المؤتمرات الإقليمية وسيلة قيمة لتحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب . وللهذا فإنه يسرني أن أقول إن المؤتمرات الإقليمية حققت نجاحاً رائعاً في هذا المجال . وأوجه شكري إلى جميع الوزراء ورؤساء الوفود على مشاركتهم فيها ودعمهم الكامل لهم .

## الزيارات والاجتماعات

وقد عقدت اجتماعات أخرى عديدة ، وجرت زيارات هامة كثيرة بحيث لا يتسع الوقت للحديث عن كل واحدة منها . إنما أريد أن أشير فقط إلى أننا تشرفنا بسبعين عشرة زيارة على المستوى الوزاري ، وعقدنا اجتماعات كثيرة مع وفود من مختلف المنظمات . ومن جملة الفرص الهامة أشير إلى الاجتماع السنوي مع بلدان إسكندرية عندما رأس الوزير وفود هذه البلدان لأول مرة ، وبطبيعته أن أوجه شكرى إلى وزير الزراعة النرويجي الذى كان على رأس هذه البلد التي أرى فيها خطوة سياسية تسهم في تدعيم التعاون والتفاهم بين بلدان إسكندرية والمنظمة .

وهناك وفد هام آخر قاده سمو الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود باسم برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية . ويسعدني أن أقول أن هذا البرنامج خصص ما يزيد على ٣٢٥ مليون دولار ، من طريق منظمة الأغذية والزراعة ، لمشروعات التنمية في عدد من البلدان النامية .

وقد عقدنا ، منذ وقت قريب ، اجتماعا مع اللجنة الوزارية المتخصصة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل .

وفي أكتوبر / تشرين الأول تشرفنا بصورة خاصة بزيارة فخامة السيد أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية . وقد ظهر أثناه زيارته اهتمام بالغ بمكان اشتراك المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في المساعدة من أجل انعاش الزراعة التي عانت كثيرا من الأضرار العادلة والتجارية . وقد قدمت مساعدات كبيرة بالفعل ، ولكن تقتضي الحاجة تقديم المزيد . ومن الممكن تذليل الصعوبات ، شريطة لا يتجاهل الناس سلطة الحكومة وأن يلتزموا بحدود واضحة للمسؤولية عن العمل في مختلف المجالات .

وكان الاحتفال بهام بيوم الأغذية العالمي ، في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول ، الذي شارك فيه معظم حضراكم ، من أبرز المجتمعات التي شهدتها المنظمة مؤخرا . وسيق هذا الاحتفال لقاء يوم الأغذية العالمية الذي سبق أن أشرت إليه . وسأعود إلى هذه الموضوعات في نهاية خطابي اليوم . وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى أن الشخصية الرئيسية التي شرفتنا في يوم الأغذية العالمي هو صاحب السعادة السيد أمينيتوري فانفان ، رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي ، الذي تناول في خطابه الافتتاحي مسألة مبانى مقر المنظمة .

## مبانى مقر المنظمة

فقد استذكر سعادته أنه كان مسؤولا عن إعداد المبنى<sup>٩</sup> "عندما انتقلت المنظمة لأول مرة إلى مقرها الحالى في مدينة روما .

وبطبيعة الحال ، فقد اغتنمت الفرصة لأنّه بقلقا لأن اللجنة الخاصة بمشاكل المبانى ، التي عينها المؤتمر ، لم تحظ حتى يوما هذا بلقاء أئية سلطة إيطالية ، وأنه لم يتحقق أى تقدم في الجهود الرامية إلى إيجاد حل مؤقت لمشاكل المبانى التي تواجهها المنظمة .

وقد تلقينا رسائل بهذه المناسبة مما لا يقل عن ٤٥ رئيس دولة وحكومة ، ممن يعون الشاطئات المتعلقة بهذه المناسبة في بلادهم . ومن بين هذه الرسائل ، رسالة ملهمة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ، ورسالة مؤثرة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أطهن فيها أن بلاده ستتحفظ يوم الأغذية العالمي في جميع أرجائها .

وهنا يجب أن أقول إن يوم الأغذية العالمي لا يجب أن ينظر إليه على أنه مجرد مناسبة جدية في روما ، وإنما كيوم له أهمية عالمية بالنسبة للهدف الذي قامت من أجله المنظمة . ولقد كانت الاستجابة التي جاءت من مختلف أرجاء العالم حتى الآن ملموسة حقا .

وفضلاً عن ذلك ، فإن تأثير يوم الأغذية العالمي لا يقف عند نهاية اليوم السادس عشر من شهر أكتوبر / تشرين الأول . فلدينا أدلة متزايدة على أن هذا اليوم يخلق اهتماماً ويشاطر يستمران بعده . وهذه أيضاً علامة واضحة للخاتمة على أهمية ذلك اليوم . ونحن ننوي أن بهذه قصاري جهودنا لستيفيد من ذلك في السنوات القادمة .

### اعلان روما لا استعمال الجوع

وستستلهم في مسيرتنا هذه اعلان روما لا استعمال الجوع الذي أقره لقاء يوم الأغذية العالمي ، والذي أشرت إليه من قبل .

ورغم أن الوقت المتاح للمشتركيين في هذا اللقاء كان محدوداً للغاية ، فقد جرت بينهم مناقشات على مستوى عال . ويفيني أنكم ستجدون مثل ما وجدت في مناقشاتهم مما يشير الطريق ويدفع إلى العمل وللهذا فإنني اتخذ الترتيبات اللازمة لتوزيع كتيب مما دار في اجتماعهم بالإضافة إلى نص الإعلان .

وهذا " الإعلان " ليس مجرد نداءً جديداً أجوف يضاف إلى ما سبقه من نداءات . فقد اتخاذ أعضاء الملتقى الموقون على اختلاف مواقعهم موقفاً متوازناً وواقعاً ، واضعين في اعتبارهم المسؤوليات التي يواجهها العالم في سعيه لايجاد حلول لمشكلاته .

غير أن هؤلاء الأعضاء كانوا مقتطعين لا بالأهمية القصوى التي تحظى بها الأغذية في برنامج العمل الدولي فحسب بل أيضاً بأخذ استمرار التفاوت العزيم داخل الدول وفيما بينها ، وثاقم هذا التفاوت . لقد كانوا على يقين من أن ثمة حاجة ملحة إلىبذل جهد دولي ضخم ومنسق للتعجيل بالنمو في البلدان النامية ، ولا سيما أقليها نموا ، وبأن إيلاء انتاج الأغذية أولوية أكثر تقدماً وبذل الجهود المتواصلة من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة إنما يحقق مصلحة جميع الشعوب والدول وهو الحل الوحيد في المدى البعيد .

لقد صاغ الأعضاء توصياتهم في إطار احتياجات التنمية الشاملة ، بما في ذلك التجارة في المنتجات الزراعية والأمن الغذائي ، وأشاروا إلى المسؤوليات التي تقع على عاتق البلدان النامية والأولويات الكبرى التي يتعين منحها في مختلف القطاعات ومن بينها زيادة الاهتمام بالفقراء وبأهداف المؤتمرات العالمية للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وتناولوا كذلك الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة لقطاع الأغذية والزراعة زيادة كبيرة . وأكدوا ضرورة زيادة المساعدات الخارجية التي تقدم عن طريق الوسسات متعددة الأطراف .

ولم يغفل أعضاء الملتقى عن دور المنظمات غير الحكومية التي طالما نبهت إلى مشاكل الفقر والجوع . ويسرى أن أذكر أنهم أقرروا كذلك المسؤولية الخاصة والدور القيادي للذين تتضطلع بهما منظمة الأغذية والزراعة في محاربة الجوع .

وطلب مني البيان أن أسترعى انتباه الأجهزة الرئيسية في المنظمة وروءوسها المنظمات الدولية الأخرى وواضعى السياسات على الصعيد بين القطري والدولي إلى " الإعلان " وأعربوا عنأملهم في أن " يرتفع واضعوا السياسات والجماعات التي يوجه إليها هذا الإعلان إلى مستوى التحديات الماثلة أمامها ، وأن تتحلى بما يلزم لذلك من نفاذ البصيرة والشجاعة والعزمية " .

كما أشار أعضاء الملتقى إلى وجود " انقسام خطير في حجم التعاون الدولي في ميدان التنمية وذلك في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى مثل هذا التعاون " وأشاروا إلى تراجع خطوات التعاون الانبعاثي متعدد الأطراف وظهور اتجاهات شديدة نحو فقد اتفاقيات ثنائية مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العالم ، " وهي ظاهرة ساقت فيما مضى إلى صراعات طائفية واسعة " .

وتتمثل فكرتهم الرئيسية في أنه من المستطاع استئصال الجوع في العالم وتوفير التغذية لجميع شعوب العالم وأبنائه بحلول عام ٢٠٠٠ ، وأن الأمر لا يحتاج إلا إلى اتفاق متواضع في كل سنة – لا يتجاوز نسبة ضئيلة من مجموع الإنفاق العسكري – لبلوغ هذا الهدف التibil . وأكد الأعضاء أن " خيبة الأمل يجب أن تفسح المجال للأمل وأن يحل العمل الأيجابي محل التشاؤم السلبي " .

وأخيرا ، سيد الرئيس ، أود أن أرد كلمات أعضاء الملتقى فأقول إن " الهدف النهائي للتنمية هو الإنسان . والتنمية البشرية هي وسيلة وغاية في آن واحد للكفاح من أجل زيادة انتاج الأغذية واستئصال الفقر " .

فلتكن هذه الكلمات ببراسا لفربنا ومواطفنا عندما نتناول القضايا الصعبة التي سنواجهها في الأيام

المقبلة .

وشكرًا لكم .

المرفق هـمشروع الخطوط التوجيهية للمواة الزراعية وأهدافهاالخط التوجيهي رقم ١

ينبغي زيادة الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً وفـى البلدان النامية في الفئات الخاصة الأخرى حيث تكون احتياجات التنمية والمشاكل أكبر مما تكون، خلال عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة بمعدل لا يقل في المتوسط عن نسبة ٤٪ سنوياً. وهذا المعدل من النمو مطلوب لمواجهة الاحتياجات التغذوية والطلب المتزايد من جانب سكان هذه البلدان واقامة قاعدة للتصنيع السريع وتتوسيع الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، ولتصحيح مواطن الاختلال المتزايدة في الانتاج العالمي لتعزيز البلدان النامية من زيادة الاعتماد على نفسها في انتاج المواد الغذائية الأساسية. ولهذا الهدف يجب على البلدان النامية أن تواصل تعزيز صياغة خطط التنمية الغذائية والزراعية واستراتيجيات القطاع الغذائي وتنفيذها ضمن اطار الأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية لديها. وعلى البلدان المتقدمة، وهي تهدف بسياساتها الزراعية الى تحقيق أرشد استخدام لمواردها، أن تسعى إلى أن تأخذ في الحسبان الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية وال الحاجة الى ضمان الأمن الغذائي العالمي. وستبذل البلدان النامية المتقدمة قصارى جهودها لمواهنة قطاعات اقتصادياتها الزراعية والصناعية التي تتطلب الحماية ضد صادرات البلدان النامية، وبذلك تسهل على المنتجات الغذائية والزراعية سهل الوصول إلى الأسواق. وعلى البلدان المتقدمة أن تبذل قصارى جهودها لتجنب اقتصاداتيات البلدان النامية الآثار السلبية عند صياغة سياساتها الزراعية المحلية وتنفيذها. ويبيغى أن تكون أهداف جميع البلدان هي الوصول إلى نمط انتاجي رشيد، على ضوء احتياجاتها وقدراتها الإنتاجية.

الخط التوجيهي رقم ٢

يلزم زيادة التدفق الكلى للموارد المالية وغيرها من الموارد، بدرجة كبيرة، إلى قطاعي الأغذية والزراعة في البلدان النامية ولا سيما من أجل التوسيع في الانتاج وتتوسيعه<sup>(١)</sup>. ويجب أن يقترن التوسيع الكبير في مجال البحوث الزراعية، على الصعيد القطري والإقليمي والدولى على السواء، ببذل جهود خاصة لزيادة

(١) توضح تقديرات دراسة "الزراعة عام ٢٠٠٠" التي أعدتها المنظمة، مدى الحاجة إلى زيادة تدفق الموارد في ضوء ما يلزم تحقيقه من معدل نمو سنوي في مدخلات الانتاج في ٩٠ بلداً من بين البلدان النامية باستثناء الصين خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، يبلغ ٤٪ من إجمالي الاستثمارات، و ٥٪ من المدخلات الجارية (بما في ذلك الأسمدة)، و ١٣ مليون هكتار من أراضي الري.

كفاءة استخدام الموارد وتحسين التكنولوجيات المتأتية . وعلى المجتمع الدولي أن يدعم التدابير المستمرة لتنمية المدخلات الزراعية ، وخاصة الأسمدة ، والبذور المحسنة والمدادات المبيدات والجهود الرامية إلى تلافي خسائر ما بعد الحصاد . وينبغي الاهتمام بصورة خاصة بتطوير الإرشاد الزراعي على مستوى السكان المعدين . وتتوقف الأعمال المطلوبة على البلدان المتقدمة والنامية .

#### الخط التوجيهي رقم ٣

يجب على البلدان النامية أن تسلد الأولوية ، وفقاً لخططها الوطنية ، إلى تطوير الأطر التنظيمية والهيئات الزراعية التي تتيح سهل الوصول للغالبية الكبرى من الجماهير الريفية بما في ذلك ، المزارعين المعدمين وصغار المزارعين ، وبقدر أكبر من الشعور والعدالة ، إلى المجالات التالية :

- الأرض والبيئة وغيرها من الموارد الطبيعية ،
- مستلزمات الانتاج والأسواق والخدمات ،
- التكنولوجيا الجديدة والمحسنة ،
- التعليم والإرشاد والبحوث والتدريب .

كما يجب على هذه البلدان أن توفر حواجز السياسات السعرية وغيرها من الحواجز ، لتوسيع الانتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل لمستلزمات الانتاج المتوفرة والتكنولوجيا الملائمة .

#### ملاحظات :

أعرب وفد جمهورية الأرجنتين عن تحفظه بخصوص نص هذا الخط التوجيهي لأنه يتضمن أفكاراً كانت الأرجنتين قد أعربت عن تحفظها الرسمي بخصوصها أثناء المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

#### الخط التوجيهي رقم ٤

يجب على السياسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية أن تشجع المشاركة الكاملة والفعالة من جانب سكان الريف في صنع القرارات ، وفي تنفيذ عملية الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتقديرها وذلك عن طريق الدعوه بالمنظمات الريفية بما في ذلك اتحادات العمال الريفيين وجمعياتهم التعاونية ، وعن طريق تدعيم الحكم المحلي . كما يجب على الخصوص في البلدان التي لا تعترف بالمساواة في الأوضاع بين النساء والرجال تشجيع الادماج الكامل للمرأة في التنمية الريفية على أساس المساواة ، وذلك :

- بضمان المساواة في الأوضاع القانونية وزيادة سهل وصولها إلى الخدمات الريفية ،
- بالنهوض بالمنظمات النسائية خطوة أولى نحو ادماج المرأة في المنظمات الريفية الشاملة ،
- بتعزيز فرص التعليم والتدريب والعمل المفتوحة أمام المرأة .

ويجب على الحكومات أن تنظر في اعطاء الأولوية للعمل من أجل تعبئة طاقات الشباب في مجموعة متنوعة من النشاطات الانمائية .

ملاحظات :

أعرب وفد جمهورية الأرجنتين عن تحفظه على هذا الخط التوجيهي اذ أنه يتضمن أفكاراً أشارت تحفظات رسمية من جانب الأرجنتين أثناء المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

الخط التوجيهي رقم 5

يجب على جميع البلدان وضع سياسات متكاملة في مجالى الانتاج الاغذية والتغذية . كما يجب على جميع البلدان ، في اطار استراتيجيات التنمية الوطنية ، أن تحدد أهدافاً عملية لتحسين نمط استهلاك الاغذية لجميع المجموعات الاجتماعية والاقتصادية ولاستئصال سوء التغذية تدريجياً . وينبغي ادماج الاعتبارات التغذوية في تصميم المشاريع الانعامية وتخطيطها وتنفيذها وتقديرها ، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً .

الخط التوجيهي رقم 6

يجب على البلدان النامية أن تسعي لتنفيذ اجراءات اقتصادية واجتماعية خاصة لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع الدخل . ويمكن لهذه الاجراءات ، حيثما كان ذلك ملائماً ، أن تتضمن الاعانات الغذائية أو استكمال الدخول بما يسمح بزيادة استهلاك الاغذية بين المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض وتحسين المستويات التغذوية لقطاعات السكان التي تعاني من نقص التغذية ، ولا سيما المجموعات المعرضة . كما أن تحسين استخدام الاغذية يتطلب بذل مزيد من الجهد للتقليل من خسائر الاغذية على جميع المستويات ولادخال تحسينات على تخزين الاغذية وتصنيعها ونقلها وتسويقيها ونوعيتها . وينبغي أن تشجع البلدان النامية مزيداً من الاعتماد الذاتي القطري والجماعي في مجال الاغذية عن طريق زيادة الانتاج والاستهلاك من الاغذية المتوفرة محلياً واقليمياً .

الخط التوجيهي رقم 7

يجب على جميع البلدان وخاصة البلدان المتقدمة ، أن تظهر الإرادة السياسية الضرورية بالامتناع إلى أقصى حد ممكن ، عن فرض أي حواجز جمركية وغير جمركية جديدة على استيراد المنتجات الزراعية والمنتجات ذات القاعدة الزراعية ، وخاصة ما يأتي منها من البلدان النامية ، كما ينبغي أن تعمل تدريجياً على تحسين سبل الوصول إلى الأسواق الدولية بما يوؤدي إلى اتجاه تصاعدى مستمر في حجم تجارة هذه المنتجات وكذلك في زيادة تنويعها . كما يجب على البلدان المستوردة أن تتجنب الإخلال التعسفي بفرض التجارة الناشئة وبالتجارة الحالية . وعلى البلدان المصدرة أن تتمتع إلى أقصى حد ممكن عن استخدام اعوان التصدير وغيرها من الاجراءات العمالية التي من شأنها أن تعوق التجارة ، وعلى الخصوص تجارة البلدان النامية .

### الخط التوجيهي رقم ٨

يجب على جميع البلدان أن تبذل أقصى الجهود الممكنة وأن تتبني الاجراءات المناسبة لتحقيق مزيد من الاستقرار في الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجات الزراعية بأسعار تكون مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين، وأن يتم ذلك حيثما يكون ممكناً، عن طريق اتفاقيات سلعية دولية. وفي هذا الخصوص يجب على المجموعة الدولية أن تتخذ الاجراءات لضمان حصول البلدان المستوردة، وخصوصاً البلدان ذات الدخل المنخفض على الإمدادات الغذائية بشروط معقولة، وعلى الخصوص في أوقات نقص الأغذية على مستوى العالم.

### ملاحظات

قدمت الولايات المتحدة تحفظات بخصوص هذا التوجيه، مشيرة إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة لم تحدد بعد سياساتها السلعية.

### الخط التوجيهي رقم ٩

يجب على البلدان النامية أن تروج وتوسيع التجارة في السلع الغذائية والزراعية وكذلك التعاون الاقتصادي والفنى فيما بينها طبقاً للقرارات التي اتخذتها هذه البلدان، في هذا الشأن، ضمن برنامج عوشة للاعتماد الذاتي بصورة جماعية واطار المفاوضات الذي أقره الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبع والسبعين في فبراير/شباط ١٩٧٩، وغير ذلك من المحافل الدولية. وسوف يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة الملائمة لجهود البلدان النامية.

### ملاحظات

تحفظ الولايات المتحدة: لا يفسر أي جزء من الجملة الأولى على أنه يعني دعم الولايات المتحدة لجميع جوانب برنامج عوشة.

### الخط التوجيهي رقم ١٠

يبين اتخاذ اجراءات عاجلة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي بصورة فعالة. ويجب على جميع البلدان أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وأن تشارك على قدر إمكانياتها، في الاحتفاظ بمخزونات عالمية من الحبوب قدرت على المستوى العالمي بحوالى ١٧ إلى ١٨٪ من الاستهلاك العالمي السنوي<sup>(١)</sup>. ويجب بذلك جهود متضافرة لعقد اتفاقية دولية جديدة للحبوب تهدف إلى المساهمة فـ

(١) أنظر تقرير الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي العالمي (CCP : GR 75/9) المصادر في أغسطس / آب ١٩٧٥، وكذلك تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخامسة (CL 78/10).

॥८॥ अस्तु मे देवता शंख और गोपीनाथ ॥९॥ तैर्नि जीवन्ति ॥१०॥ ॥११॥

(1) યે ગ્રંથીનું હિત પ્રાપ્ત કરીને અનુભૂતિ કરી શકતું હોય।

ଶ୍ରୀ ପାତ୍ରକାଳୀ ମୁଦ୍ରଣ ।

। ଶ୍ରୀ ମହାନ୍ତିକ ପାଦମଣି କି ପୂଜ୍ୟ ଏହି ଶର୍ମି । ଶର୍ମିକିମ୍ବା ପାଦମଣିକିମ୍ବା ପାଦମଣିକିମ୍ବା ପାଦମଣିକିମ୍ବା ପାଦମଣିକିମ୍ବା ପାଦମଣିକିମ୍ବା ।

। മുഖ്യമായി പറയുന്നത് അവരുടെ വിശ്വാസം ആണ് ।

ଶ୍ରୀମତୀ ପାତ୍ନୀଙ୍କୁ : ହେଉଛି ଏହାରେ ଶ୍ରୀମତୀଙ୍କୁ ବ୍ୟାପିତା ଦେଇଲାଗଲା

४८८

ଓৰ্জ লজ প্ৰেস পৰি.

(1) **କାନ୍ତିର ପାଦମଣି** । ଏହାର ପାଦମଣି କାନ୍ତିର ପାଦମଣି । ଏହାର ପାଦମଣି କାନ୍ତିର ପାଦମଣି ।

ଶ୍ରୀ ପାତ୍ରକାଳୀନ

ପ୍ରକାଶକ ମେଲ୍

କୁଣ୍ଡଳ ରୀ ପାତାରିମାର୍ଗରେ ଯାଏନ୍ତି, ଶର୍ମିଳା ରୀ ମିହିମାର୍ଗରେ ଯାଏନ୍ତି ।

1969 18 sec

၁၇၆၁ ၁၇၆၁၅၂၀  
၁၇၆၁၅၂၀ ၁၇၆၁၅၂၀

• ۱۱/۱۲۶۱  
۱۸۳۰ءیں تھے جس کا نام  
لکھنؤ میں تھا۔

፳፻፭፻

ପ୍ରକାଶିତ ୧୨୬୮  
ପ୍ରକାଶିତ

ମହାନ୍ତିର ଦୟା ୧୯୫୪ | ଶ୍ରୀକୃଷ୍ଣାନାଥ | ଶ୍ରୀକୃଷ୍ଣାନାଥ | ଶ୍ରୀକୃଷ୍ଣାନାଥ |



60

၁၇၆၁ ၁၇၆၁ ၁၇၆၁ ၁၇၆၁ ၁၇၆၁

۱۳۷۵/۱۱/۰۸

ପାତ୍ରଙ୍କିତ ମହାନ୍ତିର ପାଦମଣି ପାତ୍ରଙ୍କିତ ମହାନ୍ତିର

१८६

၁၆၅

••'አበጋ የተለያ  
••'ወልደ  
••'አወል  
••'ስለዕስ  
••'ሚለደ  
••'ወዕሉ  
••'ለለደ  
••'ሚለደ

63-1115761

(ୟାଇ)

المرفق "ج"

الاجتماعات غير المقررة الموافق عليها وبالاجتماعات الموافق عليها  
والتي تقدر الغرامات في الفترة من ١٠/١ إلى ١١/١٠/١٩٨٦

الاجتماعات غير المقررة الموافق عليها  
القسم الأول

البرامج	العنوان الاجتماعي ، وملحوظات	نقد برقته	المادة من الدستور والفائدة	المشتركون
١-١	حلقة عمل عن إدارة مياه الإرز بدلاً من اجتماع هيئة الأسمدة	١٠٠٠	٤	أفراد مختارون
٢-١	AGL 969	—	—	بلدان أعضاء مختارة
٣-١	AGL 707-9	٥٠٠	١١	من الأقليم
٤-١	RIAT 702-6	٥٠٠	(١)	ساد سا — ١ (١)
٥-١	AGP 802	٨	٥	الدولية بشأن انتقال البلازما الوراثية
٦-١	AGA 809	٨٠٠٠	(٢)	مشاوره فنية عن الأساليب الفنية الملائمة لانتاج
٧-١	AGA 802	٨	(٣)	الثروة الحيوانية في المزارع الصغيرة في أمريكا
٨-٠	FSN 803	٨٠٠	٣	اللاتينية
٩-١	الجنة خبراء مشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحافة العالمية بشأن سلامية الأغذية	٨٠٠	٣	أفراد مختارون بمصافتهم
١٠-١	بدلاً من الاجتماع الملغى FSN 802 ESN مشابهة	٨٠٠	٢	الدولية والوطنية
١١-١	خبراء مشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحافة العالمية بشأن برامج التنفيذية من أجل التنمية	٨٠٠	٢	

## المشروعون

البرامـج	لا جـتماع والرقم	عنوان الا جـتماع ، وملحوظات	<u>المادة من الدستور والنشـطة</u>		تقدير تفقاته بالـdollar	(٤)	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
			(٣)	(٤)				
RLAT 803	RAFR 950	حلقة دراسية عن مسح الأسرة وأسعار الزراعة — مناسبة لـأعمال مؤتمر الاصلاح الزراعي والتنمية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
RLAT 801	RLAT 803	مشاورـة خبراء يـ شأن أساليـب التـنمية والـسيـاسـات الـزراعـية في أمـريـكا الـاتـيـدية — بدلاً من الا جـتماع المـلـخـى الـشاـورة الشـائـية بينـ المـنظـمـات الدـولـيـة حولـ برـاجـمـها وـنـشـاطـاتـها المـتـعـلـقـة بـالـغـدـيرـةـ	٢١٢	٢١٣	٣	٣	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
ESC 802	ESC 803	مشـاـورـة خـبـراـء يـشـائـن مـسـح اـسـتـهـلاـكـ الفـردـ مـنـ الـأـلـيـافـ — بدلاً من الا جـتماع المـلـغـى ESC-716 لا جـتماع الـخـاصـ للـجـمـاعـةـ الـحـكـوـمـيـةـ الـدـولـيـةـ الـمـنـتـصـرـةـ	٨١١٢	٨١١٣	٧٥٠	٧٥٠	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
ESC 803	ESC 802	مشـاـورـة خـبـراـء يـشـائـن تـدـيمـ عملـ الجـمـاعـةـ الـحـكـوـمـيـةـ الـدـولـيـةـ الـمـنـتـصـرـةـ بالـأـلـيـافـ الصـلـبةـ وـالـسـبـرـيزـالـ بـالـمـوـزـ	H ٢	H ٢	٨٠٠٠	٨٠٠٠	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
ESC 803	ESC 802	مشـاـورـة خـبـراـء يـشـائـن تـدـيمـ عملـ الجـمـاعـةـ الـحـكـوـمـيـةـ الـدـولـيـةـ الـمـنـتـصـرـةـ بالـأـلـيـافـ الصـلـبةـ وـالـسـبـرـيزـالـ بـالـمـوـزـ	٨١١٢	٨١١٣	٨٠٠٠	٨٠٠٠	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
ESC 724- 10	ESC 803	الـجـمـاعـةـ الـحـكـوـمـيـةـ الـدـولـيـةـ الـمـنـتـصـرـةـ بالـشـائـىـ،ـ وـالـقـطـبـ — بدلاً من الا جـتماع المـلـغـى (اـجـتمعـ العـاـشـ) المـجـمـوعـةـ الـفـرجـيـةـ الـلـمـصـدـرـيـنـ (اـجـتمعـ العـاـشـ)ـ	٢٣	٢٤	٢	٢	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
FII 756	FII 756	فريق العمل التابع للجنة الاستشارية للبحثـ وـثـ الـظـلـامـ الـجـدـيدـ لـلـمـحـيـطـاتـ — بدلاً من الا جـتماع المـلـغـى (اـدـارـةـ الصـالـبـ)ـ	لا شـ	سـادـساـ	٣	٣	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية
FII 761	FII 761	الـعـاـردـ الـبـحـرـيـةـ بـشـائـنـ اـدـارـةـ الصـالـبـ الـظـلـامـ الـجـدـيدـ لـلـمـحـيـطـاتـ — العملـ التـابـعـ للـجـنـةـ الـاستـشـارـيـةـ لـلـبـحـوثـ الـمـوـاردـ الـبـحـرـيـةـ الـخـاصـ بـالـسـمـنـ الـعـلـيـةـ لـلـتـحـديـ	٢	٢	٢	٢	أفراد مختارون	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية

الرئامج	لا جتماع والرقم	عنوان الا جتماع ، وملحوظات	نقدير نفقاته	المادة من الدستور والفتية	أفراد مختارون الشخصية	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	المشتركون
٢	FTI 757-١	فريق العمل التابع للجنة الاستشارية لبحوث الموارد الستوائية القريبة من الساحل — بدلا عن الا جتماع الملغى ٧٦٥٠١ FTI فريق العمل التابع للجنة الاستشارية لبحوث الموارد البحرية بشان	لاش <sup>*</sup>	سادسا — ٤ (٣)	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون
٣	FTI 816	مشاوره خبراء حول موارد مصايد الأسماك في رصيف بنغونيا الفاري لجنة — بدلا عن الا جتماع الملغى ٧٦٦٢ FTI لجنة تنمية الثروة السمكية وادارتها في جزء انتيل الصغرى المندبة عن هيئة مصايد غرب وسط البلاد ان الزيمة	لاش <sup>*</sup>	سادسا — ٤ (٣)	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون
٤	FTI 757-٢	فريق العمل التابع للجنة الاستشارية لبحوث الموارد الستوائية القريبة من الساحل — بدلا عن الا جتماع الملغى ٧٦٢ FTI فريق العمل التابع للجنة الاستشارية لبحوث الموارد البحرية بشان تشريح بحوث الموارد السكانية في البلد ان الزيمة	لاش <sup>*</sup>	سادسا — ٤ (٣)	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون
٥	FTI 759	فريق العمل الخاص بتربيه الاحياء المائية التابع لاهس <sup>*</sup> لهمه مصايد الأسماك الداخليه فى امريكا الالاتينية — بدلا عن الا جتماع الملحق COPESCAL FTI-778-2 السمك	لاش <sup>*</sup>	سادسا — ٤ (٣)	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون بصفتهم الشخصية	أفراد مختارون





।।ମୁଖ୍ୟ କାନ୍ତିକାଳୀଙ୍କ ପରିଚୟ । ୦୧ ଅକ୍ଟୋବର ୨୦୧୩ । ୨୩ ଅକ୍ଟୋବର ୨୦୧୩ ।

PK 2003 115689 110030 5686

• AGA 810

|| ፳፻፲፭ | በ፳፻፲፭ ዓ.ም. | ፳፻፲፭ | በ፳፻፲፭ ዓ.ም. | ፳፻፲፭ | በ፳፻፲፭ ዓ.ም.

---

१०८

፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻	
፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻
፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻
፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻
፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻	፩/፪/፲፻፭፻ ፩/፪/፲፻፭፻
፩/፪/፲፻፭፻		
፩/፪/፲፻፭፻		

۱۷۶۶

। ପରେଣ୍ଠା । ମହିଳାଙ୍କରେ ଦଶଗତା । ପରିଚାରିତିରେ ଦଶମୀ । ॥୧୨୩୭ ।

ମୁଦ୍ରଣ

የመሬት / የጥቅምት ቤት		
የመሬት / ማስቀመጥ ቤት	ጥቅምት ፲፻/፭፻-፳/፭፻	ጥቅምት ፲-፳/፭፻
የመሬት / ማስቀመጥ ቤት	የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻	የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻
የመሬት / ባንክ ቤት	የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻	የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻
የመሬት / አገልግሎት ቤት	የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻	የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻ የጥቅምት ፭፻/፭፻-፳/፭፻

ମୋହନ ପାତ୍ର କାଳି ଶେଖିଲାଟିଥା ଏବଂ

## ।।३८।। ।।३९।। - ।।३०।।

199 : 1869 - 1873 | 6 | 18 କାନ୍ତପାଳ

፳፻፲፭ ዓ.ም /፳፻፲፭ ቀን ምትራ :

“କାନ୍ତିର ପଦମାତ୍ରାର ପଦମାତ୍ରାର ପଦମାତ୍ରାର” ।

ପାଞ୍ଚ । ୧ ଲୋକରୁ ହିନ୍ଦୁ । ଅମ୍ବା । ପାଞ୍ଚ

ଶାନ୍ତି ପରମାଣୁ

ପ୍ରକାଶନ ୬

— [—] وتنفيذها للقررة الأولى من المادة الثانية المذكورة ، تناول اللجنة من عدد لا يزيد على ثلاثة عشر عضواً ،

[—] (ب) وتنفيذها (للقررة الثانية من المادة الأولى ) المادة الأولى (ب) المذكورة ، يضاف للجنة عضوان آخران من [البلدان] الدول غير الأعضاء في المنظمة ، يعينهما المدعي العام على أساس الاقتراحات التي يقدّمها مكتب الهيئات الدولية لعلوم المحاكمات ، وعما يتفق مع [أحكام] القرار ٥ المذكور في [الفقرة الثالثة] من المادة الأولى المذكورة أعلاه المادة المشار إليها .

(ج) يعين أعضاء اللجنة لفترة تصل إلى أربع سنوات قابلة التجديد ، وتنتهي في شغل الأماكن الشاغرة نفس الأجراءات التي اتّخذت في التعيينات الأولى للجنة . وعدهما يخلو مكان ، بسبب الاستقالة ، أو العجز ، أو الوفاة ، أو سبب آخر تكون مددة شغل العضو الجدد بحسب لهذا المنصب هي المدة الباقيّة لسلفة .

المادة الثالثة [السقا ربض] رفع السقا ربض

تقدِّم الجنة [التقارير والتوصيات الملائمة] إلى المدير العام [الذي يعرض على المؤمن أو المجلس توصيات اللجنة التي توشّر على السياسات والبرامج والمسائل المالية التي تهم المنظمة، ويضمن التقرير الملائم للنتائج والتوصيات التي تتوصّل إليها اللجنة] التقارير عن أعمالها والتوصيات الازمة لتفكيه مسفن أخذها في الاعتبار عند إعداد مشروع برنامج العمل والميزانية للمؤسسة، كما تقدّم له الونائق الأخرى السببي أن تعرّض على المؤمن والمجلس، ويُرفع العدّيّر العام إلى المؤمن، من طريق المجلس، أي توصيات تقدّم لها الجنة ويكون لها تأثير على السياسات والبرامج المالية التي تهم المنظمة، كما يتخذه الإجراءات الملائمة لتوزيع النتائج التي تتوصّل إليها اللجنة وتوصياتها بالصورة الملائمة.

المادة الرابعة — الأجهزة الفرعية

(١) تدفع المفظة المصرفون التي ترتيب على أعضاء اللجنة لحضور درايتها بما يتفق مع القواعد الخاصة بالمتطلبات الوسيعية.

المادة الخامسة — المصروفات

اللزمه في الباب ذى الصلة من الميزانية المعتمدة للمفظة.

يجوز للجنة انشاء الأجهزة الفرعية التي تراها ضروريه للقيام بمهامها، شرط توافر الاختصاص المالية

(ب) مصروفات المراقبين المؤدين لحضور دورات اللجنة تدفعها المنظمات المعنية \*

(ج) تتحمل المنظمة نفقات أمانة اللجنة \*

المادة [الخامسة] السادسة - اللائحة الداخلية

يجوز للجنة أن تضع لاحتها الداخلية وأن تعد لها ، [وتصبح اللائحة سارية المفعول بعد موافقة المدير العام ، شريطة اعتمادها من المؤتمر أو مجلس المنظمة ، حسبما تقتضي الحاجة] بحيث تتفق مع دستور المنظمة ولا تحتتها العامة ، ومع العبادى \* العامة التي أقرها المؤتمر لتنظيم عمل الهيئات واللجان . وتصبح اللائحة الداخلية والتعد يلات التي تدخل عليها سارية المفعول بمجرد موافقة المدير العام عليها .

المادة السابعة - تعديل النظام الأساسي

يجوز للجنة أن تقترح ادخال تعديلات على النظام الأساسي الحالى . وتعرض الاقتراحات الخاصة بهذه الموضوع على المدير العام لدراستها والموافقة عليها .

### لجنة البرنامج

(نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ - نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣)

الرئيس : ( M. Trkulja )  
يوجوسلافيا

<u>الأعضاء</u>	
( فاطمة حسن جوهر حيات )	الكويت ( C.O. Keller Sarmiento )
( محمد صدق ذهنى )	ليبيا ( A.F.M. de Freitas )
( T. Ahmad )	باكستان ( A.G. Ngongi Namanga )
( T.E.C. Palmer )	سيراليون ( P. Guérin )
( R.A. Sorenson )	الولايات المتحدة الأمريكية ( Ramadhar )

### لجنة المالية

(نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ - نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣)

الرئيس : ( D.H.J. Abeyagoonasekera )

<u>الأعضاء</u>	
( M. Ivankovich de Arosemena )	باناما ( J.L. Sault )
( J. Gazzo )	بيرو ( D.W. Ware )
( المملكة العربية السعودية ( عاطف يحيى بخارى ) )	غانا ( H. Mends )
( S. Aidara )	السنغال ( M.A. Papageorgiou )
	اليونان

### لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

(نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ - نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٣)

الولايات المتحدة	سويسرا	نيجيريا	المجر
الأمريكية	المملكة المتحدة	الفلبين	إيطاليا

### لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ( ١٩٨٢ )

<u>أعضاء انتخابهم المجلس المنظمة</u>	<u>انتهاء مدة العضوية</u>
<u>الاقتصادي والاجتماعي</u>	

الدنمارك	استراليا	١٩٨٣ / ١٢ / ٣١
اليونان	بنغلاديش	
المجر	كندا	
الهند	المملكة العربية السعودية	
المغرب	الولايات المتحدة الأمريكية	
بلجيكا	البرازيل	١٩٨٤ / ١٢ / ٣١
فنلندا	كونغو	
اليابان	مالي	
باكستان	هولندا	
الصومال	تايلند	
كولومبيا	كوبا	١٩٨٥ / ١٢ / ٣١
المكسيك	فرنسا	
السويد	المانيا الاتحادية	
المملكة المتحدة	نيجيريا	
فولتا العليا	زامبيا	